وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د.مولاي طاهر –سعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور القطاع السياحي في دعم التنمية المحلية
دراسة حالة الحمامات المعدنية في ولاية سعيدة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: سياسات عامة و تنمية

إعداد الطالبة:

شباب سارة

إشراف:

د.ولد الصديق ميلود

لجنة المناقشة:

د.زبيري رمضان.....رئيـسا

د.ولد الصديق ميلود.....مشرفا و مقررا

عتيق الشيخ.....عضوا مناقشـا

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الله الذي رفع السماوات بغير عمد ترونها
ثم استوى على العرش و سخر الشمس و القمر
كل يجري لأجل مسمى يدبر الأمر يفصل
الآيات لعلكم بلقاء ربكم توقنون ﴾

صدق الله العظيم

الآية 2 من سورة الرعد

الإهـــداء

إلى روح جدي الطاهرة

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل أصدقائي و زملائي

شكـر و عـرفـان

الشكر و الحمد لله أولا.

أتوجه بجميل العرفان و الإمتنان لأفراد عائلتي على دعمهم وتشجيعهم.

أخص بجزيل الشكر و العرفان الأستاذ الفاضل ولد الصديق ميلود على تفضله بالإشراف على هذا البحث و على ما قدمه لنا من نصح و إرشاد، فجزاه الله عنا كل خير.

و أتوجه بشكر خاص لكل من الأستاذ عتيق شيخ و زميلي حمزة لأنهما كانا عونا لنا.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر و التقدير لكل من مد لي يد العون و المساعدة خاصة عمال المكتبة المركزية بالجامعة و عمال مكتبة كلية الحقوق و العلوم السياسية.

و أخيرا أتقدم بخالص الشكر لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

مـــقـدمـــة

من البديهي أن الإختلاف من سنن الكون، فحيثما ولى الإنسان وجهه يجد أصنافا متباينة من الثقافات من مجتمع لآخر، و هذا التباين هو بمثابة عملية جذب لطرف ما لإستقراء ما للطرف الآخر، و هذا ما يؤدي إلى تفعيل تصورات تتبلور في مخيلة الفرد ليحشدها في أنشطة متميزة يطلق على البعض منها السياحة.[1]

إذ يقول لامرتين في هذا السياق:" لا يوجد إنسان كامل إلا ذلك الذي سافر كثيرا، و غير نمط حياته و فكره عشرون مرة "، حيث نستنتج من هذه المقولة الأهمية البالغة التي تكتسبها السياحة و آثارها على الفرد و المجتمع على حد السواء [2]، فالسياحة عرفت منذ الحقب الزمنية

القديمة بأنها ظاهرة طبيعية يقوم الإنسان فيها بالتنقل من مكان لآخر لعدة أسباب، فقد كانت في العصور الغابرة بسيطة و تقليدية في وسائلها و مظاهرها و أسبابها، ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة لتصبح اليوم تشكل نشاطا له أسسه و قواعده، يعكس مدى التقدم الحضاري و الإجتماعي للشعوب سواء في البلدان المتقدمة أو المتخلفة، و ذلك نظرا لما له من أبعاد إقتصادية و إجتماعية و ثقافية و سياسية.

و قد أصبحت السياحة وسيلة للإتصال الفكري و الثقافي و الإجتماعي بين الشعوب تسودها روح التفاهم و التآزر و السلام، و يعتبر هذا القطاع بما يضم من وسائل نقل و إيواء و إتصالات و بنى تحتية و برامج سياحية من أكبر الصناعات نموا في العالم التي تنافس بل و تتفوق إستراتيجيا على حقول البترول الناضبة في كثير من الدول من حيث نسب المساهمة في الدخل الوطني و التخفيف من حدة البطالة، و توفير مناصب الشغل

---

[1] صالح فلاحي، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط إندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي، جامعة باتنة، ص 1.

[2] تومية عمروش، السياحة المستدامة في الجزائر الإشكالية و المتطلبات-دراسة حالة مدينة بومرداس، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، سنة 2007-2008، ص 6.

بالإضافة إلى تأثير النشاط السياحي على قطاعات الزراعة و الصناعة الغذائية و قطاع البناء، و قد ازدادت أهمية السياحة فلم تعد تقتصر على السفر و الإنتقال من مكان لآخر، بل حظيت بإهتمام متنامي من قبل الباحثين و صانعي القرار في معظم دول العالم، نظرا لما لهذا النشاط من آثار على التنمية المحلية و الوطنية و المجتمعات و الدول، مما أهلها لأن تكون ميدانا للدراسة من طرف العديد من العلماء، فأجريت الدراسات و الأبحاث حول هذا المفهوم، و تم تأسيس منظمات محلية و إقليمية و دولية تعنى بمختلف أدبيات السياحة في مختلف دول العالم، و تعتبر الإنطلاقة الأولى للسياحة وليدة القرن العشرين، أما صناعة السياحة و ما تحتويه من مفاهيم حديثة، فقد ترسخ ظهورها في القرن الواحد و العشرين، مما دفع البعض إلى القول بأن

هذا القرن هو "قرن السياحة"، و ذلك نظرا لإنتشارها و آثارها على مختلف ميادين الحياة في المجتمعات المعاصرة.

و بالنظر للمزايا التي يحققها هذا القطاع في دعم العملية التنموية على مستوييها المحلي و الوطني، فالجزائر تسعى لإستغلال ذلك بالنظر لما تتمتع به من موارد سياحية متعددة و متكاملة نادرا ما نجدها مجتمعة في دولة واحدة كالسواحل و الصحاري و الأنهار و المرتفعات، الغابات، الثلوج، مناخ معتدل على مدار السنة، فضلا عن عشرات الأحواض و الحمامات المعدنية الطبيعية التي تزخر بها الأرض الجزائرية، و التي تعول عليها السلطات في بناء قاعدة متينة لـ"سياحة حمامات معدنية"، تجذب السياح المحليين و خصوصا الأجانب، حيث أن السواد الأعظم من هذه المنابع الحموية الجوفية قابل للإستغلال كمحطات حموية عصرية، و من أهم هذه المنابع و الحمامات، حمام ربي، حمام عين السخونة و حمام سيدي عيسى بمدينة سعيدة، إذ تعتبر هذه الحمامات من أهم الأقطاب السياحية بالولاية و التي تعتبر محركا مساهما في التنمية المحلية، و من تم الإسهام في التنمية الوطنية الشاملة.

و هذا ما دفعنا لطرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة القطاع السياحي في دفع و تعزيز وتيرة التنمية المحلية في مختلف مجالاتها الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية و البيئية؟

و يندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

-ما مفهوم السياحة؟ وما علاقتها بالتنمية المحلية؟

ما مدى مساهمة الحمامات المعدنية بولاية سعيدة في دفع قاطرة التنمية على المستوى المحلي؟

و للإجابة على هذا التساؤل و الذي يمثل إشكالية بحثنا، قمنا بإدراج ثلاثة فصول للدراسة و التي سوف نحاول من خلالها إثبات أو نفي صحة الفرضيات التالية:

-تلعب السياحة دورا هاما في تنمية المجتمعات المحلية من خلال الإسهام في قضايا التنمية و هذا ما ينعكس إيجابا على الأفراد المحليين و بالتالي على المستوى الوطني ككل.

-تساهم الحمامات المعدنية في ولاية سعيدة في التنمية المحلية بنسبة ضئيلة جدا.

دوافع إختيار الموضوع:

إن لأي موضوع تم إختياره مبررات موضوعية و أخرى ذاتية، أما المبررات الموضوعية:

-الأهمية البالغة التي أضحت تكتسيها السياحة في عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في المجتمعات المحلية.

-أهمية السياحة التي تعتبر قطاعات حيويا و إستراتيجيا و مصدرا هاما للدخل الدخل القومي في العديد من الدول و المجتمعات.

-التأكيد على إعطاء أولوية للقطاع السياحي بولاية سعيدة بالنظر لما تزخر به مقومات سياحية تجعلها قطبا سياحيا، كون أن هذا القطاع محرك للتنمية المحلية و الإقتصاد الوطني الجزائري، خاصة ما إذا تم إعادة الإعتبار له بإعتبار أن الهدف من التنمية هو الإكتفاء الذاتي و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المبررات الذاتية:

الفضول العلمي للوقوف و التعمق أكثر في مواضيع السياحة و التنمية المحلية كونهما من المواضيع المهمة التي تستلزم البحث فيها.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى:

-توضيح و تحديد مفاهيم السياحة و التنمية المحلية و أنواعها و خصائصها.

-إبراز العلاقة بين التنمية السياحية و التنمية المحلية، كون أن التنمية السياحية مظهر من مظاهر التنمية المحلية إلى جانب التنمية الحضرية و الريفية.

-محاولة التعرف على كيفية مساهمة السياحة الحموية في ولاية سعيدة في التنمية المحلية بها.

أهمية البحث:

-لقد أضحت السياحة من أهم صناعات العالم في الوقت الحاضر، إذ أنها تمثل قاطرة للتنمية المحلية و الوطنية على حد السواء في العديد من الدول.

-التنمية السياحية تحقق العديد من المنافع للدول كتوفير القدر اللازم من العملة الصعبة للعملية التنموية و تنمية المناطق العمرانية، الحد من البطالة و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين و غيرها.

صعوبات البحث:

-صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية المتعلقة بالحمامات المعدنية، و ذلك نظرا للمستوى التعليمي المحدود للقائمين على تسيير هذه الحمامات في ولاية سعيدة.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت الموضوع و تمكنا من الإطلاع عليها:

الأولى: و هي أطروحة دكتوراه لكواش خالد بعنوان: أهمية السياحة في ظل التحولات الإقتصادية –حالة الجزائر، إذ تناول الباحث تاريخ و ماهية و مفهوم السياحة و السائح، كما تعرض للسياحة كنشاط إقتصادي و أهميتها و مؤشراتها، إضافة إلى مقومات تنظيم و أداء السياحة في الجزائر، مدعما دراسته بالتجارب السياحية لبعض الدول العربية و هي

-ث-

مصر، تونس و المغرب.

الثانية:و هي رسالة ماجستير ليحياوي هادية تحت عنوان السياحة و التنمية في الجزائر، إذ تناولت الباحثة مكانة السياحة في الإقتصاد العالمي و لمحة عن مفهوم السياحة و الإستدامة و أبعادها، إضافة إلى ذلك تناولت الطالبة السياحة في الجزائر و ذلك من خلال تشخيص القطاع من خلال المخططات التنموية و إستراتيجية الخوصصة و سياسة الإستثمار، و في الأخير تعرضت في الفصل التطبيقي إلى واقع التنمية السياحية بولاية خنشلة مركزة على التنمية الإجتماعية و الإقتصادية بالولاية إلى جانب الدعائم السياحية و الآفاق التنموية للولاية.

الثالثة:هي أطروحة دكتوراه لعامر عيساني بعنوان: الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، إذ تطرق الباحث إلى تعريفات السياحة و السائح و أنواعها و خصائصها بالتطرق إلى المنتج السياحي بالإضافة إلى الطلب و العرض السياحيين، إضافة إلى أثر السياحة على

ميزان المدفوعات و العمالة و تنشيط حركة المبيعات لبعض السلع، كما تطرق الباحث إلى آثارها البيئية الإيجابية و السلبية، كما تناول الباحث التنمية المستدامة و التنمية السياحية في مصر و تونس بالتعرض إلى مؤشرات و معوقات التنمية السياحية في كل دولة على حدى و إستراتيجيات التنمية السياحية بها.

الرابعة: هي رسالة ماجستير لهدير عبد القادر تحت عنوان: واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها، حيث تناول الباحث نشأة السياحة و مفاهيمها و مكانة السياحة بالتعرض إلى الأهمية الإقتصادية للسياحة و أبعادها إضافة إلى إعداد المجتمع للفكر السياحي ، بالإضافة إلى دور الإستراتيجية التسويقية في ترقية الخدمات السياحية، فضلا عن ذلك تناول الباحث واقع السياحة في الجزائر من خلال تطرقه إلى بواعث القطاع السياحي الجزائري و السياحة الجزائرية ضمن المخططات الوطنية، و الإستمارات السياحية في الجزائر بعد الإصلاحات الإقتصادية ، كما تعرض إلى إستراتيجيات التنمية في الجزائر آفاق 2013.

الخامسة:أطروحة دكتوراه من إعداد الباحثة قويدر الويزة بعنوان: إقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر، إذ تناولت الباحثة عناصر النشاط السياحي من خلال الحديث عن التطور التاريخي للسياحة و تعريفها و علاقتها بالعلوم الأخرى و الطلب و الإستهلاك و

العرض السياحي، إضافة إلى التسويق السياحي و الآثار الإقتصادية و الإجتماعية للسياحة

من خلال التدفقات المالية و مساهمة السياحة في تحقيق الشغل و أثرها على ميزان المدفوعات و أثرها على الإستثمار، كما تناولت الباحثة العرض و الطلب السياحي في الجزائر ومشاكل قطاع السياحة و تعرضت في الفصل الأخير إلى برنامج ترقية السياحة في الجزائر من خلال إستعراض مخطط التهيئة السياحية لآفاق 2025 و معوقات صناعة السياحة في الجزائر و الحركيات الخمس و برنامج الأعمال ذات الأولوية.

المناهج المستخدمة:

لقد أتبع في دراسة المشكلة على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي و منهج دراسة الحالة:

فالمنهج الوصفي هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة و تصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة و تصنيفها و تحليلها و إخضاعها للدراسة الدقيقة[1]

أما المنهج التاريخي فيستخدم نظرا لقدرته التفسيرية، فهو يحاول أن يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير، و هو يقدم تصوره للظروف و المحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر و إندثارها و محاولته إيجاد القوانين المتحكمة في ذلك، و الغرض من ذلك هو الوصول إلى التعميم بعد إستخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة ما و الوضعية أو الحالة التي وجدت فيها.[2]

أما منهج دراسة الحالة يمكن تعريفه بأنه ذلك المنهج الذي يمكن من خلاله جمع البيانات و دراستها، ،ذ يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة و أوضاعها الثقافية.[3]

---

[1]بومدين طاشمة،**الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات،المناهج، و الإقترابات**، الطبعة الأولى، كنوز للنشر و التوزيع، سنة 2011، ص 96.

[2]محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج،الإقترابات، و الأدوات**، الطبعة الرابعة، دار هومه، الجزائر 2002، ص 56.

[3]بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره،ص 104.

فالمنهج الوصفي التحليلي أستخدم من خلال التعرض لعدة تعاريف بشأن السياحة و التنمية المحلية، و مساهمة التنمية السياحية في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية و البيئية، و أستخدم المنهج التاريخي من خلال الوقوف على كرونولوجيا التطور التاريخي للسياحة و التنمية المحلية، أما منهج دراسة الحالة فقد تم إستخدامه بغرض إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الجانب التطبيقي و ذلك بدراسة حالة المحطات المعدنية الحموية لولاية سعيدة.

أما أدوات البحث العلمي، فقد إعتمدنا على أسلوب المقابلة أو كما يصطلح عليها (الإستبار)، و تعرف بأنها:" اتصال مواجهي بين شخصين يهدف فيه أحدهما إلى التعرف على بيانات من الطرف الآخر في موضوع محدد، أو عن رأيه في الكشف عن إتجاهاته الفكرية و معتقداته عن

طريق تبادل الحديث معه، و من ثم فالمقابلة هي سلوك لفظي و عملية من عمليات التفاعل الإجتماعي"[1]

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول حول الإطار المفاهيمي و النظري للسياحة و التنمية المحلية، إذ تم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول تناولنا فيه المفاهيم المرتبطة بالسياحة، و في المبحث الثاني تناولنا المفاهيم المرتبطة بالتنمية المحلية.

أما الفصل الثاني: فتحدثنا فيه عن العلاقة أو الترابط بين السياحة و التنمية المحلية، فتحدثنا في المبحث الأول عن دور القطاع السياحي في قضايا التنمية و في المبحث الثاني تحدثنا عن دور القطاع السياحي في دفع التنمية المحلية في الجزائر.

أما الفصل الثالث: و هو الفصل التطبيقي أو الدراسة الميدانية للحمامات المعدنية بولاية سعيدة، حيث قسم أيضا إلى مبحثين: المبحث الأول تناولنا فيه لمحة تعريفية و تاريخية عن

---

[1]محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 249.

ولاية سعيدة، و تطرقنا في المبحث الثاني إلى إسهامات الحمامات المعدنية في تعزيز التنمية المحلية بالمنطقة من النواحي الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية و البيئية.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي والنظري للسياحة و التنمية المحلية

مقدمة الفصل:

تعتبر السياحة نشاطا إنسانيا يعتمد على الدوافع و الغرائز و حب المعرفة و الإستكشاف و التعلم، و ما ينجر عن ذلك من تهذيب للسلوك و إكتساب المهارات و المعلومات والإطلاع على المعارف بشتى أنواعها و إكتشاف المجاهيل في الطبيعة و الحضارات المتعاقبة و تعزيز فرص التفاهم و التواصل بين الشعوب.

و مع التطورات السريعة و المتلاحقة في المجتمع الدولي المعاصر حدثت تغيرات جذرية في تصور السياحة و من ثم في مفهومها، و نتيجة لذلك أصبحت السياحة تحتل مكانة مرموقة في

حياة المجتمعات و في إقتصاديات العديد من الدول خاصة المتقدمة منها، و أصبحت السياحة صناعة ذات أهمية في دعم عمليات التنمية الشاملة للدول إقتصاديا، إجتماعيا و سياسيا، و بالتالي هي تحظى بإهتمام الكثير من علماء الإقتصاد و الجغرافيا و علم الإجتماع و الإدارة،...،ثم إنها تمثل مطلبا إقتصاديا و إجتماعيا في نفس الوقت. و سنحاول من خلال هذا الفصل ضبط أهم المفاهيم التي تمثل متغيرات الدراسة المتمثلة في مفهومي السياحة و التنمية المحلية، و الذي سنتطرق فيه إلى مبحثين:الأول حول ماهية السياحة و المبحث الثاني: حول ماهية التنمية المحلية.

المبحث الأول: ماهيـــــة السيـــاحـة

تعددت مفاهيم السياحة و ذلك بتعدد مجالاتها و إنعكاساتها الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و البيئية ، و استأثرت بإهتمام الباحثين من رجال الفكر في الإقتصاد و السياسة، و بذلك تنوعت الرؤى الواردة بشأنها في الأدبيات الحديثة تبعا لتنوع معايير التمييز بينها و ظهور مصطلحات جديدة، و من هذا المنطلق يمكن تسليط الضوء على بعض هذه المفاهيم التي تناولت النشاط السياحي بدءً بجذورها التاريخية ،ثم التعريفات اللغوية ،و مجموعة من التعاريف الإصطلاحية عند بعض المفكرين الغربيين و العرب، ثم التعرف على مفاهيمها حسب بعض المنظمات الدولية،و بعض التعاريف المقدمة للسائح و بعض المفاهيم المرتبطة بالسياحة،و كذلك مقوماتها والوقوف على أهميتها،إضافة إلى التعرف على أهم أنماطها،و خصائصها و شروط نجاحها و معوقاتها.

المطلب الأول:الجذور التاريخية لتطور السيـــاحـــة

فمنذ أن خلق الله الإنسان على وجه الأرض و هو في حاجة إلى التنقل و الترحال بحثا عن المأكل و المشرب مستخدما وسائل التنقل الخاصة بكل فترة زمنية،فتاريخ نشأة السياحة يصعب تحديده، إذ أنها لم تنشأ فجأة، بل تطور مفهومها و معانيه مع تطور المجتمعات، و سنتطرق إلى مراحل التطور التاريخي التي مرت بها السياحة:

أولا:مرحلة العصور القديمة (المرحلة المبكرة:منذ ظهور الإنسان حتى سنة 1840):

الإنسان بطبعه يحاول التطلع إلى الأفضل، حيث يعتبر السفر و التنقل جزء من حياته (سعيا لحياة أفضل)، فلم تكن هناك قوانين تنظم تصرفاته سوى الطبيعة ، و لم تكن هناك وسائل نقل، و لم يكن عنصر الوقت مهم بالنسبة إليه [1]،حيث كان من بين أهداف إنتقال البشر في هذه المرحلة زيارة الأماكن المقدسة أو التمتع بالطبيعة الساحرة بحثا عن الثلاثة S و هي -sun-Sea Sand: الشمس – البحر – الرمال، أو بحثا عن التجارة [2]، وعندما قامت الحضارات أصبح السفر وسيلة للتجارة و المنفعة و الثقافة، حيث كان الفينيقيون

---

[1] دليلة مسدوري،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية و نمو القطاع السياحي-دراسة حالة ولاية بومرداس،رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس ، سنة 2009/2008، ص 31.

[2] عصمت عدلي،**الأمن السياحي و الأثري في ظل القوانين السياحية**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة،الأزاريطة-مصر،2008،ص 19.

السابقين يقومون بالتجارة برا و بحرا خلال القرن 13 و 18 قبل الميلاد، فقد بلغت رحلاتهم شواطئ شبه جزيرة إيبيريا و بلاد الغال و مالطا و كورسيكا و بحر البليار و شمال إفريقيا، و من أبرز الرحلات التي قام بها اليونان إلى بلاد الإغريق و بعض سكان الأقاليم الأوربية المجاورة،كانت جبل أولمبيا لمشاهدة الألعاب الأولمبية التي شرع في تنظيمها عام سبعمائة و ستة و سبعين (776) قبل الميلاد، و مع تردد السياح تم بناء فندق أثينا لإستقبال الزوار، و ذلك خلال القرن الرابع قبل الميلاد، أما رحلات الإغريق فأشهرها تلك التي قام بها هيرودوت من سنة ثمنمائة و خمسة و أربعين إلى أربعمائة و خمسة و عشرين قبل الميلاد (845-425 قبل الميلاد)،إذ سجل أسفاره في تسعة (9) مؤلفات، و يعتبر الرومان من أوائل الشعوب القديمة المهتمة بشغل أوقات الفراغ بالسفر و التنقل من أجل المتعة، حيث صنف المسافرين خلال العصر الروماني إلى أربعة (4) فئات هي:

1-رجال القوات المسلحة:حيث تم إنشاء الطرق لتسهيل تحركات الجيوش بين الأقاليم.

2-المسؤولين الحكوميين: إذ شكلت تحركات رجال الدولة و إدارة البريد.

3-التجار و أصحاب المهن المختلفة: خاصة العاملين في قطاع التعدين، إذ استغل الرومان الموارد المعدنية في الأقاليم الخاضعة لسيطرتهم.

4-المسافرين بإرادتهم: من أجل الإستمتاع، المعرفة، العلاج و المهرجانات السنوية المشهورة في بعض مدن إيطاليا.[1]

ثانيــا: مرحلة العصور الوسطى

تبدأ هذه المرحلة بسقوط الإمبراطورية الرومانية التي كانت آخر الإمبراطوريات التي نشأت في العصور القديمة، و قد كانت مركز الإشعاع الفكري و الحضاري و التجاري و كان لها الفضل الأكبر في تطوير حركة الأسفار عبر العالم. [2]

---

[1] دليلة مسدوري، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس بسطيف، سنة 2012/2011، ص 15.

وقد بقيت السياحة في العصور الوسطى بنفس المدلول مجهولة لدى الشعب، و قد ظل السفر و الإنتقال بدائيا كما كان في العصور الأولى مع تطور طفيف،كما عرفت هذه المرحلة بداية الإكتشافات الجغرافية مثل :إكتشاف الأمريكيتين عام (1429)، و رأس الرجاء الصالح عام (1497)، كما قام بعض المكتشفين برحلات طويلة،أهمها رحلة ابن بطوطة و الإيطالي ماركو بولو،و كريستوف كولومبس.[1]

في هذه الحقبة كانت الحضارة الإسلامية في قمة إزدهارها و رقيها،إذ ساهمت في تشييد العديد من المباني و المدن التي أصبحت تستقطب الزائرين من كل صوب و حدب، إضافة إلى المنشآت السياحية و الحمامات التي تم إنشاؤها خلال تلك الفترة و المتواجدة في القاهرة، الإسكندرية، البصرة، دمشق، الأندلس، سمرقند،...[2]

و قد كانت أغراض السياحة في تلك العصور:التجارة أو الحج أو الدراسة،خصوصا مع ظهور بعض الجامعات العريقة في أوربا مثل جامعة أكسفورد في إنجلترا، و جامعة السربون في

فرنسا،إذ أصبح السفر من أجل الدراسة ظاهرة من ظواهر القرن السادس عشر،إلا أنه خلال هذه المرحلة لم يكن السفر خاضعا لقوانين منظمة للإنتقال، كما لم يكن هناك وسائل نقل متطورة، و لم يظهر أثر لكلمة السياحة لا من حيث التعريف و لا من حيث المدلول.[3]

ثالثا: المرحلة الحديــثة (من القرن 16 إلى القرن 19):

تمتد هذه المرحلة من بداية القرن السادس عشر، فقد شهدت تتابع الرحلات الأوربية التي أدت إلى إكتشاف مضيق ماجلان البحري (1519-1522)، و أستراليا (1605)، و نيوزلندا (1769)، و قد أدى ذلك إلى التعرف على طرق بحرية مختلفة عبر المسطحات المائية في المواقع المختلفة، كما نتج عنها الإثبات العلمي لحقيقة كروية الأرض، حيث

---

[1] دليلة مسدوري، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] عبد الحفيظ مسكين، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر-حالة الديوان الوطني للسياحة-،رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص التسويق،جامعة منتوري بقسنطينة،سنة 2010/2009، ص 17 و 18.

[3] دليلة مسدوري، مرجع سبق ذكره، ص 32.

بدأت الرحلات الفرنسية إلى الأمريكيتين خاصة كندا عام 1423 إلى سواحل نيو انجلند و نوفاسكوشيا و جزيرة نيو فندلند و التي استمرت حتى عام 1763، حيث قام كل من جولييه و مارجوت برحلات إستكشافية تهدف إلى الربط بين حوض نهر سانت لورانس و حوض المسيسيبي، إضافة إلى الرحلات التي قام بها الإنجليز و الألمان و الروس، و ذلك نتيجة لحب المغامرة و الإستطلاع و الرغبة في الثراء و إضافة ممتلكات جديدة للوطن، مما كان له الأثر في تراكم الثروات في ممالك أوربا و في تشييد العديد من القصور و الكنائس و الحدائق و دور العلم و الثقافة و المتاحف، و كلها شكلت مزارات سياحية جذبت أعداد كبيرة من الزوار من مختلف جهات القارة الأوربية و من خارجها، كما عرفت هذه المرحلة الرواج الإقتصادي و الحضاري الذي شهدته أوربا و تطور كل من العلوم و الفنون و الثورة الصناعية، مع تطور الآلة و تقدم التنقل و إختراع الآلات البخارية و ظهور القاطرة و الباخرة و السيارة، و قد شاركت ثورة النقل مع الثورة الصناعية في ظهور ظاهرة جديدة تمثلت في قيام الأفراد برحلات تهدف إلى المتعة و الترويح عن النفس، مما أدى إلى ظهور تعبير السياحة بمعناها الحالي [1]، كما أصبح السفر يخضع للتأشيرات و جوازات السفر كنتيجة لظهور الدول ذات النظم السياسية

و الإقتصادية و الثقافية المختلفة و ظهور التشريعات و القوانين و إدراك أهمية السياحة ، فالتطور و التغيير الكبير في وسائل النقل و المواصلات ساعد على تذليل الصعوبات التي تعيق عملية التنقل- على الرغم من أن ذلك في بادئ الأمر لم يكن متاحا إلا للأغنياء- كما ساعد في إختصار الوقت و المسافات و أعداد المسافرين، و إستقرار النظم الإجتماعية للطبقة العاملة، و إرتفاع مستوى الأجور،أدى بطبقة العمال إلى السفر و البحث عن الراحة و المتعة ، و كذلك بداية تطور الطائرات الحربية إلى مدنية ساعد على السفر و التنقل [2]، و عموما تعد هذه المرحلة الإنطلاقة الفعلية للنشاط السياحي عبر العالم،فقد ظفر البريطاني توماس كيد (Thomas Kidd) سنة ألف و ثمنمائة و واحد و أربعين (1841) بتنظيم أول رحلة سياحية جماعية عن طريق القطار داخل إنجلترا، و كانت

[1] آمنة أبو حجر، **الجغرافيا السياحية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2011، ص من 25 إلى 27.

[2] دليلة مسدوري، مرجع سبق ذكره، ص 32.

من أهم و أطول الرحلات التي سميت بـ « Grand tour »، فكانت اللبنة الأولى لظهور النشاط السياحي.[1]

رابعا: المرحلة المعاصرة أو مرحلة السياحة (بداية القرن العشرين إلى وقتنا الحالي):

يرى دوغلاس بيرس (Douglas Pearce) أن علم السياحة تطور تطورا ملحوظا بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، و يرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: [2]حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره.

-التطورات التكنولوجية التي أدت إلى تحسين وسائل الإنتاج و تحسين ظروف العمل، و زيادة أوقات الفراغ و الإجازات الممنوحة.

- تقدم و تطور وسائل النقل والمواصلات و الإتصالات و بالتالي تقاربت المسافات و أصبح العالم قرية صغيرة.

-إرتفاع معدلات الدخول و الثروات مما أدى إلى تلبية الحاجات الأساسية و السعي من أجل تلبية الحاجات الثانوية.

-إهتمام المنظمات و الهيئات الدولية و المجتمع الدولي بالسياحة و أهميتها إقتصاديا و إجتماعيا و سياسيا.

إضافة إلى ذلك هناك أسباب أخرى وردت في رسالة ماجستير دليلة مسدوري منها:

-ظهور الرحلات السياحية الجماعية، حيث تم إعتماد عدة أساليب لجذب السياح، كإقامة المعارض و سباق السيارات و الخيل،...

-ظهور المخيمات السياحية المنخفضة التكاليف و التي شهدت إقبالا كبيرا للطلاب و العمال المحدودي الدخل.

-الإهتمام المتزايد للدول بالقطاع السياحي خاصة الدول الضعيفة الموارد التي عملت على تطوير النشاط السياحي و محاولة إستقطاب السياح.[3]

---

[1] للمزيد ينظر:عبد القادر هدير،واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر ،سنة 2006/2005، ص 21.

[2] للمزيد ينظر: حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

[3] للمزيد ينظر: دليلة مسدوري، مرجع سبق ذكره ، ص من 33.

و قد ورد في إحدى الدراسات الإحصائية بفرنسا سنة 1957، أن الفئات الإجتماعية التي تتمتع بدخل مرتفع و ذات مستوى ثقافي عالي هي الأكثر إقبالا على السفر بغرض السياحة، ثم تليها فئة الإطارات المتوسطة ثم الموظفين البسطاء ، ثم تأتي باقي الفئات، و لتوضيح ذلك يمكن الإستعانة بهرم الحاجات لأبراهام ماسلو، و الذي يقوم على وجود 5 مستويات من الحاجات أدرجها حسب أهميتها من الأسفل إلى الأعلى، فبعدما يقوم الفرد بتحقيق حاجاته الفيزيولوجية (المشرب و المأكل) عند مستوى معين من الدخل، يجد نفسه بحاجة إلى الأمن و الإستقرار، و بعدها يلجأ إلى تحقيق الحاجات الإجتماعية كالإنتماء للمجتمع الذي يعيش فيه من خلال التعرف على العادات و التقاليد و الثقافة السائدة، كل ذلك يتم من خلال مخالطة الغير بالتنقل و الترحال، أي القيام بما يسمى بالسياحة لإستغلال الفراغ، و بعدما يكون الفرد لنفسه الفكرة الشاملة يكون بحاجة إلى أن يحترمه الغير و عند مستوى معين يكون بحاجة إلى تحقيق ذاته من خلال تحقيق كل طموحاته و رغباته، فينتج عن كل العوامل السابقة تضاعف حجم الحركة السياحية العالمية و حجم التدفقات النقدية الناتجة عن السياحة، فبعد أن كان عدد السياح في العالم لا يتجاوز 21 مليون سائح في العالم سنة 1955، تجاوز 700 مليون سائح سنة 2002، و بذلك أصبحت السياحة من أكبر عناصر التجارة الدولية، و أهم الصناعات العالمية نموا، لذلك أصبح يطلق على القرن العشرين (قرن السياحة)، خاصة بعد تشريع القانون الألماني حق العامل في العطلة، و بالتالي أصبح له الوقت للقيام برحلات سياحية، ثن تلتها دول العالم و ازدادت الحركة السياحية.[1]

و أخيرا يمكن القول أنه بعد تكامل وسائل النقل (بري، بحري، جوي) و بإنتهاء الحربين العالميتين، هنا بدأت السياحة بمفهومها الحديث، و أصبحت تسمى (صناعة السياحة)، و بدأت

الدول و المنظمات العالمية على رأسها الأمم المتحدة الإهتمام بالسياحة، نظرا لعائدها السريع و العالي، بالإضافة إلى ظهور علماء متخصصين في النشاط السياحي،و أولوا إهتماما بليغا به و أنشأوا له المعاهد المتخصصة ،كما أصبحت السياحة علما حديثا مستقلا و صناعة عملاقة لها أصولها و أسسها.[2]

---

[1]المرجع السابق، ص 34 و 35.

[2] عصمت عدلي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

المطلب الثاني: تعريفات أساسية للسيـــاحة و الســائـــح

أولا: تعريفات السياحة

تعدد التعاريف بشأن السياحة، نظرا لإختلاف وجهات نظر الباحثين، لذا سنتطرق إلى أهم التعريفات و بعض المصطلحات المرتبطة بها.

التعريف اللغوي للسياحة:

1-في اللغة العربية: ساح - سيحا و سيحانا الماء:جرى على وجه الأرض، و يقال:«هذه الأرض تسقى بالماء سيحا»أي الماء الجاري، و هي تعني أيضا:الذهاب في الأرض للعبادة و الترهب،جال في البلاد للتنزه أو التفرج أو غير ذلك.[1]

2-في اللغات الأجنبية:أصل كلمة السياحة Tourism في اللغات الأوربية يعود إلى الكلمة اليونانية Tornos و هو إسم لإله يشبه شكل الفرجار، و قد أدخلت إلى اللغة اللاتينية ليقصد به المسار الدائري، هذا المسار يعكس مفهوم حركة السياحة التي تنطلق من نقطة لتعود إليها مرة أخرى، الأمر الذي يعني أن الإبتعاد عن مكان الإقامة مؤقتا هو الأساس في مفهوم السياحة.[2] و في عام ألف و ستمائة و أربع و ثلاثين (1643) أستخدم لأول مرة مفهوم Tourisme ليدل على السفر أو التجوال من مكان إلى آخر.[3]

3-في اللغة الفرنسية: فنجد أن كلمة Tourisme تعني: القيام بالسفر، التجوال من أجل التمتع بالأماكن غير الأماكن التي نعيش فيها (و قد يحمل السفر معنى السياحة حتى و إن كان لأهداف أخرى).[4]

---

[1] قاموس المنجد في اللغة و الأعلام، الطبعة 29، دار المشرق، بيروت، سنة 1986،ص 368.

[2]إبراهيم بظاظو،**السياحة البيئية و أسس إستدامتها**، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن،سنة 2009، ص 24.

[3] سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي –وكالة جيجل،رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة منتوري بقسنطينة، سنة 2006/2005، ص 14.

[4] Henri Cottez et Josette Rey- Debove et Alain Rey, Dictionnaire : principaux collaboratoires, première édition, Année 1977, page 1987.

التعريف الإصطلاحي للسياحة:

سنتطرق إلى أهم التعريفات المقدمة من طرف المفكرين و الباحثين الغربيين و العرب.

1-السياحة عند الباحثين الغربيين: لقد كان للألماني جوير فرولر (Guyer Freuller) مجهودات سباقة في وضع تعريف للسياحة و ذلك سنة ألف و تسعمائة و خمسة (1905) بإعتبارها: ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الإستجمام و الإحساس بجمال الطبيعة و تذوقها و الشعور بالبهجة و المتعة من خلال الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة،و هي ثمرة تقدم وسائل النقل.[1]

أما الإقتصادي النمساوي شوليرون Hermann Van Sholleron فقد عرف السياحة سنة ألف و تسعمائة و عشرة (1910) بأنها:« الإصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة خصوصا العمليات الإقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة، و إنتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة».[2]

تعريف العالمين السويسريين هانزيكر و كرافت Hunziker et Kraft سنة ألف و تسعمائة و أربعة و عشرون (1924): « مجموعة النشاطات الناتجة عن السفر أو إنتقال الأفراد من مكان الإقامة الأصلي طالما أن هذا الإنتقال لا يدخل في إطار النشاط المربح».[3]

تعريف ليبر Leiper عام ألف و تسعمائة و واحد و ثمانون (1981): « نظام مفتوح مؤلف من خمسة عناصر جميعها تتفاعل مع البيئة الأوسع: العنصر البشري، دول طريق التي يتوقف عندها خلال رحلته ، وجهة القصد و العنصر الإقتصادي و صناعة السياحة نفسها».[4]

---

[1] عبد الحفيظ مسكين، مرجع سبق ذكره، ص 02.

[2] محمد العطا عمر،أثر الأعمال الإرهابية على السياحة،صناعة السياحة و أهميتها الإقتصادية، سنة 2010 ، مركز الدراسات و البحوث، دمشق ، ص 09.

[3] حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

[4] دليلة مسدوري، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

- و من بين أهم التعريفات ذلك الذي تقدم به ماكينتوش و زملائه عام ألف تسعمائة و خمسة و تسعون (1995) :«السياحة عبارة عن مجموعة من الظواهر و العلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح و منشآت الأعمال و الدول و المجتمعات المضيفة ، و ذلك بهدف إستقطاب و إستضافة هؤلاء السياح و الزائرين».[1]

السياحة عند الباحثين العرب:

تعريف محي محمد مسعد:«السياحة عبارة عن ظاهرة إجتماعية و إنسانية تقوم على إنتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربع و عشرين (24) ساعة و لا تزيد عن إثني عشر (12) شهرا، بهدف السياحة الترفيهية أو التاريخية،فالسياحة كالطائر بها جناحان، هما السياحة الخارجية و السياحة الداخلية».[2]

تعريف صلاح عبد الوهاب: يعتبر هذا التعريف من أحدث التعاريف، و يعرفها كما يلي:«هي مجموعة العلاقات و الخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييرا مؤقتا، و تلقائيا و ليس لأسباب تجارية أو حرفية».[3]

السياحة في النصوص الشرعية:

إن كلمة ساح وردت أكثر من مرة في القرآن الكريم، كقوله عز وجل:«براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين (1) فسيحوا في الأرض أربعة أشهر(2) » سورة التوبة.[4]

و يقول الصابوني في تفسيره للآية الأولى: أي هذه براءة من المشركين و من عهودهم كائنة من الله و رسوله، أما الآية الثانية: أي سيروا آمنين أيها المشركين أربعة (4) أشهر لا يقع بكم منا مكروه ، و هو أمر إباحة في ضمنه تهديد.

---

(1) إبراهيم بظاظو ،مرجع سبق ذكره ، ص 27.

(2) دليلة مسدوري، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

(3) عامر عيساني، الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-حالة الجزائر، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر بباتنة، سنة 2010/2009، ص 13.

(4) محمد علي الصابوني، **صفوة التفاسير**، الجزء الأول، دار الضياء، مكة المكرمة جامعة الملك عبد العزيز، ص 731.

و قد ورد قوله تعالى في السورة نفسها الآية مائة و إثني عشر (112) :«التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف و الناهون عن المنكر و الحافظون لحدود الله و بشر المؤمنون»، و هذه صفات أهل الجنة و معنى السائحون: أي السائرون في الأرض للغزو أو طلب العلم من السياحة، و هي السير و الذهاب في المدن و القفار للعظة و الإعتبار.[1]، و ذلك إستجابة لما جاء في كتاب الله مثل قوله جل جلاله:«قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الأخرى إن الله على كل شيء قدير»سورة العنكبوت الآية الثانية، و قوله عز و جل أيضا :« هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها و كلوا من رزقه و إليه النشور» سورة الملك الآية الأولى.[2]

السياحة حسب المنظمات الدولية:

تعريف المنظمة العالمية للسياحة OMT : تعرف السياحة بأنها:« الإنتقال خارج مكان الإقامة الإعتيادية لمدة تتجاوز أربعة و عشرون ساعة و تقل عن أربعة أشهر بهدف المتعة،هدف مهني (سياحة الأعمال) أو هدف صحي (السياحة العلاجية أو الصحية)».[3]

تعريف اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة: لقد عرفت هذه اللجنة و وصفت السياحة سنة ألف و تسعمائة و ثلاثة و تسعين (1993) بأنها:« مجموع النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال سفرهم أو خلال إقامتهم خارج محيطهم المعتاد، خلال مدة لا تتجاوز السنة، بغرض المتعة أو الأعمال أو الأغراض الأخرى».[4]

(1) محمد علي الصابوني، مرجع سبق ذكره، ص 565.

(2)أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية –الأسس و المرتكزات**، الطبعة الأولى،دار الراية للنشر و التوزيع ، الأردن-عمان،سنة 2009، ص 18.

(3) Fatima Zohra Harouat, Comment promouvoir le Tourisme en Algérie, mémoire présenté en vue de l'obtention d'un Magister en Marketing des services,Université Abou Bakr Belkaid Tlemcen,Année 2011/2012,Page 13.

(4) Christine Demen Meier, Le tourisme : Essai de definition,EHL,Ecole Heteliere de Lausane,Switzerland,5 Février 2005,Obtenu à partir du site internet :www.ecofine.com,p03.

و خلاصة القول بأن نظرة رجال العلم إلى السياحة تختلف من حيث الجوهر: (1) غادة صالح، **إقتصاديات السياحة**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة و النشر، الإسكندرية، سنة 2008.

فعلماء الإقتصاد: ينظرون من جانب الطلب على خدمات السفر و كل ما يتعلق بالرحلة من سلع و خدمات ، و من جانب العرض فينظرون لها على أنها منتجة للخدمات المذكورة.

أما علماء الإجتماع: ينظرون إليها على أساس أنها رغبة في التعرف على أنماط أخرى من العلاقات الإجتماعية و ثقافات المجتمعات الأخرى،بالإضافة إلى كونها تمثل وسيلة للإتصال الثقافي و الحضاري.

أما علماء القانون:فيركزون على الإجراءات الرسمية المتعلقة بالإنتقال و كيفية الدخول و

فترة الإقامة المسموح بها حتى يمكن التمييز بين السائح و العابر و المهاجر.

التعريف الشامل للسيـــاحة:

«ذلك النشاط الذي يقوم به الأشخاص الذين يميلون إلى السفر و ربما الإقامة في غير بيئتهم المعتادة لفترة قصيرة أو طويلة دون الإقامة الدائمة بهدف أساسي هو التمتع بوقت فراغهم على وجه لا يمكن تحقيقه في بيئتهم المعتادة ،مع إستعدادهم لتحمل مخاطر محدودة لنشاطهم في إطار إمكاناتهم المادية و المعنوية».

و قدم أيضا جارتنر Gartner سنة ألف و تسعمائة و ستة و تسعون (1996) تعريفا بسيطا ،لكنه شامل للسياحة، إذ يقول:«هي دراسة الإنسان بعيدا عن موطنه، و دراسة الصناعة التي تستجيب لحاجات الإنسان، و معرفة تأثيرات الإنسان و الصناعة على الدول المضيفة إقتصاديا، و

إجتماعيا و بيئيا »، و بإختصار يمكننا القول بأن السياحة هي عبارة عن عملية تنطوي على تغيير في المكان (Place) و الخطوة الزمنية (Pace) بحثا عن المتعة و الراحة.[2]

[1] للمزيد ينظر:غادة صالح، **إقتصاديات السياحة**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة و النشر، الإسكندرية، سنة 2008، ص 60.

[2]إبراهيم بظاظو، مرجع سبق ذكره ، ص 29 و 30.

ثانيا:تعريفات السائح:

3-تعريف الحلف الدولي للصحفيين بفرنسا:

السائح: هو من ينتقل لغرض ما خارج الأفق الذي إعتاد الإقامة فيه و ينتفع بوقت فراغه

لإشباع رغبته في الإستطلاع ،تحت أي شكل من أشكال هذه الرغبة و لسد حاجته إلىالإستجمام و المتعة.[1]

4-تعريف المنظمة العالمية للسياحة: وضعت هذه المنظمة مجموعة من التعاريف هي:

الزائر: هو كل شخص يتوجه إلى بلد يقيم فيه لأغراض مختلفة و ليس ممارسة مقابل أجر، و يخص فئتين من الزوار:

أ-السياح: تكون أسباب زيارتهم هي: الترفيه ،الراحة، قضاء العطل،الصحة، الدراسة،الرياضة،أو زيارة الأقارب،و يمكثون على الأقل أربعة و عشرون ساعة (24) في البلد الي يزورونه.

ب-المتنزهون:هم الذين لا تتعدى مدة إقامتهم أربعة و عشرون ساعة (24) و هم:

-الأشخاص الذين يسافرون لحضور إجتماعات أو أداء مهمات.

-المشتركون في رحلات بحرية على متن السفن، حتى و إن تعدت مدة إقامتهم أربعة و عشرون ساعة.

-المسافرون الذين يتوقفون في الطرق، حتى لو تعدوا أربعة و عشرين ساعة.[2]

5-تعريف المؤتمر الدولي للسياحة الذي عقد في روما سنة ألف و تسعمائة و ثلاثة و ستون (1963)، حيث عرف السائح بأنه:«أي شخص يزور بلدا غير البلد الذي يقيم فيه على

---

(1) زكي زكي زيدان، **حقوق السائح و واجباته في الفقه الإسلامي و القانون الوضعي**، بدون طبعة، دار الكتاب القانوني،سنة 2009، ص 09.

(2) عبد القادر هدير، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

وجه الإعتياد، لأي سبب من الأسباب غير قبول وظيفة بأجر في الدولة التي يزورها، و لمدة لاتقل عن أربعة و عشرين ساعة ، و لا تزيد عن إثتني عشر شهر».(1)

و يمكن القول بأن تعريفات السائح تختلف من دولة لأخرى، ففي أستراليا يعرف السائح بأنه ذلك الفرد من غير المواطنين الذي يمكث أقل من إثنا عشر شهرا على أرض الدولة.

-أما في المكسيك فيعرف السائح بأنه ذلك الفرد من غير المواطنين الذي يزورها لهدف الترويح و العلاج و الرياضة و الأنشطة الفنية لمدة تقل عن ستة أشهر.

-و عرف السائح في الولايات المتحدة الأمريكية بأنه ذلك الفرد من غير المواطنين الذي يزورها لقضاء أعمال تجارية أو بهدف المتعة أو الدراسة أو العبور (Transit) إلى بلدان أخرى.(2)

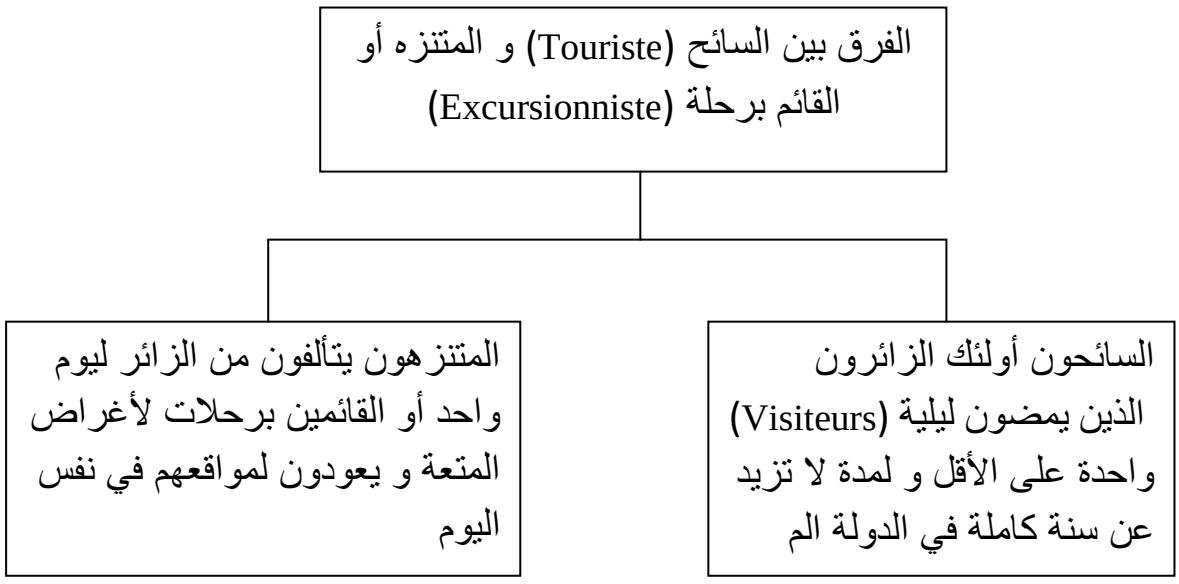

مخطط يوضح الفرق بين السائح و المتنزه و القائم برحلة،المصدر:إبراهيم بظاظو، المرجع السابق، ص 29.

---

(1) زكي زكي زيدان ، مرجع سبق ذكره ،ص 10.

(2)عدلي عصمت، مرجع سبق ذكره، ص 18.

فالسياحة إذا ظاهرة مركبة تشمل مجموعة من المتغيرات المتنوعة، و السياحة لها جانب آخر مختلف عن جانبها كظاهرة إجتماعية، و هو جانبها كصناعة، فهي صناعة مركبة من عناصر متعددة، يمثل كل منها صناعة قائمة بذاتها، مثل صناعة النقل، صناعة الفنادق، و صناعة الهدايا و التذكارات السياحية و غيرها، و بذلك يمكن النظر إلى صناعات السياحة على أنها كل متماسك من العديد من الصناعات الخدمية المختلفة تتحد معا لكي تعمل على إشباع العديد من الحاجات و رفاهية السياح.[1]كما تعرف أيضا على أنها: التنظيمات العامة و الخاصة التي تشترك في تطوير إنتاج و تسويق البضائع و الخدمات من أجل خدمة و تلبية إحتياجات السائح.[2]

ثالثا: بعض المفاهيم المرتبطة بالسياحة

الطلب السياحي:إتجاهات السائحين لشراء منتج سياحي أو زيارة منطقة سياحية،قوامها مزيج مركب من عناصر تمثل الدوافع و الميول الشخصية التي يتأثر بها المستهلكون السياحيون من حيث إتجاهات الطلب على منطقة معينة.[3]

العرض السياحي: عبارة عن كل المستلزمات التي يجب أن توفرها أماكن القصد السياحي لسائحيها الحقيقيين أو المحتملين، وكل شيء يحتمل أن يغري الناس لزيارة بلد معين.[4]

التسويق السياحي:هو النشاط الإداري و الفني الذي تقوم به المنشآت السياحية داخل الدولة و خارجها للتعرف على الأسواق السياحية الحالية و المرتقبة و التأثير فيها بهدف تنمية الحركة السياحية الدولية القادمة إليها.

---

(1)إبراهيم بظاظو ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 و 37.

[2] مراد زايد، السياحة كصناعة في الإقتصاد الوطني،حالة الجزائر،**ملتقى دولي حول إقتصاديات السياحة و دورها في التنمية** المستدامة يومي 09 و 10 مارس 2010، ص 04.

[3] ساعد بن فرحات و سمير شيبان، محاولة إقتراح نموذج قياسي لأثر المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية المؤثرة في الطلب السياحي في الجزائر للفترة (2009/1995)،جامعة سطيف، ص 04، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:-www.univ-biskra.dz

[4]أحمد الديب أحمد، تحليل الأنشطة السياحية في سوريا بإستخدام النماذج القياسية، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص الإحصاء و البرمجة، جامعة تشرين ، سنة 2006/2005، ص 30.

المعالم السياحية:هي عناصر الجذب السياحي الموجودة في البلد المزار سواء كانت عناصر طبيعية (غابات، جبال،..) أو عناصر جذب بشرية (آثار، مدن، ألعاب،..)[1]

وقت الفراغ:يعد وقت الفراغ عامل ضروري في ممارسة الأنشطة الترويحية [2]هو جزء من وقت الفرد غير الإلزامي، و يشمل وقت الفراغ جميع أوقات العطل و الإجازات ، و هو من أهم العوامل تأثيرا في الطلب السياحي [3] و التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة و المتوازنة في الموارد السياحية و تعميق و ترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.[4]

---

[1] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره ، صمن 23 إلى 25.

[2]بركات كامل النمر المهيرات، **الجغرافية السياحية الأقاليم السياحية في العالم**، الطبعة الأولى،الوراق للنشر و التوزيع،الأردن، سنة 2011، ص 27.

[3] آمال كمال حسن البرزنجي، أثر المزيج الترويجي في الطلب على الخدمات الفندقية (دراسة ميدانية في فندق بغداد)، **مجلة الإدارة و الإقتصاد**، العدد 85،سنة 2010، ص 376.

[4] سامية لدول و راوية حناشي، تنمية السياحة في الجزائر و إستدامتها ضمن برنامج الإستثمارات العامة، **مؤتمر دولي :تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال فترة 2014/2001**، يومي 11 و 12 مارس 2013، جامعة سطيف، ص 05.

يوضح المخطط السابق أهم مدارس السياحة العالمية، فنجد أن لكل مدرسة نظرتها الخاصة للسياحة، فمدرسة السياحة الإقتصادية أكدت على الآثار الإقتصادية التي تدرها السياحة و التي تساهم في تقدم العديد من الدول لا سيما السياحية منها، أما المدرسة الثقافية فقد أولت إهتماما للجانب الثقافي و الذي يساهم في رقي الحضارات من خلال التبادل الإجتماعي بين الأفراد سواء كانوا داخل حدود الدولة الواحدة أو من خارجها، في حين أكدت مدرسة التكيف السياحي على السياحة كصناعة، كما ركزت على أهم الحلول للتغلب على سلبيات العمل السياحي، أما المدرسة الواقعية فقد إنطلقت من واقع أن السياحة قد ساهمت في تطوير العديد من الدول النامية خاصة تلك المهتمة بالقطاع السياحي نظرا للفائدة الكبيرة الناتجة عن هذا القطاع، أما المدرسة المستندة إلى المعرفة فهي تهدف إلى إعتبار السياحة علما له أسس و قواعد علمية في دراستها، بينما ترى مدرسة السياحة المجتمعية بأن التطوير السياحي يجب أن يكون لخدمة المجتمع و تلبية إحتياجاته مع الحفاظ على البيئة، أما المدرسة الشمولية للسياحة فتنطلق من كون أن السياحة ظاهرة عالمية ذات تأثير شامل على الدول السياحية.

المطلب الثالث:مقومات السياحة، أهميتها، أنواعها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مقومات السياحة و أهميتها بالإضافة إلى أهم أنواعها و خصائصها كما يلي:

أولا: مقومات السياحة (مواردها أو عناصر الجذب السياحي):

تتطلب السياحة جملة من الشروط الأساسية، إذ تتمثل هذه الشروط في المادة الخام و الإمكانيات المادية و البشرية، إذ تعتبر هذه الموارد أساس النشاط السياحي.[1]

إجمالا ترتكز السياحة على مقومات بعضها طبيعي و الآخر بشري و مادي:

أ-المقومات الطبيعية: تعتبر الطبيعة الوعاء الذي تتم فيه جميع التفاعلات بين الإنسان و الطبيعة،و تشمل هذه المقومات مايلي: [2]خليف مصطفى غرايبة، **السياحة البيئية**، دار ناشري للنشر الإلكتروني، مارس 2012.

1-الموقع الجغرافي للدولة: فموقع الدولة في قارات العالم يعطيها مقومات طبيعية كطبيعة القارة التي ينتمي إليها، فالدول الأوربية تمتلك مقومات سياحية مختلفة عن الدول الواقعة في قارتي آسيا و إفريقيا مثلا

2-مقومات مستمدة من بنية الأرض (الجيولوجيا): تتمثل في أنواع الصخور و طبقات الأرض و المكاشف الصخرية، التي تستهوي العديد من السياح.

3-مقومات مستمدة من أشكال سطح الأرض (الجيومورفولوجيا): من جبال و سهول و أودية، أنهار و صحاري، أخاديد، تجمعات رملية،...

4-مقومات مستمدة من عناصر المناخ: المناخ هو ذلك الجو السائد في بلد معين،فالسياح يفضلون الجو المعتدل الجاف، كمناخ البحر المتوسط، و المناخات السائدة في المناطق

الغابية .

---

[1] خالد كواش،مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**،العدد الأول،ص 215، أطلع عليه يوم: 2015/03/15، متحصل عليه:www.univ-chlef.dz

[2] للمزيد ينظر:خليف مصطفى غرايبة، **السياحة البيئية**، دار ناشري للنشر الإلكتروني، مارس 2012،ص 22 و 23.

-المياه المعدنية:حيث تلعب المياه المعدنية دورا مهما في جذب السياح من خلال العلاج و الإستشفاء أو اللجوء إليها للمتعة و الراحة [1].

ب-مقومات البيئة الإجتماعية (البشرية): تمثل البيئة الإجتماعية ذلك الإطار من العلاقات المحدد لعلاقة حياة الإنسان مع غيره، و الذي يعتبر الإطار الأساس في تنظيم أي جماعة سواء بين أفرادها أو بين الجماعات المتباينة أو المتشابهة، و أنماط هذه العلاقات تؤلف ما يعرف بالنظم الإجتماعية، و قد استحدث الإنسان خلال حياته بيئة حضارية تساعده في حياته، و تتحدد عناصر البيئة الحضارية في جانبين رئيسيين هما:

1-الجانب المادي:و هو كل ما إستطاع الإنسان صنعه كالآثار،المعالم،الشواهد، وسائل النقل و الأجهزة المستخدمة في الحياة اليومية.

2-الجانب غير المادي:يتمثل في عقائد الإنسان و عاداته و تقاليده، و ثقافته و قيمه و آدابه و علومه تلقائية كانت أم مكتسبة.

و من مقومات البيئة الإجتماعية أو البشرية ما يلي:

1-السكان: بإعتبارهم المحرك الأساسي في البيئة الإجتماعية، و يختلف السكان في درجة وعيهم و نظرتهم للسياحة، و طريقة تعاملهم مع السياح، و هذا يعتمد على التركيبة العمرية و التعليمية و المهنية.

2-الطبيعة الإسكانية: تتمثل في الطابع العمراني و المباني التاريخية، و النشاط العمراني.

3-أماكن المبيت و الطعام و الخدمات الأخرى: تتمثل في المطاعم و الفنادق و الصيدليات، البنوك، المقاهي و مراكز التسلية و الترفيه و غيرها.

4-التعليم:يعتبر من مقومات الجذب السياحي، لذلك أصبحنا نسمع ما يسمى بسياحة المؤتمرات العلمية، إضافة إلى إدخال الجامعات لتخصصات في مجال السياحة و الفندقة.[2]

[1] عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانات و المعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في تخصص العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر 03،سنة 2013/2012، ص 29 و 30.

[2] خليف مصطفى غرايبة، مرجع سبق ذكره، ص من 27 إلى 30.

-الأماكن الدينية:تتمثل في الأماكن المقدسة و الآثار الدينية كالمساجد، المقامات.[1]

ثانيا: أهمية السيـــــــاحة

لقد أضحت السياحة إحدى أهم الصناعات في العالم في الوقت الحاضر،إذ فاقت معدلات نموها معدلات نمو الزراعة و الصناعة، كما تجاوزت أهميتها جميع الصناعات التحويلية و الخدمية ، من حيث المبيعات و العمالة و جلب العملات الصعبة (عدا تجارة النفط).[2]

فالسياحة هي النشاط الذي نما بنسبة حوالي خمس و عشرين في المائة في عشر سنوات، و هو يمثل حوالي عشرة في المائة من النشاط الإقتصادي العالمي[3]، إذ توظف عشرة في المائة من القوى العاملة، و تستحوذ على تسعة في المائة من الإستثمارات على المستوى العالمي،فهي ركيزة أساسية و أداة مهمة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة،[4] كما تعتبر السياحة عملاق القرن الواحد و العشرين، فقد نجحت في إصلاح إقتصاديات العديد من الدول مثل إسبانيا و الصين[5]،فالسياحة لم تعد شرفا،بل تنامت و أصبحت صناعة العصر و المستقبل، و هكذا أصبحت في سلم الإهتمامات الرسمية و الشعبية في العالم و الوطن العربي، فإستمراريتها تشكل موردا لا ينضب خلافا للنفط و الثروات الباطنية.[6]

أما من الناحية الإجتماعية تعتبر السياحة مطلب نفسي و إجتماعي هام من أجل إستعادة الإنسان لنشاطه و عودته للعمل بكفاءة من جديد، كما تساهم في الحد من البطالة، و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

و من الناحية الثقافية فهي تعد أداة للإتصال الفكري و تبادل الثقافة و العادات و التقاليد

[1] عبد القادر عوينان ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

[2] أحمد محجوب الحداد،تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، **الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**، جامعة مصراتة، كلية الإقتصاد،ص 4 متحصل عليه:. www. *labocolloque5.voila.net*

[3] Francesco Frangiali et Klaus Toeper,vers une tourisme durable ,guide à l'usage des décideurs ,PNUE-OMT,année 2006 ,page 02 ,Obtenu à partir du site internet :www.unpei.org.

[4] جغرافية السياحة، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.iugaza.edu، أطلع عليه يوم:2015/03/18.

[5] مراد زايد، مرجع سبق ذكره ،ص 01.

[6] هواري معراج و محمد سليمان جردات،السياحة و أثرها في التنمية الإقتصادية العالمية،حالة الإقتصاد الجزائري، **مجلة الباحث**، سنة 2004،ص 21

-الأماكن الدينية:تتمثل في الأماكن المقدسة و الآثار الدينية كالمساجد، المقامات.[1]

ثايا: أهمية السيـــــــاحة

لقد أضحت السياحة إحدى أهم الصناعات في العالم في الوقت الحاضر،إذ فاقت معدلات نموها معدلات نمو الزراعة و الصناعة، كما تجاوزت أهميتها جميع الصناعات التحويلية و الخدمية ، من حيث المبيعات و العمالة و جلب العملات الصعبة (عدا تجارة النفط).[2]

فالسياحة هي النشاط الذي نما بنسبة حوالي خمس و عشرين في المائة في عشر سنوات، و هو يمثل حوالي عشرة في المائة من النشاط الإقتصادي العالمي[3]، إذ توظف عشرة في المائة من القوى العاملة، و تستحوذ على تسعة في المائة من الإستثمارات على المستوى العالمي،فهي ركيزة أساسية و أداة مهمة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة،[4] كما تعتبر السياحة عملاق القرن الواحد و العشرين، فقد نجحت في إصلاح إقتصاديات العديد من الدول مثل إسبانيا و الصين[5]،فالسياحة لم تعد شرفا،بل تنامت و أصبحت صناعة العصر و المستقبل، و هكذا أصبحت في سلم الإهتمامات الرسمية و الشعبية في العالم و الوطن العربي، فإستمراريتها تشكل موردا لا ينضب خلافا للنفط و الثروات الباطنية.[6]

أما من الناحية الإجتماعية تعتبر السياحة مطلب نفسي و إجتماعي هام من أجل إستعادة الإنسان لنشاطه و عودته للعمل بكفاءة من جديد، كما تساهم في الحد من البطالة، و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

و من الناحية الثقافية فهي تعد أداة للإتصال الفكري و تبادل الثقافة و العادات و التقاليد

---

[1] عبد القادر عوينان ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

[2] أحمد محجوب الحداد،تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، **الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**، جامعة مصراتة، كلية الإقتصاد،ص 4 متحصل عليه:. www. *labocolloque5.voila.net*

[3] Francesco Frangiali et Klaus Toeper,vers une tourisme durable ,guide à l'usage des décideurs ,PNUE-OMT,année 2006 ,page 02 ,Obtenu à partir du site internet :www.unpei.org.

[4] جغرافية السياحة، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.iugaza.edu، أطلع عليه يوم:2015/03/18.

[5] مراد زايد، مرجع سبق ذكره ،ص 01.

[6] هواري معراج و محمد سليمان جردات،السياحة و أثرها في التنمية الإقتصادية العالمية،حالة الإقتصاد الجزائري، **مجلة الباحث**، سنة 2004،ص 21

بين الشعوب و زيادة معرفتهم ببعضهم، و توطيد العلاقات و تقريب المسافات بينهم.[1]

أما من الناحية البيئة، فيمكن القول بأن السياحة عاملا جاذبا للسياح تستهدف البحث و التأمل في الطبيعة و النباتات و الحيوانات، و توفير الراحة و المتعة للإنسان، فالسياحة عادت بالمنفعة على البيئة عن طريق التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة و المواقع و المعالم التاريخية و الحياة البرية.[2]

ثالثا: أنواع السياحة: تتعدد أنواع السياحة تبعا لتنوع الرغبات و الإحتياجات، و قد صنفت وفقا لعدة معايير:

1-تبعا لعدد الأشخاص المسافرين:وتنقسم إلى قسمين:

أ-سياحة الأفراد:و هي تتضمن سفر شخص واحد وفقا لإحتياجاته و قدراته و دوافعه.[3]

ب-السياحة الجماعية:و تكون عندما يسافر السياح جماعيا ضمن برنامج يشمل الأماكن المراد زيارتها، و مكان النوم و الطعام ، و تنظم عن طريق وكالات السفر و السياحة.[4]

2-تبعا لوسيلة النقل المستخدمة: بالنسبة لهذا المعيار نجد مايلي:

أ-سياحة برية:باستعمال السيارات، السكك الحديدية، الحافلات، الدراجات الهوائية والنارية.

ب-سياحة بحرية أو نهرية: و تكون بإستخدام السفن و البواخر و القوارب.

ج-سياحة جوية: و تكون بإستعمال الطائرات المختلفة.

3-حسب السن: طبقا لهذا المعيار نجد مايلي:

أ-سياحة الطلائع: و ترتبط بالسن من سبعة (07) إلى أربعة عشر (14) سنة، و هي عادة ما تكون في إطار رحلات إستكشافية، و تنظم من قبل النقابات أو الجمعيات الخيرية.[5]

---

[1] فراح رشيد و يوسف بودلة، دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية و الحد من أزمات القطاع السياحي، **مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية**، العدد 12،12 ديسمبر 2012،ص 102.

[2] عايد راضي خنفر و إياد عبد الإله خنفر، تسويق السياحة البيئية و التنوع الحيوي، جامعة الملك خالد ص 55 و 56، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني www.anu.edu.eg ، أطلع عليه يوم: 2015/03/22.

[3] سعاد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص25.

[4] حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

[5] عبد القادر هدير، مرجع سبق ذكره، ص 31.

ب-سياحة الشباب: في قطاع السياحة اليوم يشكل الشباب المسافرين (من خمسة عشر إلى خمس و عشرين سنة) أكثر من عشرين في المائة من السياح المتوافدين دوليا،لأن هذا النوع من السياحة يزود الشباب بالمعارف و الممارسات التي ستشكل جزء من سلوكياتهم،و إكتشاف الآخر و التعرف على مناطق جديدة و على ثقافات شعوب أخرى.[1]

سياحة الناضجين: و هي موجهة للذين تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة و الثلاثين و الخامسة و الخمسين سنة (35-55)، و هي سياحة البحث عن المتعة و الراحة.

د-سياحة المتقاعدين: عادة ما تكون لفترات طويلة، و يشارك فيها كبار السن.

4-حسب مستوى الإنفاق و الطبقة الإجتماعية:و فيها نجد:

أ-سياحة ذوي الدخل المرتفع، فيسافرون بوسائلهم الخاصة.

ب-سياحة الطبقة المتميزة، التي تستخدم النوعيات الممتازة من الخدمات، مثل فنادق خمس نجوم، و مقاعد الدرجة الأولى.

ج-السياحة الإجتماعية أو العامة: لمحدودي الدخل.[2]

5-حسب المناطق الجغرافية: و طبقا لهذا المعيار تقسم السياحة إلى:

أ-السياحة الداخلية: و التي ينتقل فيها السائح داخل الحدود الجغرافية لوطنه، و من أهم مميزاتها أنها تستخدم لغة واحدة، إضافة إلى إعادة توزيع الدخل و بالتالي زيادة الدخل الوطني.[3]

ب-السياحة الإقليمية:و تكون بين الدول المتجاورة، مثل الدول العربية،الدول الإفريقية، و

---

[1] Harouat Fatima Zohra, Comment promouvoir le tourisme en Algérie, mémoire présenté en vue de l'obtention d'un Magister en Marketing des services,Université Abou Bakr Belkaid,Année universitaire 2011/2012,page 17 et 18.

[2] عبد القادر هدير، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

[3] أمينة رقراقي و شيخ عتيق، صناعة السياحة الداخلية بالجزائر مثال ولاية سعيدة،**الأسبوع العالمي للمقاولاتية من 17 إلى 23 نوفمبر 2014**، جامعة سعيدة،سنة 2015/2014، ص من 4 إلى 8.

يتميز هذا النوع من السياحة بإنخفاض التكلفة الإجمالية للرحلة ،نظرا لعنصر المسافة التي يقطعها السائح.

ج-السياحة الخارجية: و هي الإنتقال مؤقتا من بلد لآخر من أجل التعرف على بلاد جديدة و عادات شعبها،و هي تساهم في تعزيز العلاقات الإقتصادية الدولية من خلال عقد الإتفاقيات السياحية بين مختلف الدول و توسيع التعاون، و تبادل المساعدات في مجال الدعاية السياحية و الإعلان السياحي.[1]

6-وفقا لمدة الإقامة: يمكن تقسيم السياحة إلى: [2]سعاد صديقي، مرجع سبق ذكره.

أ-سياحة موسمية:و هي ترتبط بموسم معين، و تتميز بصفتها التكرارية بتكرار الموسم كل سنة،مثل السياحة شتاء للتزلج على الجليد.

ب- سياحة عابرة: و تكون عندما يقوم السائح فجأة و دون تخطيط مسبق، مثل ركاب العبور Transitعندما يقومون برحلة سياحية أثناء عبورهم لدولة ما أو مكان ما.

ج-السياحة شبه المقيمة: تتعلق بالأجانب المقيمين في البلاد، و تكون إقامتهم شبه دائمة لأغراض مثل التعليم، التدريب، إقامة معرض للبيع.

د-السياحة لفترة قصيرة: و عادة ما تكون لأيام محددة مسبقا تكون في إطار منظم، مثل المهرجانات السياحية، التسوق، مناسبات الأعياد،...[3]

7-حسب أماكن النوم:تنقسم إلى الأنواع التالية:

أ-السياحة في الفنادق:و هي الأكثر إستخداما و تفضيلا و تستخدم للنوم و الإقامة، وهي تؤمن راحة عالية و تقدم خدمات سياحية متكاملة.

ب-السياحة في الموتيلات: موتيل كلمة أمريكية، و هي إختصار للكلمتين موتور و أوتيل،

---

[1] عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

[2] للمزيد ينظر:سعاد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] إبراهيم بظاظو، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

و الموتيل معناه فندق للسياح الذين يصطحبون معهم مركباتهم أثناء السفر، و تطور هذا النوع من السياحة في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، و ما يميز هذا النوع من السياحة أن مدة إقامة المسافرين قليلة لا تزيد عن ليلة واحدة.

ج-السياحة في القرى السياحية: ظهرت هذه القرى بداية في فرنسا و النمسا بعد الحرب العالمية الثانية، و كانت مخصصة لأعضاء النوادي السياحية، و أصبحت حاليا مواقع سياحية ذات مرافق حديثة.

د-السياحة في البانسيونات: و هي فنادق صغيرة ، ورثها معظم أصحابها من أجدادهم الأرستقراطيين، و هي تشمل بنايات كبيرة و متكاملة و تتواجد بشكل كبير في فرنسا ،إيطاليا و اليابان.

ه-السياحة في المخيمات: هذا النوع من السياحة يتطور بسرعة كبيرة جدا و سبب هذا التطور ، هو أن الناس يحبون الإقتراب من الطبيعة و الإبتعاد عن الإنزعاج و الضجيج، و هذا النوع يعتبر رخيصا للسياح الشباب الذين لا تتوفر لديهم الأموال اللازمة.[1]

8-حسب المكان الذي يتوجه إليه السائح: و هي تتضمن الأنواع التالية:

أ-السياحة الساحلية:أي التمتع بالعطل على شاطئ البحر، و قد ظهر هذا النوع من السياحة لأول مرة في فرنسا،إذ ظهرت الحمامات البحرية سنة ألف و ثمانمائة و أربعة و عشرون (1824) في دياب Dieppe من طرف الدوقة دو بيري De Berry.

ب-السياحة الجبلية:يعرف الجبل نوعين من السياحة، الأولى تتعلق بالرياضات الشتوية، و الثانية تكون صيفا تتعلق بالمناطق المحمية،لجذب الجمهور لمشي مسافات طويلة أو التخييم.

ج-السياحة الريفية:ظهرت سنوات ألف و تسعمائة و سبعين (1970) في فرنسا خلال مؤتمر السياحة الريفية.[2]

---

[1] عبد القادر هدير، مرجع سبق ذكره، ص من 33 إلى35.

[2] Mohamed Lamine Belbacha, La capacité de charge touristique au sein de la démarche du projet urbain pour un tourisme durable-Cas de Constantine, Mémoire pour l'obtention du diplôme de Magister,université de Constantine ;Année 2011,page 17 et 18.

د-السياحة الصحراوية:فالمحيط الصحراوي يوفر جملة من المتميزات كالواحات، مياه العيون، الهندسة المعمارية، نمط عيش السكان، و مايفرزه من عادات و تقاليد، كمواكب الأفراح و الفروسية، بالإضافة إلى الصناعات التقليدية و المهرجانات.[1]

9-حسب الهدف: تنقسم إلى عدة أنواع منها: [2] محمد الصاخن، **فقه السياحة** الطبعة الأولى، سنة 2009.

أ -السياحة الدينية: و هي من أكثر أنواع السياحة إنتشارا في العالم،فالمسلمون مثلا يتوجهون سنويا إلى مكة المكرمة و المدينة المنورة لأداء مناسك الحج و العمرة، إضافة إلى زيارة الكنائس.

ب-السياحة الترفيهية: و هي من أقدم أنواع السياحة،حيث وصلت نسبة السياحة الدولية إلى ثمانين في المائة (80%)، و تعتبر دول حوض البحر المتوسط أكثر المناطق إجتذابا لحركة السياحة الدولية،نظرا لمقوماتها كإعتدال مناخها و جمال شواطئها.

ج-السياحة الثقافية أو التراثية أو الأثرية: يقصد هذا النوع من السياحة المناطق التي تتوفر فيها الآثار و التراث و الإطلاع على عادات و تقاليد الشعوب الأخرى، و من ميزات هذا النوع من السياحة أنه يجذب الفئات العمرية الكبيرة.

د-سياحة التسوق: و هي سياحة حديثة تكون بغرض التسوق، و شراء منتجات بلد ما، تسري عليها تخفيضات من أجل الجذب السياحي، مثل مهرجان السياحة و التسوق في دبي من كل عام.[3]

ر-السياحة العلاجية: و هي سياحة لإمتاع النفس و الجسد معا، أو هي سياحة العلاج من الأمراض الجسدية مع الترويح عن النفس [4] و تنقسم إلى قسمين:

1-السياحة العلاجية التي تعتمد على إستخدام المراكز و المستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية و كوادر بشرية لديها الكفاءة لعلاج الأفراد المتوافدين إلى هذه المراكز.

---

[1] نور الدين حامد و فاطمة ساسي، السياحة الصحراوية المستدامة بالدول العربية –دراسة حالة الجزائر –تونس-مصر، جامعة بسكرة، ص 2 و 3،متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: *univ-biskra.dz، أطلع عليه يوم: 2015/03/26.*

[2] للمزيد ينظر: محمد الصاخن، **فقه السياحة**، الطبعة الأولى، سنة 2009، ص 12.

[3] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره ، ص 34 و 35.

[4] خليف مصطفى غرايبة، مرجع سبق ذكره، ص 104.

2-السياحة الإستشفائية: تعتمد على العناصر الطبيعية في علاج المرضى،مثل الينابيع المعدنية و الكبريتية و الرمال و الشمس للإستشفاء من الأمراض الجلدية و الروماتيزم.

ز-السياحة الإجتماعية: و يطلق عليها السياحة الشعبية ،أو سياحة الإجازات، و كان أول ظهور لها في دول الكتلة الشرقية من أوربا،حيث أعدت للعاملين معسكرات في المناطق

السياحية لتجديد قدراتهم النفسية و البدنية على العمل.

ط-سياحة المعارض: تشمل كافة أنواع المعارض بأنشطتها المختلفة، مثل المعارض الصناعية و التجارية و الفنية و التشكيلية، و معارض الكتب [1]، و هي تهدف إلى إشباع المعرفة و توسيع دائرة المعلومات الحضارية و التاريخية لدى السائح [2].

ص-سياحة السباقات و المهرجانات: مثل سباقات السيارات و الدراجات و هو من الأنماط الحديثة للسياحة، و هو منتشر في دول أوربا و المنطقة العربية خاصة الإمارات، إضافة إلى سباقات الهجن التي تشهد إقبالا جماهيريا واسعا كما يرتبط بها الكرنفالات الواسعة للأزياء و الفنون الشعبية، مثل السباق العالمي للهجن شمال سيناء مصر و جنوبها خاصة في فصل الربيع.

ع-السياحة العلمية أو البحثية: و تشمل دراسة البنية النباتية و الحيوانية و حركة الطيور و هجراتها العالمية.

ف-سياحة المؤتمرات و الأعمال: إرتبط هذا النوع بالتطورات الكبيرة في العلاقات الإقتصادية و السياسية و الثقافية و الإجتماعية بين معظم الدول، و يعتمد النهوض السياحي في هذا القطاع على توافر عدة عوامل،كإعتدال المناخ،توافر المرافق و وسائل الإتصالات، و جود الفنادق،القاعات المجهزة لعقد الإجتماعات و المطارات الدولية [3].

ك-السياحة الرياضية: تشكل التظاهرات الرياضية المحلية و الإقليمية و العالمية أحد عوامل ترقية السياحة في الدولة المضيفة لهذه التظاهرة، و يمكن لهذه السياحة التعريف

---

[1] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره ، ص من 26 إلى 29.

[2] سعاد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 22

[3] إلياس عياشي، الخدمات السياحية الفندقية و التنمية الحضرية في جيجل، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علم الإجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، سنة 2009/2008، ص 22 و 23.

المقومات السياحية للبلد المستقبل، و بالتالي جذب أعداد كبيرة من السياح المهتمين بالرياضية.[1]

ه-السياحة الغوص: يشترط فيها توافر كنوز رائعة، و مقومات الغوص مثل الشعاب المرجانية و الأسماك الملونة و المياه الدافئة طوال العام، مثل خليج العقبة في الأردن.

ي-سياحة الموت: و هي من أغرب أنواع السياحة، و من أنشطتها نقل جثث الموتى إلى مدينة معينة لوجود صحابي أو لقدسية هذه المدينة.[2]

و في الختام نستطيع القول أن هدف السائح هو الذي يحدد نوع السياحة المطلوب، فبالإضافة إلى الأنواع المذكورة، هناك أنواع أخرى من السياحة، مثل السياحة التعليمية [3]، سياحة المعاقين التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة (1976)، السياحة البديلة و غيرها.[4]

المطلب الرابع: خصائص السياحة و شروط نجاحها و معوقاتها

أولا: خصائص السياحة:للسياحة مجموعة من الخصائص و المميزات أهمها:

-تعتبر الساحة ظاهرة إنتقال وقتية، و عاملا قويا للتفاهم و الصداقة بين الشعوب.

-فترة إنتقال السائح تختلف طولا أو قصرا وفقا لرغباته،كما ترتبط بعوامل أخرى ، مثل

القدرة على الإنفاق، تأثير عوامل الجذب السياحية، و تكاليف الإقامة و المعيشة في الدولة المضيفة، و غيرها. [5]

-تعتبر السياحة منتوج غير مادي لا يمكن نقله من مكان لآخر، فهي تمثل عرضا للخدمات بصفة أساسية، أي أن المستهلك يأتي بنفسه إلى مكان المنتج السياحي للحصول عليه، و بالتالي فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي لا تتحمل نفقات النقل على غرار الصادرات السلعية الأخرى.[6]

(1) صليحة عشي، الأداء و الأثر الإقتصادي و الإجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في تخصص إقتصاد التنمية،جامعة باتنة،سنة 2011/2010،ص 46.

(2) خليف مصطفى غرايبة، مرجع سبق ذكره، ص 107 و 108.

(3) أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(4) عامر عيساني، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

(5) عبلة بخاري، إقتصاديات السياحة،2012، ص 13 و 14. متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.kau.edu.sa ، *أطلع عليه يوم: 2015/04/06.*

(6) ربيع عيساني، دور البنوك في تنشيط التنمية السياحية دراسة حالة ولاية سطيف، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باتنة، سنة 2012/2011، ص 09.

-نطاق المنافسة الذي يتحرك فيه قطاع السياحية يمتد خارج نطاق إقليم الدولة الواحدة ، لذلك هو يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.

-كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة من طرف الدولة، لأنها تشترك جميعا في تقديم الخدمات السياحية سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

-المنتوج السياحي مركب: إذ أنه يشكل مزيج من مجموعة العناصر مع بعضها البعض و تتداخل مع قطاعات أخرى، فالسياح يستهلكون السلع و الخدمات التي تقدمها المنشآت كالإقامة و الإطعام، و يستهلكون سلع تقدمها منشآت أخرى، إذ تتكامل هذه العناصر من ناحية جلبها للسياح.

-المنتوج السياحي غير قابل للتخزين،لذلك يجب مواحهة التقلبات بتخفيض الأسعار و رفع جودة الخدمات، و ذلك من أجا زيادة الطلب على المنتوج السياحي.

- المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي لا يباع إلا من خلال السياحة.

-عرض المنتج السياحي عرض جامد (غير مرن)، بمعنى أنه يصعب إستغلال المنتج السياحي في غير مجال السياحة على الأقل في الفترة القصيرة، بالإضافة إلى أن عرض المنتج السياحي عامة ليس من السهل تغييره طبقا لتغير أذواق السائحين.[2]

-السياحة نظام مفتوح تتداخل فيه عناصر متشابكة، فالعوامل الإجتماعية و الإقتصادية و

الثقافية تؤثر على السياحة، و لذلك لا يمكن تجاهل هذه العوامل عند البحث في تطوير و تخطيط المواقع السياحية و النشاط السياحي.[3]

ثانيا:الشروط الواجب توفرها لصناعة السياحة:

حتى تصبح السياحة صناعة فاعلة، لا بد من توفر عدة شروط أساسية منها:

---

[1] وسيلة العشعاشي و كريمة بن سعدة، **واقع السياحة في الجزائر حالة ولاية تلمسان**، جامعة باتنة، ص 4 و 5.

[2] ربيع عيساني، مرجع سبق ذكره ، ص من 9 إلى 12.

[3]إبراهيم خليل بظاظو، **الجغرافية السياحية تطبيقات على الوطن العربي**،الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 40.

-أن تكون السياحة نشاطا منظما و تساهم في الحفاظ على البيئة الداخلية و الخارجية.

-أن تتحلى صناعة الضيافة بأخلاقيات المهنة مثلها مثل باقي المهن الأخرى.

-أن تكون جزء أساسيا من الإقتصاد الوطني، و مبنية على أسس علمية تكنولوجية صحيحة.

-أن يتم تطويرها بشكل دوري و منتظم، و تحقق التفاعل المنشود بين الحضارات، من خلال العلاقات التفاعلية الصميمة بين البلد المضيف و الضيف الزائر.[1]

-ضرورة توفر الهياكل السياحية و تطويرها و جعل إمكانية الإستفادة من عائداتها أمرا ممكنا، و إنطلاقا لما هو معمول به في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية تقسم الهياكل إلى نوعين هما السلاسل الفندقية الضخمة و ما يتبعها من تجهيزات و وسائل نقل و إتصال و مرافق ترفيهية، أما النوع الثاني فيتمثل في الهياكل الأقل تكلفة مثل الموتيلات و المساكن المنفصلة، و هي تراعي جذب السياح للإستفادة منها بأسعار تتماشى مع دخلهم.

-الخدمات: و تتمثل في كل ما يعرض على السائح من نوعية الإقامة و توفير المياه و النقل و تنوع الأكل و ملاءمته كما و كيفا و سعرا، إضافة إلى خدمات أخرى تترك آثار إيجابية للسائح مثل الهاتف، التلفاز، المنتجات التقليدية، و أماكن ممارسة الألعاب و الرياضة.

- توفر الأمن: لأن السائح يحتاج لضمان أمنه و سلامة جسده و أمتعته من أي مساس مادي أو معنوي، و لكي يزدهر النشاط السياحي يتطلب توفر الأمن بمفهومه الواسع لتجنب الحوادث و الأمراض المعدية، و إحترام السائح يستوجب التزود بقدر كبير من الثقافة السياحية، و متى ما توفرت هذه الأخيرة سيكون الفرد واعيا بالنتائج السلبية التي ستنجم عن سلوكه سواء تجسد هذا السلوك في القول أو الفعل [2] كما أن السياحة شديدة التأثر بالأحداث الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية ككل، كما أنهت تتصدع سريعا من تأثير الأحداث الإرهابية، و سرعان ما يهبط عائدها إلى درجات متدنية بما يوقع أوخم العواقب على الإقتصاد الوطني.[3]

---

[1] مراد زايد، مرجع سبق ذكره ، ص 5.

[2] صالح فالحي، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط إندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.elbassair.net، أطلع عليه يوم: 2015/08/15.

[3] رشدي شحاتة أبو زيد، من حقوق السائح في الإسلام الأمن و الأمان، الطبعة الأولى،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، سنة 2009، ص08.

ثالثا: معوقاتها:

رغم الآثار الإيجابية للسياحة إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات و المعوقات التي تحد من نشاطها أو تؤثر على برامجها، سواء كان ذلك بصفة دائمة أو مؤقتة، و من أهم هذه المعوقات نجد مايلي:

-الأوضاع السياسية و الأمنية:نتيجة للمقاطعة أو الحصار الذي يفرض على دولة ما، أو نتيجة للصراعات الداخلية التي تحول دون توافد السياح إليها.

-نقص الخدمات السياحية و عدم توافر المرافق الضرورية لإحتواء السياح، نتيجة لمحدودية عدد المطارات و الموانئ و محطات القطارات و الفنادق و المطاعم و شركات النقل و غيرها.

-الأمراض و الأوبئة المنتشرة في بعض البلدان بشكل فجائي، و التي تشكل مانعا قويا للسياحة، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كلها تمثل ظروف طاردة للسياحة.

-الإقتصار على بعض المنتجات السياحية و عدم التنويع في عرضها ينعكس سلبا على خيارات السائح.

-عدم الترويج السياحي في كافة الدول نتيجة لعدم وجود مكاتب سياحية خارجية تظهر عوامل الجذب السياحي المتوفرة في الدولة، و مستوى جودة الخدمات السياحية و كل ما يهم السائح.[1]

---

[1]:زيد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 09.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

لقد فرضت قضية التنمية نفسها على الفكر العالمي، اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لما أصاب العالم، عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة، كان أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني من ناحية وتزايد حركة المد الإشتراكي من ناحية أخرى، ونتيجة لهذه التغيرات بدأت قضايا التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعديها الوطني والمحلي، والتنمية الحضرية وتنمية المجتمع الريفي وغيرها، تطرح على مستوى واسع

أمام دوائر الفكر الاجتماعي،[1] و لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام العديد من المفكرين والسياسيين الذين تناولوا هذا الموضوع كل من زاوية معينة أو مدخل معين.[2]

المطلب الأول:التطور التاريخي للتنمية المحلية

يرتبط مفهوم التنمية المحلية من الناحية التاريخية بوجود شؤون محلية رافقت تطور حياة الإنسان في تجمعاته مع بني جنسه، وفقا لتنظيم إجتماعي كانت بدايته الأسرة ثم القبيلة، إذ إقتصر مضمون التنمية المحلية في تلك الحقبة على تحقيق كل ما يحتاجه أفراد القبيلة من غذاء و لباس و إستقرار أمني، إلا أن بمرور الوقت و تطور الفكر الإنساني على الصعيد الإقتصادي و السياسي توسع نطاق تجمعات الأفراد و تزايدت إحتياجاتهم ،بحيث إستحال تلبيتها في حدود التنظيم القبلي، نتيجة لذلك ظهرت الدولة كوحدة سياسية ،إجتماعية و إقتصادية ذات إقليم جغرافي تمارس سيادتها عليه، تسعى من أجل تلبية مآرب ساكنيها،[3]

و ترجع الإهتمامات الأولى بموضوع التنمية إلى النشأة الأولى لعلم الإقتصاد على يد الإقتصادي آدم سميث في كتابه «بحوث حول طبيعة و أسباب ثروة الأمم»، الذي تكلم فيه عن النمو و التطور الإقتصادي و قدم جملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية تتمثل أساسا في إحداث تغيرات هيكلية و سياسية و إقتصادية تقوم على أساس تحقيق النشاط الإقتصادي، و كان المنطلق الأساسي لعلم الإقتصاد في تلك الآونة موجها بصورة رئيسية

---

[1] عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولاتي المسيلة و برج بوعريريج،رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة ورقلة،سنة 2012، ص 48.

[2] جهيدة شاوش اخوان، المجتمع المدني و التنمية المحلية، جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علم إجتماع التنمية، جامعة بسكرة،سنة 2003-2004، ص 40.

[3] جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع**، بدون طبعة، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع،سنة 2014، ص 05.

إلى ما أسموه الباحثين بشروط التوازن الثابت لخدمة الطبقة البرجوازية الصاعدة، و ما إن إنتصرت هذه الطبقة و ساد المذهب الحر، أهمل علماء الإقتصاد الغربي قضية التخطيط و التنمية ، و محاولة البحث عن نموذج للتوازن الساكن الذي يرفض في جوهره التطور و التغير.

إلا أن فكرة التنمية عادت لظهور سنة ألف و تسعمائة و أربعة و أربعين في تقرير اللجنة الإستشارية للتعليم في بريطانيا ، و تقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن الإهتمام

بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الإهتمام بنسق المجتمعات المحلية، من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات و تنمية قدراتهم على توجيه مسار التغير الإجتماعي و الإقتصادي،[1] و منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين، شهدت الدول النامية العديد من البرامج و المشروعات التي تهدف إلى النهوض بمعدلات التنمية و تسليط الضوء على أهمية تطوير الريف، و قد أستخدمت في هذا الإطار العديد من المصطلحات بداية من مصطلح تنمية المجتمع، و هذا عندما تداعت الضرورة في إفريقيا بالأخذ بتنمية المجتمع[2]،حيث ظهرت فكرة تنمية المجتمع لأول مرة في سنة ألف و تسعمائة و خمسين (1950)، حيث إتخذ المجلس الإجتماعي و الإقتصادي في ماي ألف و تسعمائة و خمس و خمسين (1955) قرارا بإعتبار منهج المجتمع وسيلة للتقدم الإجتماعي في المجتمعات النامية و المتخلفة، و قد صدر أول تعريف لهذا المفهوم سنة (1955) يذهب إلى أن عملية تنمية المجتمع هي :« العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الإجتماعي و الإقتصادي في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا في هذه العملية و بالإعتماد الكامل على مبادرات الأهالي قدر الإمكان»،إلا أن الباحثين في الأمم المتحدة وجدوا أن هذا التعريف قاصرا ، فوضعوا تعريفا آخر أكثر شمولا [3]ــ سنتطرق إليه لاحقا-

[1] عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

[2] محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة)،رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص إستراتيجة المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة سطيف ، سنة 2011، ص 60

[3] عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

ثم ظهر مصطلح آخر هو التنمية الريفية الذي ركز على الجانب الإقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي، دون الإهتمام بالجانب الإجتماعي كالتعليم و الصحة،...، و بعد ذلك ظهر مصطلح التنمية الريفية المتكاملة سنة ألف و تسعمائة و خمسة و سبعين في تقريرالبنك الدولي الذي كان يهدف إلى تطوير الحياة الإقتصادية و الإجتماعية لفقراء الريف من خلال زيادة الإنتاج الريفي و تحسين الخدمات الصحية و توفير فرص عمل جديدة من خلل الصناعات الريفية، و لما كانت التنمية الريفية المتكاملة لا تهتم إلا بالمناطق الريفية، تبلور مفهوم جديد و هو التنمية المحلية، الذي يهدف إلى دمج الإهتمام بالمناطق الريفية و الحضرية على حد سواء،[1] و كان أول ظهور لهذا المصطلح في بداية ستينات القرن الماضي و تحديدا في فرنسا كرد فعل على قرارات

الدولة من أجل القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة و الضواحي، و ذلك عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الإقتصادية من فوق(إتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين)، التي كانت مرفوضة من قبل مختلف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون بأن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الإعتبار حاجيات سكانه و بذلك طالبوا بتطبيق التنمية من تحت و التي تبنى على أساس إستقلالية الأقاليم عن المركز (العاصمة) سياسية ،إقتصاديا،إجتماعيا، و قد كان الأمر مرفوض في البداية لأنه بني على بعد سياسي يطالب بهوية خاصة بالأقاليم،ثم استقر هذا المطلب على الجانب الإقتصادي و الإجتماعي، و بداية من الثمانينات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز على القبول و كسب تدريجيا إعترافا من طرف المؤسسات و الهيئات الحكومية الفرنسية التي أقرت في مخطط (1984-1988) التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية.[2]

---

[1] محمد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره ، ص 61.

[2] خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص التحليل الإقتصادي،جامعة الجزائر 03، سنة 2011/2010، ص 12 و 13.

المطلب الثاني: تعريفات أساسية للتنمية المحلية

قبل التطرق لمفهوم التنمية المحلية، إرتأينا الحديث عن التنمية بمفهومها العام بصورة مختصرة.

1-تعريف التنمية لغة:يقال نما: ينمو، نماء و نموا الشيء: زاد و كثر.[1]

2-تعريف التنمية إصطلاحا: : أثار مفهوم التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات (النظرية والعملية التطبيقية)، وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين و المناهج العلمية الخاصة

به، ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو "بوجين ستيلي "حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889.[2]

ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر مايلي:

-يرى البعض بأن التنمية في أبسط صورها تعبر عن تغير كمي و نوعي إيجابي في حياة الأفراد و المجتمعات، و يترادف ذلك مع نمو و تحسين الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية للسكان، بحيث ينعكس بشكل إيجابي على مستوياتهم المعيشية.[3]

و يعرف ويندر Winder التنمية على أنها:«حالة ذهنية أو رغبة أو إتجاه أكثر منها هدفا محددا، فهي نسبة للتغيير إتجاه هدف محدد».[4]

---

[1] علي بن هادية و بلحسن البليش و الجيلالي بن الحاج يحي، القاموس الجديد للطلاب، الطبعة الأولى، الشركة التونسية للتوزيع و الشركة الوطنية للنشر و التوزيع –الجزائر، سنة 1979، ص 1251.

[2] تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية، 2015، متحصل عليه من الموقع:www.univ-chlef.dz ، أطلع عليه يوم 2015/03/25 ص 01

[3] عبد الإله أبو عياش و حميد عبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي (مدخل إستراتيجي)**، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن ،سنة 2010، ص 18.

[4] الشيخ سعيدي، التنمية المحلية الشاملة في الجزائر بين النظرية و التطبيق مع التركيز على ولاية سعيدة، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص القانون العام،جامعة سيدي بلعباس،سنة 1996/1995، ص 12.

و يعرفها جوزيف سبنجلر Joseph Spengler:«التنمية تحدث عندما تزداد قائمة الأشياء المرغوب فيها و المفضلة نسبيا في الحجم»، فهي عبارة عن تغير إيجابي شامل يهدف إلى رفع المستوى العام للمتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية في بلد ما و مجتمع ما، و هي تغير إيجابي و عملية مضبوطة في ظروفها و فعاليتها.[1]

و عرفها والت روستو Walt Rostow بأنها:«تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة، و تبني الخصائص السائدة في الدول المتقدمة».

أما الأستاذ علي غربي فيعتبر أن التنمية :«عملية معقدة و شاملة تضم جوانب إقتصادية و سياسية و إجتماعية و حتى ثقافية، دون إهمال للجوانب النفسية و البيولوجية ليتسنى فهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى و الدوافع التي تربط الأفراد، و ما يقوم بينهم من علاقات، و ما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها و تأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة»[2]

من خلال ما سبق من التعاريف نستنتج أن التنمية عبارة عن نقلة نوعية و كمية من وضع لآخر أفضل منه، هذه النقلة غير مقتصرة على مجال دون آخر، بل هي شاملة لجميع المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية و البيئية و التكنولوجية، كما نستنتج أن: [3]رافيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير و معوقات التطبيق، دراسة حالة الجزائر -2001-2011-، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، سنة 2001.

-التنمية عملية موجهة تقوم بإدارتها فئة واعية تستوعب الغايات المجتمعية المرجوة.

-التنمية عملية تتميز بالإستمرارية و متجددة دائما بتجدد حاجات المجتمع المختلفة.

-التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل قطاعات و فئات المجتمع.

-إيجاد تحولات هيكيلية:أي يكون هناك تحول في الإطار السياسي و الإجتماعي.

-الإطار الإجتماعي –السياسي: متمثلا في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهود و المكافآت، و التأكيد عى إنتماء الفرد لمجتمعه من خلال مبدأ المشاركة و العدالة في توزيع ثروات التنمية.

[1] عطية خليل عطية، **التربية و التنمية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2012، ص 15.

[2] جمال زيدان ، مرجع سبق ذكره ، ص 15

[3] للمزيد ينظر:رافيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير و معوقات التطبيق، دراسة حالة الجزائر -2001-2011-، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، سنة 2001. ص من 18 إلى 20.

- و هناك العديد من المصطلحات التي تتداخل مع التنمية منها:

النمو: يعني زيادة الدخل القومي الحقيقي، و ذلك بتراكم لدى المجتمعات رأسمال و قوى بشرية و زيادة الحاجات و نمو المتطلبات.[1]

التغيير: هو التحول الذي يقع عليه نظم و علاقات و تفاعلات جديدة نتيجة التشريع كقاعدة جديدة تهدف إلى ضبط السلوك.

التطور: هو الإنتقال من حالة أو طور لآخر، فسمة التطور دائما هي من البسيط إلى المعقد و الأحسن.

التمدن: هو عملية تغيير الأسلوب التقليدي القديم لحياة الأفراد في المجتمع إلى أسلوب آخر أكثر حداثة.[2]

<u>أشكال التنمية:</u>

تتعدد أنواع و أشكال التنمية، فنجد: [3]مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات** ،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،الأردن، سنة 2007،

1-التنمية الإقتصادية: عرفها البعض بأنها:العملية التي بمقتضاها يجري الإنتقال من حالة التخلف إلى التقدم، و يصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان الإقتصادي، و يعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الإقتصاد الوطني مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي.

-و هي عملية زيادة الدخل القومي الحقيق خلال فترة زمنية طويلة ، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من لزيادة في عدد السكان،أي معدل الزيادة في نمو الدخل أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.[4]

---

[1]الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الإقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة ، سنة 2008، ص 07.

[2]خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره ، ص 6 و 7.

[3] للمزيد ينظر: مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات** ،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،الأردن، سنة 2007، ص 122.

[4] عطية خليل عطية، مرجع سبق ذكره، ص 86.

و يمكن القول أن التنمية الإقتصادية تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الإقتصادية، فهي تعني تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الإقتصاد، و دفع المتغيرات الإقتصادية نحو النمو بأسرع من النمو الطبيعي و علاج ما يقترن بها من إختلال.[1]

2-التنمية الإجتماعية: هي عملية تدعيم العلاقات و الروابط الإجتماعية القائمة في المجتمع و رفع مستوى الخدمات، التي تحقق تأمين الفرد على يومه و غده و رفع مستواه الثقافي و الصحي و الإجتماعي و زيادة قدرته على تفهم مشاكله و حثه على التعاون مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل لتكيف الإنسان مع بيئته.

-و هي هدف معنوي لعملية ديناميكية تتحدد في إعداد و توجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الإجتماعية و العامة، كالتعليم و الصحة و الإسكان و المشاركة في النشاط الإجتماعي المبذول و ذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة.[2]

-و قد ظهرت التنمية الإجتماعية لأول مرة بطريقة علمية في هيئة الأمم المتحدة سنة ألف و تسعمائة و خمسون، و منذ سنة ألف و تسعمائة و خمسة و خمسين بدأ الإهتمام الأممي بالتنمية الإجتماعية عن طريق المجلس الإقتصادي و الإجتماعي، و قد عرفها كل لاري نيلسون و فارنر رامسي بأنها :«دراسة تهتم بتغير المجتمع من حيث بنائه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي و الإعتماد بين المواطنين، و تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم».[3]

---

[1]الطيب داودي، مرجع سبق ذكره ، ص 05.

[2] ماهر أبو المعاطي علي، **الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية و دولية و عالمية لقضايا التنمية**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، سنة2012، ص 12.

[3] تطور مفهوم التنمية السياسية و علاقتها بالتنمية الإقتصادية، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.univ-chlef.dz،أطلع عليه يوم: 2015/04/24.ص 7

3-التنمية السياسية: لقد إختلف الباحثين في تحديد مفهوم دقيق للتنمية السياسية، إذ كان لكل منهم رأيه الخاص: [1] بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في الجنوب**، بدون طبعة، المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2011.

-فالباحث روبرت باكنهام أعطى خمس (5) مقاربات للتنمية السياسية:

1-المقاربة القانونية: تهتم بالوجهة القانونية الرسمية كالحماية المتساوية في ظل القانون و فصل السلطات.

2-المقاربة الإقتصادية: التنمية السياسية تصبو إلى الإنسجام بين الطموحات و الإشباعات الإقتصادية و خدمة الحاجات المادية للشعب.

3-المقاربة الإدارية:التنمية السياسية هي القدرة الإدارية على حفظ القانون و أداء وظائف المخرجات الحكومية بطريقة رشيدة و محايدة.

4-مقاربة النظام الإجتماعي:المشاركة الشعبية في العمليات السياسية على كل المستويات.

5-مقاربة الثقافة السياسية:ينظر للتنمية السياسية على أنها مجموعة الخصائص الإتجاهية و الشخصية التي تمكن أعضاء النظام السياسي من تحمل المسؤوليات النابعة من العملية السياسية الديمقراطية.

أما الأستاذ لوسيان باي Lucien Pye فقد أعطى عشرة (10) تعاريف للتنمية السياسية:

1-التنمية السياسية كمتطلب سياسي للنمو الإقتصادي 2- كسياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية 3- التنمية السياسية هي التحديث السياسي4-التنمية السياسية هي عملية بناء الدولة الأمة 5-التنمية السياسية هي التنمية الإدارية و القانونية 6-التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية 7- التنمية السياسية هي تعبئة الجماهير و مشاركتها 8- التنمية السياسية

هي تطوير الثقافة السياسية في المجتمع 9- التنمية السياسية هي تعبئة و قدرة 10- التنمية السياسية هي إحداث الإستقرار.[2]

---

[1] للمزيد ينظر: بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في الجنوب**، بدون طبعة، المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2011، ص 30 و 31.

[2]المرجع نفسه، ص من 32 إلى 40.

و قد عرفها حسين رشوان بأنها:« التحول إلى الديمقراطية أو العزوف عن الإتجاه اللاديمقراطي»[1]

و يتداخل مفهوم التنمية السياسية مع العديد من المفاهيم من بينها:[2] بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره.

التحديث السياسي: و هو تحقيق النمط الغربي في التطور أو نقل القيم و المؤسسات و المؤشرات الغربية بإعتبارها معيار التحديث.

الإصلاح السياسي: يعني التقويم و التحسين للأوضاع الراهنة و تطويرها، فهو يقوم على تقويم سلوكيات و قواعد موجودة في النظام السياسي و الإداري لتطويرها معتمدا على المنظور المستقبلي للجهاز و محافظا على الأصل و جددا و مطورا له.

التحول: تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغيير أسس البنية و العلاقات، بحيث تتغير الوظائف و المراكز و الأدوار التي يقوم بها الأفراد و الجماعات.

و من هنا يتضح لنا بأن لكل مفكر إجتهاداته الخاصة في تعريف التنمية السياسية إلا أنهم لم يتوصلوا إلى المفهوم الدقيق لها و يعود ذلك –حسب بومدين طاشمة- إلى عدة أسباب أهمها

كون أن مفهوم التنمية السياسية حديث النشأة من حيث المصطلح فهو لا يزال يختلط مع مفاهيم أخرى-سنتطرق إليها لاحقا- فضلا على أن التعاريف المقدمة كانت من طرف الباحثين الغربيين و المنحازة لإيديولوجيات معينة و محاولة تهميش الإجتهادات العربية و الإسلامية.[3]

4-التنمية الإدارية: و تعني تدريب الإداريين التي يجب من أجل تطوير الجهاز الإداري في الدولة و رفع قدرته الإدارية، و تعرف بأنها النماء الكمي و النوعي للموارد البشرية في النظم الإدارية و الهياكل التنظيمية، و التنمية الإدارية في معناها المتكامل تعني القدرة المتجددة في بناء تطوير النظم و المهارات الإدارية لمقابلة الإحتياجات الحالية و المستقبلية و المتوقعة لمواجهة متطلبات عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية.[4]

---

[1] عطية خليل عطية، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2] للمزيد ينظر: بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3] المرجع السابق، ص 18 و 19 و28.

[4] عطية خليل عطية، مرجع سبق ذكره، ص 125.

و للتنمية مستويان إثنان هما:

أ-التنمية الوطنية: و هي تمثل أعلى مستويات التنمية حيث تشمل التنمية البشرية و الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية، و يمكن أن نعرفها على أنها : توجه نحو تحقيق الرفاهية و التقدم و التغيير، و ذلك برسم برامج و سياسيات، و التخطيط على المستوى الوطني بما يضمن إحداث التغيير في المجالات الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية عن طريق إستثمار القوى الذاتية و الموارد المحلية، فهي بذلك عملية تغيير و تغير مستمر و متكامل يشمل جميع مجالات الحياة و يمس كافة المناطق على حد السواء.

ب-التنمية المحلية: و يطلق عليها البعض تنمية المجتمع المحلي، فهي كطريقة تعني التركيز على مشاركة أعضاء المجتمع في عملية التنمية عن طريق الإندماج المباشر و تنظيم أنفسهم و مواردهم بطريقة محققة لهم إمكانية مواجهة حاجاتهم، أما التنمية المحلية كعملية فتعني الإنتقال التدريجي من الحالة التي تقرر فيها الأقلية شؤون مجتمعهم العامة و توجيهها إلى الحالة التي يقرر فيها أفراد المجتمع المحلي ككل مصيره و مستقبله.[1]

و يمكن القول أنه إذا كانت التنمية الوطنية تعني في أصلها مجموعة الخيارات التنموية و التحسينات العامة التي تقدم عليها السلطة الحاكمة على الصعيد الوطني في المجال السياسي و

الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي، فإن التنمية المحلية ما هي إلا مرآة عاكسة لهذه السياسات العامة على المستوى المحلي.[2]

مفهوم التنمية المحلية:

قبل الحديث عن مفهوم التنمية المحلية، يجب علينا التعرض أولا إلى مفهوم المجتمع المحلي، إذ هناك العديد من المحاولات بشأن تقديم تعريف له، من بينها محاولة أموس هاولي A Hawly الذي يرى بأن المجتمع المحلي وحدة إجتماعية أصغر من المجتمع العالمي، مؤكدا على التفاعل اليومي كبعد جديد لتعريف المجتمع المحلي، حيث يرى بأنه

---

[1] عبد الرزاق تومي، تكنولوجيا المعلومات و دورها في التنمية الوطنية دراسة ميدانية بولاية أم البواقي، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علم المكتبات و المعلومات، جامعة قسنطينة، سنة 2006/2005، ص 152 و 153

[2] جمال زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 5.

من الملائم أن ننظر إلى المشاركة في الإيقاع اليومي و المنتظم للحياة المجتمعية على أنها عامل أساسي يميز المجتمع المحلي و يعطي لسكانه طابع الوحدة.

-المجتمع المحلي: تلك الوحدة الإجتماعية التي يشبع الأفراد من خلالها كل حاجياتهم اليومية داخل نطاق مكاني محدد، و بالتالي يمكن أن نستنتج أن المجتمع المحلي يشتمل على ثلاثة أبعاد:

-بعد الإقليم (المكان)

-بعد الإعتماد المتبادل أو المصلحة المشتركة

-بعد القيم و المعايير المشتركة (التفاعل الإجتماعي).[1]

و قبل الحديث عن مفهوم التنمية المحلية، يجب أن نتكلم عن ماهية المحلي Le concept du Local: فهي تلك الفضاءات التي توجد بها رابطة إجتماعية مكثفة (علاقات بين أشخاص، ممارسات ثقافية،...) تسمح هذه الرابطة بالتعايش المشترك، و بالتالي إعداد إستراتيجيات جمتعية للتنمية.[2]

-و يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها:« العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للإرتقاء بمستويات المجتمعات

المحلية و الوحدات المحلية إقتصاديا و إجتماعيا و ثقافيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة».[3]

و يعرفها نيلسون راد Nelson Reid: بإعتبارها جماعة من الناس يعيشون في مجتمع محلي معين، يتخذون قرارات تتعلق بالبدء في القيام بعمل إجتماعي (مثل التدخل المخطط) لتغيير ظروفهم و أوضاعهم الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية أو تعديل أوضاعهم البيئية.

(1) بلقاسم نويصر، التنمية و التغير في نسق القيم الإجتماعية دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف،أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في تخصص علم الإجتماع،جامعة قسنطينة، سنة 2011/2010، ص 19.

(2)خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

(3)المرجع السابق، ص 17.

وهذا التعريف يؤكد على أهمية التنمية من خلال المعايشة مركزا على أن التنمية المحلية تعتمد على الجهود لذاتية لتحسين الأوضاع المجتمعية في ضوء أهداف متعارف عليها.[1]

و يرى الأستاذ ويفر أن التنمية المحلية بكل بساطة :« هي إستعمال ثروات منطقة معينة من طرف ساكنيها من أجل تلبية إحتياجاتهم الخاصة، إن مكونات هذه الحاجيات تتمثل في ثقافة المنطقة، السلطة السياسية و الموارد الإقتصادية»

و يركز هذا التعريف على تضافر الجهود المحلية لسكان المنطقة من أجل تحقيق التنمية المحلية بكل جوانبها الثقافية، الإقتصادية، السياسية،...على إعتبار أنها كل متكامل لكافة مجالات الحياة.[2]

-و يرى الدكتور فاروق زكي بأن التنمية المحلية:«تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي و جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية و تحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها على على المساهمة التامة في التقدم القومي، و تقو م هذه العمليات على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم و كذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة و المساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع و جعل هذه العناصر أكثر فاعلية».[3]

و تعرفها هيئة الأمم المتحدة بأنها:« العملية التي يمكن بها توحيد الجهود لكل المواطنين و الحكومة لتحسين الظروف الإجتماعية و الإقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن»[4]

-كما تعرف أيضا بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية، تعبر عن

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر، سنة 2011، ص 21.

[2] خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

[3] جمال زيدان، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

[4] فاروق أحمد مصطفى، **التنمية المستدامة و السياحة دراسة أنثربولوجية**، بدون طبعة، المعرفة الجامعية طبع نشر توزيع، مصر، سنة 2011، ص 67.

إحتياجات الوحدة المحلية ، و ذلك من خلال القيادات المحلية على إستخدام و استغلال الموارد المحلية و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية و الإستفادة من الدعم المالي و المعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية و دمج جميع وحدات الدولة.[1]

المطلب الثالث: خصائص التنمية المحلية، مقوماتها و أهدافها

من خلال التعاريف السابقة، يتبين أن هناك عدة سمات تتصف بها التنمية المحلية منها:[2] عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره.

-عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر و متجدد لإشباع الحاجات المتجدد للجماعة المحلية.

-عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، و هي إرادة التخلص من التخلف.

-عملية موجهة و متعمدة تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، هذا يعني أنها ليست عملية عشوائية أو تلقائية، و إنما عملية مخططة، و يقصد بالتخطيط هنا التدبر و النظر للمستقبل و السعي نحو تحقيق أهداف الجماعة بأقصى قدر من الفعالية و الكفاءة.

-عملية متكاملة و غير قابلة للتجزئة، و التكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات و المستويات بطريقة متوازنة ، كما أن التكامل يعني أن مشروعات التنمية تؤدي في آخر الأمر إلى تحقيق التكامل القومي،أي ربط المجتمع المحلي بالمجتمع القومي و إدماجه فيه.

-عملية شاملة تمتزج فيها الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية، فعلى الرغم من أن معظم المشروعات التنموية إن لم تكن كلها ترتكز على الوضع الإقتصادي، إلا أن الغاية الأخيرة من المشروع هو الإنسان و العمل على إعلاء شأنه.[3]

---

[1] نور الدين يوسفي، الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة بومرداس، سنة 2009-/2010،ص 48

[2] للمزيد ينظر: عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[3] فاروق أحمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 68 و 69.

مقوماتها و أهدافها:

1-مقوماتها:[1] خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره.

أ-المقومات المالية: يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، إذ أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية، فكل ما زادت هذه الأخيرة أمكن لهذه الهيئات ممارسة إختصاصاتها على أكمل وجه، معتمدة على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية.

ب-المقومات البشرية: يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية، و في نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية إستخدام الموارد المتاحة أفضل إستخدام، كما أنه يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات و منفذها و متابعها، و يضع الحلول المناسبة في الوقت المناسب، و دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:الأولى:هو أنه غاية التنمية، إذ أن هدف التنمية هو الإنسان، والثانية:أنه وسيلة لتحقيق التنمية.

ج-المقومات التنظيمية:متمثلة في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية و تنظيم الشؤون المحلية، و تعرف الإدارة المحلية بأنها: النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) و هيئات و وحدات

إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية، بمقتضى إكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة.

و تكتسي الإدارة المحلية أهمية بالغة إذ أنها تسمح بالمحافظة على القيم التقليدية الموروثة بالمجتمع، سواء كانت قيم إجتماعية ، ثقافية أو حضارية، كما أنه لولا هذا النظام الإداري لما أمكن حكم هذه الأعداد الكبيرة، إذ يتعذر على السلطة المركزية الإلمام بكافة متطلبات الأفراد المحليين، الأمر الذي يؤدي إلى إصدار قرارات تعسفية لا تتطابق مع خصوصيات الموقف محل القرار الصادر.[2]

---

[1] للمزيد ينظر: خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره ، ص من 25 إلى 27.

[2] جمال زيدان، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

أهداف التنمية المحلية: التنمية المحلية الناجحة هي التي تعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الإحتياجات الأساسية ذات المنفعة العامة و تحسين الظروف المعيشية، لذلك يجب أن تكون ذات أهداف متنوعة منها:[1] نور الدين يوسفي، مرجع سبق ذكره.

-شمول مناطق الدولة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها و الحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

-عدم الإخلال في توزيع التركيبة السكانية بين أقاليم الدولة و الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.

-تسريع عملية التنمية الشاملة و زيادة التعاون و المشاركة بين السكان و مجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

-توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان من الإبداع و الإعتماد على الذات دون الإعتماد الكلي على الدولة و إنتظار مشروعاتها.

-توفير فرص العمل من خلال جذب الصناعات و النشاطات الإقتصادية المختلفة للمناطق المحلية.

إضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى أيضا منها: [2]خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره

-تعزيز روح العمل الإجتماعي و ربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد إقتصاديا ، إجتماعيا و ثقافيا.

-تحقيق مبدأ التوازن بين جميع أقاليم البلاد و الذي يهدف إلى منحها درجة من الإستقلال الذاتي و بالتالي السماح للإدارة المحلية بتلبية حاجيات أفرادها و إيجاد حلول مناسبة لمشاكلهم العاجلة بحكم طابع كل منطقة، و تحقيق لا مركزية إقتصادية إلى جانب لا مركزية إدارية.[3]

---

[1] نور الدين يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2] خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره ، ص 28 و 29.

[3] الشيخ سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

المطلب الربع: دعائم التنمية المحلية و معوقاتها

إن تحقيق التنمية المحلية يكون من خلال تفعيل عدة عناصر أساسية هي: نور الدين يوسفي، مرجع سبق ذكره.

1-برنامج مخطط: يتركز حول الإحتياجات الكلية للمجتمع، ذلك لأن التخطيط الكفء هو الطريقة المثلى التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية و الطبيعية و البشرية بطريقة علمية و عملية،لكي تحقق الرقي و الرفاهية للمجتمع.

2-المشاركة الجماهيرية: من القواعد الأساسية للتنمية المحلية ضرورة المشاركة الشعبية، أي مشاركة أكبر عدد من سكان الهيئة المحلية تفكيرا و عملا في وضع و تنفيذ المشاريع الرامية إلى النهوض بهم، و ذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من المعيشة عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة و تدريبهم على إستعمال وسائل حديثة للإنتاج و تعويدهم على أنماط جديدة من العادات الإقتصادية في الإنتاج،الإستهلاك و الإدخار.

3-المساعدات الفنية: و هي ما تقدمه الهيئات الحكومية، فعملية التنمية تحتاج إلى عنصرين هامين:هما العنصر البشري و المادي، و يمتزج هذان العنصران إمتزاجا كبيرا في الحياة الإجتماعية، و يتكون من ذلك عنصر المساعدات الفنية،أي المساعدة الفنية البشرية و المساعدة الفنية المادية و كلاهما يكمل الآخر.

4-التكامل بين الإختصاصات: إن القواعد الساسية في التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين المشاريع في الميادين المختلفة عن طريق برنامج متعدد الأغراض و هذا نتيجة لتشابك العوامل المؤثرة في الظوهر الإقتصادية و الإجتماعية و السياية،فلا يمكن فصل الظواهر الإجتماعية مثلا عن الظواهر الإقتصادية،فهي تعتمد على بعضها البعض و تتبادل التأثير و التأثر.

---

(1) نور الدين يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

معوقاتها: و هي عقبات متنوعة إقتصادية و إجتماعية و إدارية، نوجزها في مايلي: (1) نور الدين يوسفي، مرجع سبق ذكره

-قلة و محدودية توافر الموارد الطبيعية.

-عدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.

-المشكلة السكانية و خاصة المتعلقة بالنمو السكاني المرتفع و علاقته بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية.

-نقص و محدودية التعليم و التكوين، أي نقص المهارات التقنية و الإدارية على المستوى المحلي، إضافة إلى تدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.

-عدم التجسيد الفعلي للامركزية و الديمقراطية المحلية، فكلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا، كلما كانت أكثر إستقلالية،بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها تبقى دائما تابعة للمركز.

---

[1] نور الدين يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

و من خلال ما سبق نستنتج أن هناك علاقة وطيدة بين السياحة و التنمية المحلية، و ذلك بإعتبار أن السياحة آلية فعالة لتحقيق التنمية- و هو ما سنتعرض إليه بشيء من التفصيل في الفصل الثاني- لذلك يجب أن تولى لهذا القطاع أهمية خاصة في السياسات التنموية خصوصا بالنسبة للدول ذات الإمكانيات و الموارد السياحية، لأنها تساهم بشكل إيجابي في إقتصاديات العديد من الدول، بل و توفر مداخيل سنوية ضخمة في بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، فرنسا، تركيا،..

كما يعتبر القطاع السياحي مصدرا هاما للدخل الوطني، كما يمكن إعتباره ثروة دائمة تساهم في تطوير و رقي الدول خصوصا إذا ما أحسن إستخدامها، و هي بذلك تكون بديلا للثروات الزائلة كالنفط و الغاز الطبيعي، إذ أكدت بعض الدراسات العلمية الحديثة بأن مخزون الموارد الطبيعية الموجودة في باطن الأرض سينفذ خلال الثمانين سنة القادمة. و بذلك تكون السياحة أحد أهم البدائل لدعم إقتصاديات الدول المعتمدة على الثروات الطبيعية الباطنية.

و في ثمانينات القرن الماضي ساهمت السياحة بصورة متميزة في التنمية المحلية من حيث إستخدامات الأراضي و ذلك بإتباع إستراتيجيات تنمية محلية و ذلك بضمانها لحماية الموارد الطبيعية و الإجتماعية و الحضارية، و العمل على زيادة نشاط التفاعلات الإجتماعية و الحضارية و رفع مستوى الإدارة المحلية للموارد السياحية، و يعتبر الرخاء الإقتصادي و الإنساني هو الهدف الأساسي لكل الجهود التي تستهدف التنمية، و لا يقتصر الرخاء على رفع المستوى المعيشي في المناطق النامية فحسب، بل يشمل أيضا نشر القيم الإنسانية التي تساعد

في تحقيق التنمية و من هنا يتضح بأن السياحة تحقق رسالة إنسانية إلى جانب هدفها الإنساني[1]

[1] رؤوف محمد علي الأنصاري، السياحة و دورها في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.sutuur.com، أطلع عليه يوم: 2015/03/20.

استنتاجات الفصل الأول:

نستخلص مما سلف ذكره أن السياحة هي أحد أهم القطاعات الإستراتيجية في يومنا هذا، و قد نشأت وفقا لعدة مراحل مختلفة تبعا لتطور حاجيات و رغبات البشر و إختلافها على مر الزمان.

و قد تعددت تعاريف السياحة و أنواعها نظر لإختلاف وجهات نظر الباحثين المتخصصين في هذا المجال، كما تعتبر أحد الأنشطة الإقتصادية التي تتمتع بأهمية بالغة، نظرا للدور الهام الذي تلعبه في مختلف جوانب الحياة.

كما أن السياحة تتطلب توافر جملة من المقومات و التي تعتبر شرط أساسي لتطورها و دعم ازدهارها كغيرها من الصناعات.

إضافة إلى ذلك قمنا بدراسة الجذور التاريخية التي مرت بها التنمية المحلية، و التي هي أساسا تمثل العملية التي تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي في مجمله، على أساس المشاركة الإيجابية و على مبادرة هذا المجتمع من أجل المساهمة في التقدم القومي، ثم قمنا بتسليط الضوء على أهم المرتكزات و الأسس التي تنبني عليها التنمية المحلية فضلا عن المعوقات التي تشكل حجر عثرة أمام الوصول إلى الغايات المنشودة و الأهداف المرجوة من التنمية المحلية.

الفصل الثـــانـــي:

الدور الإستراتيجي للسياحة في تعزيز و تدعيم التنمية المحلية

مقدمة الفصل :

تتجه دول العالم كافة إلى تطوير السياحة و تنميتها، نظرا لآثارها الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، كونها أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في تحقيق التنمية بشكل عام و التنمية المحلية بشكل خاص.

و عليه سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على إسهامات القطاع السياحي في مختلف جوانب التنمية، لذلك سنتطرق في المبحث الأول إلى دور القطاع الإستراتيجي في قضايا التنمية المحلية من خلال مساهمة السياحة في التنمية الإقتصادية، و ذلك من خلال آثارها المباشرة و غير المباشرة في الإقتصاد، كما سنتعرض إلى مساهمة السياحة في التنمية الإجتماعية، بالإضافة إلى إسهاماتها في التنمية الثقافية و التنمية البيئية، أما في المبحث الثاني سنتحدث عن إسهامات السياحة في التنمية المحلية على المستوى المحلي في الجزائر كتمهيد للدراسة الميدانية للحمامات المعدنية بولاية سعيدة.

المبحث الأول: إسهامات القطاع السياحي في مجالات التنمية المحلية

لقد أثبتت تجارب العديد من الدول بأن السياحة دعامة أساسية للتنمية لكونها قطاعا مركبا من عدة صناعات كالفندقة و النقل و الصناعات التقليدية، فقد أصبحت السياحة إحدى أهم القطاعات التي تساهم في حل المشكلة الإقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه في تحريك الإقتصاد.

و قبل التعمق في هذا المبحث يمكن أن نعرف التنمية السياحية بأنها:"مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة المتوازنة في الموارد السياحية و تعميق و ترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي"، و تهدف التنمية السياحية إلى نيل زيادة متوازنة و مستمرة من الموارد السياحية، إضافة إلى ترشيد تعميق درجة الإنتاجية في قطاع السياحة، و ذلك ما يتطلب تنسيق السياسات المختلفة بأنشطة أخرى مثل النقل و الجمارك و التجارة و الخدمات الأخرى. [1]

كما تعرف التنمية السياحية بأنها:" التصنيع المتكامل الذي يعني إقامة و تشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها و بالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية لفئات المختلفة من السائحين"، و تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين التنمية و النمو في القطاع السياحي، فنمو النشاط السياحي هو هدف يتحقق طبيعيا تبعا لتدفق العناصر الإنتاجية من رأسمال في شكل مؤسسات سياحية أو موارد بشرية أو طبيعية، و كذلك تبعا لزيادة إنتاجية هذه العناصر، أما التنمية السياحية فلا بد أن تتضمن تدخلا إيجابيا من جانب الهيئات الرسمية المسؤولة لإعطاء الأهمية اللازمة لهذا القطاع من حيث معدلات الإستثمار، الموارد البشرية، دفع عملية التقدم التقني، إجراء تعديلات هيكلية في القطاع نفسه،..إلخ[2]

[1] صالح بزة، تنمية السوق السياحية بالجزائر دراسة حالة ولاية المسيلة، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علوم التسيير، جامعة المسيلة،ص 41 و 42.

[2] خان أحلام و زاوي صورية،السياحة البيئية و أثرها على التنمية في المناطق الريفية،مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية،جامعة بسكرة، العدد 07، جوان 2010،ص 233.

المطلب الأول: السياحة و التنمية الإقتصادية

السياحة كصناعة لها أهمية خاصة، حيث تمتد آثارها على بنيان و أداء الإقتصاد الوطني، فهي نشاط ديناميكي يكون لها أثر متبادل و فعال على جميع نشاطات الدولة داخليا و خارجيا، فهي تِثر و تتأثر بعدة عناصر من الإقتصاد الوطني، حيث أن الكثير من الدول أصبحت تعتمد عليها في إقتصادياتها.[1] و عليه سنتطرق أولا إلى الآثار المباشرة التي تعكسها السياحة في حركة أو بنية الإقتصاد القومي.

1-الدخل القومي أو الوطني: يعرف الدخل القومي على أنه:مجموع القيم النقدية للدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع من جراء المساهمة في إنتاج السلع و الخدمات في مدة زمنية معينة غالبا سنة [2] ، كما يعرف الدخل القومي من حيث الإنفاق بأنه: مجموع المبالغ المنفقة من قبل كافة الأفراد و الجماعات على شراء السلع و الخدمات الإستهلاكية النهائية خلال سنة [3] و تقاس أهمية أي قطاع على المستوى القومي بعدة مؤشرات أهمها:

-مساهمة القطاع في توليد الناتج أو الدخل القومي.

-حجم العمالة بالقطاع و أهميتها.

-مساهمته في الصادرات و في ميزان المدفوعات عموما و ما يولده من نقد أجنبي.

-حجم الإنفاق على خدمات القطاع سواء كان الإنفاق إستهلاكيا أو إستثماريا.[4]

---

[1] فؤاد أبركان، السياسات السياحية و التنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص رسم السياسات العامة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، سنة 2009-2010،ص 41.

[2] يوسف عثمان عبد الكريم يوسف، **أساسيات الإقتصاد (2)**، يناير 2011، أطلع عليه يوم 2015/04/25 ، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.aau.edu.sd

[3] محمد العطا عمر، أثر الأعمال الإرهابية على السياحة ملتقى دولي حول صناعة السياحة و أهميتها الإقتصادية، مركز الدراسات و البحوث،جامعة دمشق،2010/07/06، ص 18.

[4] أ/د محمد البنا،**إقتصاديات السياحة و الفندقة**،الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، مصر، سنة 2004، ص 198.

و على ضوء ذلك فالإنفاق السياحي هو ما يقوم به السائح من شراء للسلع و الخدمات السياحية و غير السياحية خلال إقامته في الدولة المضيفة، و من أمثلة ذلك:

-نفقات الإقامة من مبيت و طعام و هاتف و تسلية.

-نفقات النقل و تشمل خدمات النقل الجوي و البري و البحري.

-نفقات المشتريات و تشمل الهدايا و الملابس و التحف التذكارية و الكتب.

-الرسوم و الضرائب مثل تأشيرة الخروج- رسوم الإقامة – الطوابع.

و يختلف هذا الإنفاق حسب مستوى السائح و جنسيته أو عاداته و سلوكه الإنفاقي، فالدول التي لديها قدرات عالية في هذا المجال تستطيع الإستحواذ على أكبر قدر من مشتريات السائح، و يمكن إحتساب أهمية دور السياحة في الدخل أو الناتج القومي رياضيا من خلال مقارنة نسبية بين الدخل السياحي من جهة و الدخل القومي من جهة أخرى على أساس أن الأول جزء من الثاني كما في المعادلة التالية:

$$\text{دور السياحة في الدخل القومي} = \frac{\text{الدخل السياحي}}{\text{الدخل القومي}} \times 100$$ [1]

2-في تحسين ميزان المدفوعات: تساهم السياحة في دعم ميزان مدفوعات الدولة، و الذي يعتبر في أبسط أشكاله بأنه عبارة عن سجل محاسبي يبين كافة المعاملات الإقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما (أفرادا و منشآت و حكومة) و بين غير المقيمين، خلال فترة زمنية هي في العادة سنة [2] ويتكون ميزان المدفوعات من جانبين جانب دائن تدرج به كافة العمليات التي تحصل فيها على متحصلات (حقوق) من العالم الخارجي وجانب مدين به كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مدفوعات (ديون) إلى العالم الخارجي كما يمكن وضع للسياحة ميزانا خاصا بها يسمى الميزان السياحي ، يمثل رصيد هذا الميزان مدى تأثير السياحة من ميزان المدفوعات الجاري بحيث يمكن أن يكون هذا الرصيد[3] :

---

[1] محمد العطا عمر، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

[2] محمد البنا، مرجع سبق ذكره ، ص 261.

[3]رفاه قاسم الإمامي، التنمية السياحية في العراق و إرتباطها بالتنمية الإقتصادية، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص العلوم الإقتصادية،الأكاديمية العربية في الدنمارك،سنة 2013 ص 63.

- **موجبا** : ويكون في البلدان التي لها فائض في الميزان السياحي ، مثل اسبانيا ، ايطاليا

- **سالبا**: ويكون في البلدان التي لها عجز في المجال السياحي

- **معدوما** : يكون الميزان متوازنا ، أي الايرادات تساوي النفقات فاذا كان هذا الرصيد موجبا فانه اما يزيد في فائض ميزان المدفوعات أو ينقص من عجز هذا الميزان حسب الوضعية، أما اذا كان هذا الرصيد سالبا فانه ينقص من فائض ميزان المدفوعات أو يزيد في عجز هذا الميزان.[1]

فالسياحة تلعب دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقديمها منتجا سياحيا تصديريا جديدا منافسا، حيث أنه نتيجة لتحفيز الطلب على السلع و الخدمات الترفيهية، فإن الإنتاج المحلي من هذه السلع و الخدمات قد يزداد بصورة تمكنه من التمتع بوفرات إقتصادية، و بالتالي يمكن تصدير بعض من هذه السلع و الخدمات.[2]

بمعنى آخر أن السياحة يمكن لها كصناعة تصديرية تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، و يتحقق ذلك عن طريق رؤوس الأموال المستثمرة في المشاريع السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من مجموع السياح، و خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية و المنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات إقتصادية بين قطاع السياحة و القطاعات الأخرى، و بالتالي يمكن إعتبار الإنفاق السياحي الذي يقوم به السائح، إنتقال الأموال من جيوب السائحين إلى أصحاب الفنادق و المشتغلين بها، و يتفرع عن هذا الإنفاق السياحي سلسلة أخرى من المصروفات، هي إنفاق القائمين على صناعة الفنادق، تجديد الآثاث، أدوات المطابخ و المغاسل و ترميم الفنادق، و بحكم أن السياحة قطاع خدمات بالدرجة الأولى فإن إسهامها في هذا الجانب على درجة بالغة من الأهمية، إذ أن دخول السياح الأجانب إلى داخل حدود الدولة و ما يشترونه من سلع و خدمات سياحية، يترتب عليه دخول لرؤوس الأموال مما يزيد من رصيد الدولة من العملة الأجنبية الصعبة.

[1] رفاه قاسم الإمامي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] أحمد محمد محجوب، **تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**، جامعة مصراتة، ص 04.

كما تلعب السياحة دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدول النامية، فهي تمثل نسبة معتبرة جدا في صادرات الكثير من الدول، فعلى سبيل المثال: المغرب 30% ، تونس 31%، مصر36 %، تايلند 17%، الأرجنتين 10%، و تمثل السياحة عند بعض الدول المصدر الوحيد للمداخيل الخارجية، مثل جمهورية الدومنكان التي تمثل فيها 64% من نسبة حجم مداخيل الدولة، و نسبة 90% بالنسبة لجمايكا، و تمثل السياحة نسبة 20% من القيمة الإجمالية للصادرات في دول مثل إسبانيا، المكسيك و بعض دول الكاريبي، و في كثير من الحالات تساهم فيها السياحة بنحو 25% من إجمالي حصيلة النقد الأجنبي، بل أصبحت بعض الدول الوعاء الأول لمداخيل العملة الصعبة كإسبانيا و تركيا.

و السياحة تعتبر مصدر دخل مهم بالنسبة لكثير من الدول النامية على غرار[1] المغرب بـ 7 مليار دولار لسنة 2012 [2]، و مصر بـ 12 مليار دولار قبل أحداث 25 يناير 2011. [3]

من جهة أخرى و حسب المنظمة العالمية للسياحة فإن السياحة في تطور مستمر على المستوى العالمي من سنة لأخرى، و ذلك نظرا لتزايد الحركة السياحية الدولية المتوافدة إلى المناطق السياحية، حيث بلغت إيرادات السياحة الدولية نحو 1.245 بليون دولار في عام 2014، و قد بلغ إجمالي الصادرات من السياحة الدولية ما يصل إلى 1.5 ترليون دولار، أو 4 مليارات دولار يوميا في المتوسط سنة 2014، و ذلك بالنظر للتزايد في نمو عدد السياح بنسبة 4.4% بزيادة قدرت بأكثر من 48 مليون سائح مما كانت عليه في سنة 2013، لتصل إلى ما مجموعه 1135 مليون سائح، و فيما يلي رسم بياني حول تطور عدد السياح في سنة 2014.

---

[1] فؤاد أبركان، مرجع سبق ذكره، ص من 41 إلى 45.

[2] **السياحة المغربية تواجه عاما صعبا و أزمة مقبلة**، أطلع عليه في 29-04-2015، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.alarabiya.net

[3] أحمد مجيد، **السياحة حققت في عام 2010 عائد أكبر من دخل قناة السويس**، أطلع عليه في 29-04-2015، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.moheet.com

و يمثل الشكل التالي حركة السياح في العالم من سنة 1995 إلى غاية سنة 2014:

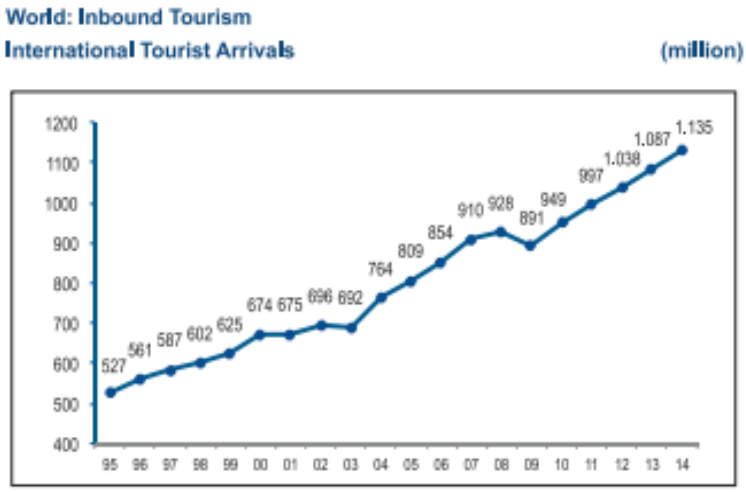

International Tourist Arrivals, 2014

Untwo , Annual Report 2014, obtenue :www2.untwo.org/annualreport2014,consulté le :14/05/2015

فما يمكن ملاحظته من خلال هذا الرسم البياني بأن الحركة السياحية العالمية كانت تشهد إرتفاعا متواصلا من سنة 1995 إلى غاية سنة 2002 لتعرف إرتفاعا متواصلا من سنة 1995 إلى غاية سنة 2002 لتعرف تراجعا طفيفا سنة 2003، ثم عاودت الإرتفاع مرة أخرى من سنة 2004 إلى غاية سنة 2008، إلا أنه في سنة 2009 سجلت الحركة السياحية إنخفاضا قدر بـ 37 مليون سائح، و منذ سنة 2009 لم تشهد الحركة السياحية أي تراجع و إنما سجلت تطورا ملحوظا من ذلك الحين إلى غاية سنة 2014، حسب تقارير منظمة السياحة العالمية.

مع زيادة قدرت بـ 4.4% تجاوزت السياحة الدولية مرة أخرى توقعات المنظمة العالمية للسياحة على المدى الطويل بمعدل سنوي بنسبة 3.8% للفترة الممتدة من 2010 إلى 2020، يعكس أداء هذا القطاع قوة و ثبات على الرغم من التحديات العالمية التي واجهها العالم سنة 2014، بما في ذلك بطء الإنتعاش الإقتصادي و الصراعات الجيوسياسية، و مرض الإيبولا، حيث حققت الأمريكيتين نموا بما يزيد عن (+8%) و آسيا و الباسيفيك(+5%) و سجل الشرق الأوسط أقوى نمو بـ(+5%) ،في حين حققت أوربا (+3%) و إفريقيا نمت بمعدل طفيف(+2%).[1] و فيما يلي رسم حول عائدات السياحة لسنة 2014.

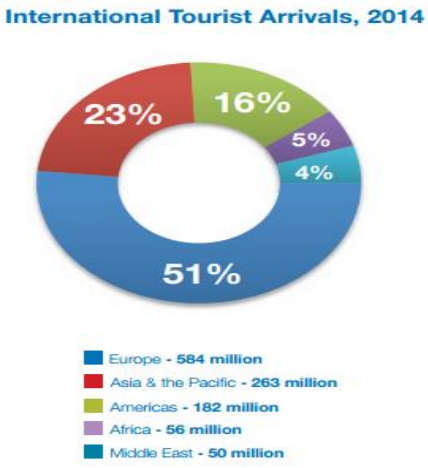

Untwo, Annual Report 2014, obtenue: www2.untwo.org/annualreport2014,consulté le :14/05/2015 p13.

ما يمكن ملاحظته هو أن أوربا تمثل 41% من عائدات السياحة الدولية، إذ شهدت زيادة في الأرباح السياحية بما يقدر بـ 17 مليار دولار، و حصة أسيا و الباسيفيك تقدر بـ 30% ،حيث حققت زيادة قدرت بـ 16 مليار دولار، و قدرت حصة الأمريكيتين بـ 10 مليار دولار، أما في الشرق الأوسط فقد زادت حصته بمعدل 4%

فقد ارتفعت عائدات السياحة بنسبة قدرت ب 4 مليار دولار، أما إفريقيا فقد عرفت زيادة في حصتها قدرت بـ 3% أي زيادة بـ 1 مليار دولار.

---

[1]Untwo , Annual report 2014,obtenue :www2.untwo.org/annualreport2014, consulté le :14/05/2015,p du 11 et 12.

و من هنا يتضح الدور الحيوي للسياحة في دفع عجلة التنمية في هذه الدول، و قد أكد في هذا الصدد دافيد كرافيس-خبير في البنك العالمي- أن السياحة في دول العالم الثالث محرك للتنمية بنفس الكيفية التي تمثلها الصناعة الثقيلة بالنسبة لأوربا.[1]

3-توفير مناصب الشغل أو العمالة و تخفيض نسبة البطالة: إن خلق مناصب الشغل يعتبر دائما الهدف الأساسي في قطاع التنمية السياحية، و يوفر عددا كبيرا من مناصب الشغل من **الناحية الكمية أولا**، بمعنى عدد الوظائف التي تم إنشاؤها من قبل الشركات السياحية بشكل خاص للمجموعات الأكثر ضعفا في المجتمع (الأكثر تضررا من البطالة) و من **الناحية النوعية ثانيا** و التي تأخذ بعين الإعتبار مهارات العمل [2] فالقطاع السياحي يساعد في خلق فرص العمل الجديدة، سواء كانت هذه العمالة مباشرة أو غير مباشرة ،فالعمالة المباشرة تتمثل في الأفراد العاملين في المنشآت المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي كالفنادق مثلا فهي تحتاج إلى يد عاملة معتبرة، و تشغل نسبة كبيرة من العمال البسطاء، باحثين متخصصين و خبراء للقيام بالدراسة الأولية لعملية الإنجاز و التهيئة و التجهيز الداخلي للفندق، و هذا ما يؤدي إلى إتاحة فرص عمل غير مباشرة و التي توفرها العديد من الصناعات الأخرى المرتبطة بالسياحة مثل المقاولات، الصناعة، الزراعة، و تجارة المواد الغذائية.[3]

فالسياحة توفر نحو مئتا (200) مليون فرصة عمل، أي حوالي ثمانية في المائة (8 %) من مجموع فرص العمل في العالم،حيث أن قطاع الإيواء الفندقي وحده يستخدم حوالي 3.11 مليون فرد على النطاق العالمي،[2] إذ أن هناك إحصائية ترى بأن بناء فندق بطاقة إيوائية (200) غرفة، سيولد خمسمائة و خمسون (550) فرصة عمل، منها ثلثمائة و خمسون (350) فرصة عمل بالقطاع السياحي و مائتي (200) خدمة عمل في القطاعات الأخرى.[4]

---

[1] فؤاد أبركان، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] Fatima Harouat, Ibid , page 50.

[3] سعاد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 60

[4] محمد العطا عمر، مرجع سبق ذكره ، ص20.

و يتوقع أن يرتفع العدد الإجمالي للعمالة في صناعة السياحة على المستوى العالمي إلى 303.02 مليون فرصة عمل بحلول سنة 2020، بنسبة 9.1% من حجم العمالة في الإقتصاد العالمي، منها 104.74 مليون وظيفة مباشرة، أي ما يعادل 3.1% من العدد الكلي للعاملين على المستوى العالمي.[1]

مما سبق يمكن استنتاج 3 مجموعات من العمل السياحي: [2] بديعة بوعقلين، السياسات السياحية في الجزائر و انعكاساتها على العرض و الطلب السياحي، دراسة حالة ولاية تيبازة، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، سنة 1995-1996.

-العمل المباشر: و هو مجمل مناصب العمل المحدثة من طرف الوحدات السياحية نفسها مثل الإيواء، المطاعم، النقل السياحي و التنظيم السياحي،...إلخ.

-العمل غير المباشر: و هي مجمل مناصب العمل الناتجة من النشاطات و القطاعات التي لها علاقة أمامية خلفية مع القطاع السياحي، مثل البناء و التأثيث،...إلخ.

العمل المحرض: و هو مجمل مناصب العمل غير السياحية بطبيعتها، و لكنها تنتج سلعا و خدمات تستهلك من طرف السياح، مثل الزراعة، الحرف، التغذية، التعليم، الصحة،...إلخ.

و من جهة أخرى، فإن القطاع السياحي يحتوي على مجموعتين من العمل مصنفة حسب المدة:

-العمل الدائم: تكون مدته طوال السنة.

-العمل الموسمي: و يحتوي على:

1-عمل يخص موسما واحدا (من 4 إلى 6 أشهر)

2-عمل يخص موسمين (من 6 إلى 8 أشهر)

3-عمل يخص فترة قصيرة (من 15 إلى 30 يوما) .

---

[1] صليحة عشي، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[2] للمزيد ينظر: بديعة بوعقلين، السياسات السياحية في الجزائر و انعكاساتها على العرض و الطلب السياحي، دراسة حالة ولاية تيبازة، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، سنة 1995-1996، ص 40.

و يوضح الجدول التالي طرق العمل المباشرة و غير المباشرة في القطاع السياحي:

توظيف مباشر	توظيف غير مباشر
-الإيواء -النقل السياحي -الدعاية -الإرشاد السياحي -حماية السائح -صيانة الخدمات الفندقية -بنود الترفيه -خدمات المطاعم و المقاهي المتضمنة ببرنامج السياحة -نقاط البيوع للمقتنيات السياحية -مكاتب السياحة.	-البناء -التأثيث -الزراعة -تجارة المواد الغذائية -الرعاية الصحية -صناعة السلع الغذائية -خدمات التأمين -المصارف -محلات بيع المصنوعات التقليدية اليدوية -محلات بيع الهدايا.

المصدر: مفيدة نادي،إنعكاسات الجغرافيا السياحية على التنمية الإقتصادية باستخدام معطيات بانل، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، سنة 2011-2012، ص 66.

من جهة أخرى يمكن القول بأن البطالة واحدة من المشاكل الأكثر إلحاحا التي تواجه واضعي السياسات نظرا لما لها من آثار إقتصادية و إجتماعية، إذ أن إرتفاع معدلات البطالة مؤشر على نقص في اليد العاملة في السوق، بالإضافة إلى تعميق حالات الفقر و إنتشار معايير معيشية غير لائقة.[1]

تعتبر السياحة كثيفة العمالة، كما يعد معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة أكثر سرعة من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى بنحو 105 مرة، و يمكن القول بأن السياحة

---

[1] Fouad M.Kreishan,Economic and umeployement :an Empirical analysis,journal of Sciences,N°(2) ,Al hussein Bin Talal University,Jordan,page 228.

تعتبر صناعة خدمات لعمل مكثف و مصدر هام للتوظيف، إذ تهيئ مجالا واسعا للتشغيل في مختلف المجالات و المستويات العلمية المؤهلة و غير المؤهلة،و في هذا المجال أكدت إحدى

الدراسات على قدرة التنمية السياحية على إمتصاص البطالة و فتح المجال واسعا للتشغيل، كما أوضحت دراسة أجريت في دول أوربية و أمريكية بما في ذلك دول منطقة الكاريبي أن الإنفاق في قطاع السياحة يؤدي إلى توفير مناصب عمل تعادل ضعف العمالة المتولدة عن نفس الإنفاق في أي قطاع آخر، و بينت دراسة للبنك الدولي أن تكلفة إيجاد منصب عمل في المجال السياحي تتراوح ما بين 20-40 ألف دولار أمريكي، و تعد تلك التكلفة أقل من نظيرتها في بعض الصناعات التقليدية مثل صناعة الحديد و الصلب و الكيمياويات، و هكذا تمثل السياحة أحد القطاعات الإقتصادية التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي، عكس الصناعة و الزراعة التي تعتمد أكثر على الوسائل التكنولوجية و التقليل من رأس المال البشري، و من هذا المنطلق يعتبر الإستثمار السياحي في كثير من الدول النامية مخرجا لأزمة البطالة، و حافزا لتوسيع نطاق التوظيف و ما يترتب عن ذلك من تحسين للمستوى المعيشي لبعض فئات هذه المجتمعات[1]، نظرا لأن إستفحال ظاهرة البطالة في المجتمع يعد سببا رئيسيا في فساد المجتمعات و تفشي الإنحلال الأخلاقي، و ذلك نتيجة لتدهور الحالة الإقتصادية و ما ينجم عنها من آفات تهدد حياة الشباب و إنتشار الفقر خاصة في المجتمعات النامية.(2)

و بالتالي يمكن القول أنه بإعتبار السياحة قطاع متعدد و متشعب النشاطات و الفروع و لها علاقات مع العديد من القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية الأخرى، فهي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تساهم في خلق الآلاف من مناصب الشغل و العمل بالمنطقة التي تنشئ المرافق السياحية أو المرافق المكملة لها، و بالتالي التخلص من مشكلة البطالة و تبعاتها السلبية على المجتمع.[3]

---

[1] صليحة عشي، مرجع سبق ذكره ، ص 177.

[2] عوني ناصر قعوار، **السياحة و البطالة**، متحصل عليه: http//ar-Facebook.com، يوم 2015/03/19.

[3] مصطفى يونسي، **مداخلة بعنوان دور و أهمية السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية-حالة الجزائر**، جامعة الجلفة، متحصل عليه:www.revue-drassat.org،يوم 2015/03/19، ص 09.

4-أثر السياحة في إعادة توزيع الثروة و الدخل: يعتبر تمركز القطاع السياحي خارج المدن الكبرى المزدحمة بالسكان و بعده عن المراكز الإقتصادية و المالية و مراكز الصناعات من أهم ميزاته، إذ تؤدي السياحة إلى تطوير و تنمية المناطق السياحية التي تتوافر بها مزايا طبيعية و

مناخية كالشواطئ و الجبال و منابع المياه و البحيرات، و غالبا ما تكون هذه المناطق محرومة من الإعمار و السياحة بإمتدادها إلى هذه المناطق البعيدة، تعيد التوازن إليها نتيجة الإستثمارات التي تصاحب الدخول في المشاريع السياحية، و بالتالي تزيد من دخل المنشآت و الأفراد في هذه المناطق نتيجة نشوء نشاطات فرعية تقوم على السياحة، و يترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل بين المدن و مراكز العمران و التنمية الرئيسية، و بين المراكز السياحية الجديدة، و ينتج عن ذلك إيقاف النزوح الريفي [1]، و بعبارة أخرى فإن قيام الدولة بمشاريع في مختلف مناطقها و أقاليمها، من شأنه أن يؤدي إلى خلق فرص عمل و تحسين المستوى المعيشي للسكان، كما يؤدي إلى الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية في هذه الأقاليم، و تنمية و خلق مجتمعات حضارية جديدة و إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية و الريفية.[2]

5-أثر السياحة على المستوى العام للأسعار: من الأسباب التي تؤدي إلى إخلال التوازن في الأسعار ظاهرة التضخم التي يصاحبها إرتفاع مستمر في الأسعار نتيجة لتخلف العرض عن الطلب، أو نتيجة لوجود كتلة نقدية زائدة عن حاجة الإقتصاد و متداولة في أيدي الجمهور، و نظرا لكون السياحة قطاعات إقتصاديا جماهيريا خدميا، فهي تأثر بهذه النظرية خاصة في موسم الذروة السياحي، حيث ترتفع أسعار المنتج السياحي و أسعار السلع الأخرى التي يقبل على شرائها السياح، و هذا ما ينعكس إيجابا على التنمية السياحية، فإرتفاع أثمان المنتوج السياحي يؤدي على زيادة الأرباح، و هذا يعد دافعا للمستثمرين في القطاع السياحي إلى توسيع دائرة إستثماراتهم و بناء العديد من المنشآت

---

[1] خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الإقتصادية-حالة الجزائر، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2003-2004، ص 86.

[2] فؤاد أبركان، مرجع سبق ذكره، ص من 50 إلى 52.

السياحية مما ينعكس إيجابا على دخول سكان الأقاليم، مما يثري وجود منافسة على شراء المنتجات السياحية.[1]

ثانيا: الإسهامات غير المباشرة للسياحة في بنية الإقتصاد الوطني

إذا كان من المستطاع تحديد المجالات التي يستطيع النشاط السياحي فيها أن يساهم في دعم الإقتصاد الوطني في الدول السياحية ، فغنه ليس من السهل تحديد أو حصر المجالات التي

يعود فيها النشاط السياحي بصورة غير مباشرة بالنفع و الخير على الإقتصاد الوطني، و من بين آثار القطاع السياحي بصورة غير مباشرة في الإقتصاد نجد مايلي:

1-الأثر المضاعف للسياحة: إن الفكرة الأساسية للأثر المضاعف للسياحة هي أن الذي يدخل قطاع السياحة يدور في حركة الإقتصاد الوطني دورات تتعدد بحسب قوة هذا الإقتصاد، و يكون أثرها أكبر من قيمة المبلغ الأصلي، حيث يؤدي الإنفاق الإستثماري في القطاع السياحي و كذا الإنفاق الإستهلاكي من جانب السائحين في مقابل الحصول على الخدمات السياحية المختلفة إلى تنشيط القطاعات الإقتصادية الأخرى، و تفصيل ذلك أنه بالإضافة إلى زيادة حجم العمالة و تضخم المرتبات و المكافآت التي تمثل قوة شرائية جديدة نتيجة للسياحة، تستخدم العملات التي تتحصل عليها الدولة في إستيراد بضائع و خدمات مما يؤدي إلى دورات جديدة من الشراء و الإنفاق داخل الدولة إلا أن الدخل الأول غالبا ما ينقسم إلى شريحتين:الأولى تخرج مؤقتا أو نهائيا من مجرى التداول في الإقتصاد، حيث تحجز لمواجهة بعض المدفوعات في صورة إستيراد السلع اللازمة للتشغيل أو معدات و تجهيزات أو في صورة تحويلات من جانب العمالة الأجنبية أو كأرباح للمستثمرين الأجانب، أما الجزء الثاني، فيستخدم في التداول، و يبقى نفس التقسيم و يتكرر الإنفاق عدة مرات، و لذلك يسمى مضاعف الإنفاق، و قد دلت الدراسات على إرتفاع قيمة مضاعف السياحي في المناطق المتقدمة بما يعادل 5 مرات، في حين يكون منخفضا في الدول النامية من 1.2 إلى 2 مرة، و يرجع السبب في ذلك إلى مدى إعتماد

---

(1) محمد العطا عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 و 24

الإقتصاد الوطني على ذاته، فكلما حققت المنطقة السياحية التكامل في قطاعاتها قل التسرب و ارتفع معدل المضاعف[1]، و يمكن تطبيق أربعة (4) أنواع من المضاعفات السياحية هي: [2]

حكيم شبوطي، الدور الإقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، **مجلة البحوث و الدراسات العلمية**، 5 جويلية 2011.

أ- مضاعف المبيعات (المبادلات): و يستخدم لقياس الزيادة الإجمالية في النشاط الإقتصادي أو المبيعات بفعل الزيادة في الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة.

ب-مضاعف الإنتاج: و هو مشابه للمضاعف السابق، حيث أنه يقيس الزيادة التي تحدث على المخزون، و لا يكتفي بقياسها بالنسبة للمبيعات فقط، بل يقيس أثر الزيادة في الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة على مستوى الإنتاج الكلي. و مضاعف الإنتاج لقطاع معين مثل قطاع الفنادق، ما هو إلا مع العوامل المباشرة و غير المباشرة التي يلزم شراؤها من كل القطاعات الأخرى، من أجل إشباع طلب نهائي إضافي للإنتاج لهذا القطاع بقيمة وحدة نقدية واحدة، و يعتبر هذا المضاعف ذو أهمية كبرى إلا في حالة توضيح العلاقة التبادلية الموجودة بين قطاع و قطاعات أخرى من الإقتصاد.

د-مضاعف الدخل: يقيس الزيادة في مستوى الناتج الإقتصادي (القيمة المضافة)، أو بعبارة أخرى الدخل الإضافي (أجور، مرتبات، إيجار، فوائد و توزيعات الأرباح) نتيجة لزيادة الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة، و يعتبر المؤشر الأكثر أهمية لمعرفة الأداء الإقتصادي لصناعة السياحة، و يستعمل من طرف المخططين لمعرفة المنافع النسبية للأنواع المختلفة للسياحة للقيام بالمقارنة، و من تم تعظيم الآثار الإقتصادية للسياحة في منطقة ما.

د-مضاعف التوظيف: يقيس الزيادة في الوظائف الجديدة بالنسبة للإقتصاد الوطني و الناتجة من الزيادة في الإنفاق السياحي بوحدة واحدة، و يعتبر مضاعف التوظيف كتحليل تكميلي لتحليل المدخلات و المخرجات، فمن خلال إتباع نفس مبدأ مضاعف الدخل، فإنه

يتم توضيح علاقة التوظيف السياحي مع مستويات الإنتاج.[3]

---

[1] عامر عيساني، مرجع سبق ذكره ، ص 36 و 37.

[2] للمزيد ينظر: حكيم شبوطي، الدور الإقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، **مجلة البحوث و الدراسات العلمية**،5 جويلية 2011، ص 73.

[3] الويزة قويدر،إقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2009-2010،ص من 221 إلى 223.

2-أثر السياحة على سوق بعض السلع: أبرزت الأبحاث و الدراسات السياحية التي قامت بها المنظمة العالمية للسياحة، أن السياح يحتفظون بجزء كبير من ميزانياتهم السياحية و هو حوالي الثلث لإنفاقها على المشتريات في الدولة التي يزورونها، ليس لشراء الهدايا و التذكارات السياحية فقط، بل شراء بعض المنتجات المحلية التي يجدونها مناسبة و بالتالي يتم التأثير على أسعار تلك السلع.

3-أثر السياحة على تنمية المرافق الأساسية: إن المرافق الأساسية تحتاج لمبالغ كبيرة من أجل تشييدها، و تعد السياحة عاملا مهما من أجل إنشاء هذه المرافق، حيث أن السياحة تقوم بزيادة

الحركة السياحية بصورة منتظمة، و ما يترتب عن ذلك من دخل سريع بالعملة الصعبة تزيد من قدرة الدولة على زيادة كفاءة مرافقها، و ينعكس ذلك على إرتفاع حقيقي لمستوى معيشة المواطنين.[1]

4-زيادة و تنشيط الإستثمار الوطني و الأجنبي: كون السياحة صناعة مركبة تتضمن عدة مجالات و أنشطة ما يجعلها من أكثر المشروعات الإنتاجية جذبا لرؤوس الأموال الأجنبية و الوطنية، و تسعى الكثير من الدول النامية إلى الإستفادة من الإستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة لتغطية العجز المسجل، فضلا عما تجلبه تلك الإستثمارات الأجنبية من مزايا متعددة، مثل إمكانية التسويق و مهارة الإدارة و توزيع المبيعات في السوق.[2]

5-توطيد و تنمية العلاقات بين مختلف القطاعات الإقتصادية: إن تطوير المشاريع السياحية قد يؤدي إلى التوسع في إنشاء أو ظهور العديد من المشروعات الجديدة التي تقوم بممارسة أنشطة إقتصادية و خدمية أخرى لمقابلة الزيادة في الحركة السياحية نشاطا و طلبا.

---

[1] خالد كواش، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] عامر عيساني، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

فمثلا زيادة عدد الفنادق مع إفتراض زيادة عدد السياح من الممكن أن يتبعه زيادة في الطلب على المواد الغذائية اللازمة لإعداد الوجبات ،زيادة الطلب على الأسرة و ملحقاتها، الأدوات الصحية، و غيرها، لذا لا يمكن تجاهل الآثار الإقتصادية و الإجتماعية المتوقعة لتطور النشاط السياحي و تنميته في خلق أنواع متعددة من العلاقات الداخلية بين القطاعات الإقتصادية الأخرى، و ما ينتج عنها من منافع مباشرة و غير مباشرة، نذكر منها [1]:

[1]: إبراهيم خليل إبراهيم بظاظو، تخطيط و تطوير المناطق السياحية في الأردن و تسويقها بإستخدام نظام المعلومات الجغرافي، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص الإدارة السياحية و التسويق،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،سنة 2006.

-خلق فرص عمل جديدة

-الإسهام في تنشيط صناعات جانبية كثيرة كصناعة الفنادق، التذكارات السياحية و الملاهي.

-تنشيط صناعات أخرى قد تبدو بعيدة عن مجال السياحة، كصناعة المنسوجات و الأخشاب و الصناعات الغذائية و غيرها، لأن زيادة أعداد السياح يعني زيادة إستهلاك هذه المنتجات.

6- السياحة أداة لتحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم: تعاني العديد من الأماكن الريفية النائية البعيدة عن المدن نقص كبير في الخدمات، و عادة ما يعيش سكانها في ظل نظام إقتصادي مغلق، يقوم على قوى إنتاجية ضعيفة، مثل الزراعة و تربية المواشي، و بعض المهن و الحرف التقليدية، و لا يتوقف الأمر عند حد توفر الخدمات و المشاريع التنموية، بل إن سكان المدن يتمتعون بتوفر العمل و التعليم في المؤسسات التعليمية بحكم توفرها في المدن، و بالمقابل يعاني سكان الأقاليم النائية من شبح البطالة المقنعة، و تضاؤل فرص الحصول على مناصب عمل، إضافة إلى صعوبة الحصول على التعليم الكافي، مما يؤدي إلى نشوء فجوة إجتماعية و إقتصادية و ثقافية عميقة،(أي إختلال في توزيع التنمية

---

(1) أيمن برنجي، الخدمات السياحية و أثرها على سلوك المستهلك – دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية- رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص الإدارة التسويقية،جامعة بومرداس، سنة 2009/2008، ص 50.

(2) للمزيد ينظر: إبراهيم خليل إبراهيم بظاظو، تخطيط و تطوير المناطق السياحية في الأردن و تسويقها بإستخدام نظام المعلومات الجغرافي، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص الإدارة السياحية و التسويق،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،سنة 2006، ص 60.

داخل إقليم الدولة الواحدة)، بمعنى أن المستوى المعيشي و التعليمي و الثقافي و الدخل الفردي في هذه المناطق يكون متدنيا، إذا ما قورن مع سكان المناطق الحضرية.

كما أن الموقع الجغرافي غالبا ما يستبعد العديد من المناطق فيما يخص توزيع الموارد الطبيعية، أراضي قاحلة، أراضي جبلية، ..إلخ، مما يصعب تشييد مشاريع صناعية في هذه الجهات ، نظرا لصعوبة التموين بالمواد الأولية الضرورية، و غياب البنى التحتية الضرورية لإقامتها (كالبنى التحتية الصحية و التعليمية،..إلخ)، في هذ الإطار تمثل السياحة عاملا للتوسع الجهوي و للتوازن الإقتصادي و الإجتماعي الداخلي عندما تخلق نشاط إقتصادي و مناب شغل

جديدة في منطقة أو جهة فقيرة، و من جهة أخرى فهي تساهم في الحد من الهجرة و النزوح الريفي نحو المدن.

و يمكن القول بأن المواقع ذات الأهمية السياحية، و التي تمتاز بوفرة عوامل الجذب السياحي الطبيعية فيها تكون بعيدة عن المدن الكبرى الآهلة بالسكان، لذلك فإنه من الضروري إقامة المنشآت السياحية في الأقاليم الريفية و النائية التي تمتاز بجاذبية سياحية طبيعية ، و لا بد من توفير كل الخدمات التي يحتاجها السياح، و الذين هم في الغالب من سكان المدن المتحضرين و ذووا مستوى ثقافي عالي، مما يستوجب توفير الخدمات السياحية بنفس المستوى إن لم يكن أفضل عن ما هو موجود في المدن.[1]

7-الإعلام عن نهضة البلد: يعتبر الإعلام في عصرنا الحالي أحد أهم الوسائل المعتمدة في تكوين شخصية الدولة على مستوى النطاق العالمي، و كسب التأييد المادي و المعنوي، لكنه يتطلب الكثير من الإعتمادات، و الإنفاق بالعملة الصعبة (الإذاعات الموجهة، الصحافة العالمية،الإشتراك في المؤتمرات الدولية، إرسال البعثات و الوفود،...إلخ)، لكن السياحة تستطيع تحقيق ذلك عن طريق المشاهدة المباشرة، فهي بذلك وسيلة لإقناع و كسب التأييد كون أن الدولة السياحية تستطيع توجيه إهتمام السياح نحو ما تريد التركيز عليه في الإعلام ، فهي بذلك تعتبر وسيلة مجانية للإعلام و الدعاية و الإشهار.

---

[1] فؤاد أبركان، مرجع سبق ذكره، ص من 50 إلى 52.

8-المساهمة في التهيئة العمرانية: بقدر إهتمام البلد السياحي من الإستفادة من السياحة في الإعلام بقدر ما يدفعها ذلك دفعا إلى النهوض بالمناطق السياحية فيها بصفة خاصة و بسائر مناطقها بصفة عامة عمرانيا و حضاريا، إذ أن النشاط السياحي يساهم هو الآخر في تغطية نفقات هذا التعمير و التهيئة التي تساهم في دعم و تنشيط الحركة الإقتصادية، كإنشاء منشآت سياحية في مناطق معزولة تتطلب توفير شبكات نقل، شبكات صرف المياه،...إذ أن هذه الأخيرةيستفاد منها في مختلف الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية و ليس فقط في النشاط السياحي.

9-دعم الصلات الإقتصادية بين الدول: من خلال المباحث السابقة للسياحة، تجلى لنا أن هناك أنواع عديدة للسياحة كسياحة الترفيه، سياحة العلاج، سياحة الأعمال، إذ أن هذه الأخيرة تكون بغرض التجارة أو إنشاء العلاقات الإقتصادية، و توقيع الصفقات، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن مجموعة السياح على إختلاف أغراضهم، تتمكن من الإطلاع على مستويات الإنتاج المحلي و إمكانياته ، فهي بذلك تستطيع أن تكون سببا في التعريف بهذا الإنتاج على المستوى الدولي.[1]

10-نقل التقنيات التكنولوجية و تنمية المهارات الإدارية و خلق طبقة جديدة من المديرين:

تعتبر عملية التكنولوجيا خاصة عن طريق الشركات الأجنبية من أحد الموضوعات المثيرة للجدل، و يدور هذا الجدل حول عدة محاور رئيسية أهمها:

-مدى ملائمة المستوى التكنولوجي الذي تجلبه الشركات الأجنبية مع التغيرات البيئية داخل الدولة، مثل مدى توافر المهارات اللازمة لتشغيل الأجهزة أو المعدات و الأنظمة المختلفة للإنتاج، طرق تقديم و تسويق المنتوج و مدى تلاؤمها مع المعتقدات و القيم الثقافية و الروحية، الخدمات المرفقية.

-التكلفة التكنولوجية للآثار المرتقبة على العمالة و ميزان المدفوعات،...

-الآثار السلبية على المشروعات الوطنية.

---

[1] خالد كواش، مرجع سبق ذكره، ص 88.

كما يمكن أن يدفع وجود الشركات الأجنبية في طرق بيع الخدمات السياحية أو في تطبيق نظم الإدارة الحديثة، الشركات الوطنية إلى تحديث و تطوير أنظمتها الحالية حتى تستطيع الإستمرار في سوق الخدمة، و تبرز أهمية العقود الإدارية على وجه الخصوص في هذا

الشأن كأسلوب لنقل التقنيات التكنولوجية في مجال إدارة الفنادق مثلا، و من أمثلة عقود الشراكة الإدارية، ما هو مطبق لسلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم.[1]

كما أن سعي الدول إلى إنشاء صناعة سياحية يتطلب منها إيجاد خبرات و مهارات إدارية و فنية مما يدفعها إلى خلق المدارس و المعاهد المتخصصة و مراكز البحوث و إرسال بعثات إلى الخارج.[2]

و إجمالا يمكن أن نستخلص دور السياحة في التنمية الإقتصادية من خلال النقاط التالية:

-تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول المستقبلة للسياحة، مما يمكنها من الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ خططها التنموية الشاملة[3]، لا سيما أن أغلب الدول السائرة في طريق النمو بما فيها الجزائر تعاني من نقص في رصيد العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات و اللازمة لإنشاء الإستثمارات لتحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، و يمكن تلخيص هذه التدفقات فيما يلي: [4] الويزة قويدر، مرجع سبق ذكره.

أ- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في إنشاء الإستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق، المطاعم، القرى السياحية،..)،

ب-المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إليها،

ج-الفروق في تحويل العملات،

د-الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية الأساسية و التكميلية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية و الخدمات لقطاعات إقتصادية أخرى.

---

[1] مداخلة بعنوان: مقومات السياحة في الجزائر و أهميتها في التنمية الإقتصادية للدولة، الملتقى الدولي الثامن حول التنمية السياحية في الجزائر التحدي و الرهانات،تمنراس، يومي 19 و 20 ديسمبر 2009، ص 6.

[2] الويزة قويدر، مرجع سبق ذكره، ص 252.

[3] عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

[4] للمزيد ينظر: الويزة قويدر، مرجع سبق ذكره، ص 233.

إضافة إلى النقاط السابقة الذكر، تساهم السياحة في ما يلي:

- زيادة النشاط الإقتصادي نتيجة الزيادة المترتبة على الزيادة في دخول الأسر و الأفراد.

-تعمل السياحة على زيادة التنمية في المناطق التي تستغل سياحيا ،فتتجه السياحة إلى المناطق ذات الخصائص الطبيعية و المناخية الفريدة، و التي غالبا ما تكون محرومة من العمران، و بالتالي تعمل على إعادة التوازن إليها نتيجة الإستثمارات في المشروعات السياحية، و بذلك تزيد دخول المؤسسات و الأفراد في هذه المناطق.

-تعمل السياحة على زيادة الإنتاج و الإستهلاك على حد السواء، و لهذا تميل الأسعار إلى الإرتفاع نتيجة إرتفاع مستوى المعيشة و زيادة الطلب على أنواع من الخدمات و السلع.

-خلق فرص أكبر للعمالة، و زيادة فرص الإستثمار الوطني و الأجنبي.[1]

[1] مراد زايد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

المطلب الثاني: السياحة و التنمية الإجتماعية أو (المجتمعية)

كما أن للسياحة دور في الجوانب الإقتصادية، فلها آثار أو دور في الجوانب الإجتماعية لا تقل عن سابقتها بالنسبة للمجتمعات السياحية المضيفة، و يمكن إعتبار البعد الإجتماعي أحد مكونات المنتوج السياحي في البلدان السياحية، و أيضا كعنصر أساسي في عملية التنمية السياحية، و نظرا لصعوبة قياس الآثار السياحية التي تفرزها مختلف الأنشطة السياحية على شعوب البلدان المضيفة، إرتأينا التركيز على بعض العناصر الكمية التي تعود على هذه المجتمعات، و بالتالي يمكن القول أن للسياحة دور إيجابي في تحقيق التنمية الإجتماعية المرجوة من خلال العناصر التالية [1]:

أولا: السياحة آلية لمكافحة الفقــر

تتمثل المشكلة الكبرى للكثير من الدول المتخلفة في تدني مستوى متوسط الدخل عند الفرد إلى حد دولارين في اليوم، حسب تقديرات الأمم المتحدة، بل هناك الكثير من الدول لا يتعدى متوسط دخل أفرادها دولار واحد في اليوم، و رغم كل الجهود التي قامت بها الدول للخروج من هذه لوضعية المتخلفة، إلا أن هدف مكافحة ظاهرة الفقر لم يلق العناية التي يستحقها في إستراتيجيات و برامج التنمية، حيث كانت جل إستراتيجيات التنمية غالبا ما تركز على الصناعة و الزراعة، فلم يكن القطاع السياحي سوى قطاعا هامشيا ليس إلا.

و في هذا الإطار تحدث الكثير من الباحثين في مجال السياحة عن السياسات السياحية الموالية للفقراء في سياق السياسات الإنمائية، و من هنا لا يمكن الفصل عن الإطار الذي

تدور فيه المناقشات و المبادئ المتعلقة بالتنمية السياحية خصوصا و بالتنمية الإقتصادية عموما، و قد أشارت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة (UNCSD) في إجتماعها السابع سنة 1999 و بشكل جلي على السياسة السياحية الموالية للفقراء، أي السياحة لإزالة الفقر، و ذلك بتطوير الإستراتيجية المناسبة لمكافحة ظاهرة الفقر، و وفقا لهذا المبدأ

---

(2) نسيبة اسماعيلي، دور السياحة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، في الجزائر، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، سنة 2013-2014، ص 103.

فإن السياسات السياحية لابد أن تؤدي إلى تحسين أحوال الفقراء بمساعدتهم على استغلال ما لديهم من موارد للإرتقاء بقدراتهم و إرشادهم إلى كيفية المحافظة على البيئة بل و تحسينها، حيث أدركت العديد من الدول أهمية القطاع السياحي في مواجهة ظاهرة الفقر، فالمشاريع السياحية، و برامج التنمية السياحية تؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية للسكان من خلال زيادة الدخل الفردي و توفير فرص العمل، بحكم أن السياحة نشاط مكثف للعمل مقارنة مع الأنشطة الإقتصادية الأخرى، فالأنشطة و المشاريع السياحية غالبا ما تترك آثار إيجابية واسعة على معيشة السكان في البلد، و ذلك من خلال زيادة الدخل الفردي و توفير فرص أكبر للعمل، و توسيع مشاركة السكان في الأنشطة السياحية، و يمكن الإشارة إلى قدرة السياحة على توفير مناصب عمل للعنصر النسوي، خاصة في الأرياف و المناطق النائية من خلال الحرف و الصناعات التقليدية، و تعتبر السياحة بالنسبة للعديد من الدول التي تعاني من أزمة البطالة فرصة للتخفيف من حدة

هذا المشكل بدعم المشاريع السياحية، لتوفير أكبر قدر من اليد العامل، و خاصة لفئة الشباب و خريجي الجامعات و المعاهد و أصحاب الحرف اليدوية [1].

وتنشأ عن النشاط السياحي إنعكاسات على المواطنين، سواء كان ذلك على مستوى معيشتهم أو على مستواهم الثقافي و الأخلاقي، فالسياحة كغيرها من الأنشطة الإقتصادية الأخرى تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمعات و تحسين نمط حياتهم و إيجاد تسهيلات ترفيهية و ثقافية للمواطنين و المتوافدين من الزوار، و تنشأ نتيجة الإحتكاك بين السكان المحليين و السياح بمختلف جنسياتهم و دياناتهم صلات و علاقات تكون لها آثار إيجابية من حيث معرفة ثقافة الآخرين، غير أنها قد تكون سلبية في أحيان أخرى عندما تؤدي إلى تدمير الروابط الأسرية في شقيها الإجتماعي و الثقافي، و قد تؤدي إلى ضعف الوازع الوطني في بعض الأحيان.[2]

---

[1] فؤاد أبركان، مرجع سبق ذكره، 46 و 47.

[2] صليحة عشي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

و يرى محمد علي العروسي في مقال تحت عنوان أهمية السياحة في اليمن و دورها في القضاء على الفقر بأن التنمية السياحية المستدامة تشكل الأساس المتين لتحقيق التنمية الإجتماعية الشاملة و التي تهدف بالدرجة الأولى إلى القضاء على الفقر و الحد من البطالة و تحقيق التنمية الإجتماعية و الإقتصادية، و إذا إهتمت الدولة بتطوير و تنمية القطاع السياحي سيتيسر أمامها سبل تحقيق التنمية الإقتصادية في المجتمع، فتطوير هذا القطاع يؤدي إلى خلق الملايين من فرص العمل ليس في قطاع السياحة فحسب، بل و في جميع القطاعات الأخرى المرتبطة بالسياحة، فمثلا إذا زاد عدد السياح في دولة ما بمليون سائح في سنة واحدة، فإنها ستحتاج إلى بناء حوالي مليون غرفة فندقية جديدة، و ستتوفر 4 ملايين فرصة عمل، و وفقا لدراسة حديثة فإن فتح غرفة جديدة في فندق يخلق 4 فرص عمل جديدة، و في قطاع النقل و المواصلات ستدخل الخدمة عشرات الآلاف من وسائل النقل الجديدة و سيتم توظيف عشرات الآلاف من السائقين لقيادتها، و في مجال الزراعة زيادة مليون سائح سيتطلب توفير 3 مليون وجبة رئيسة

في اليوم الواحد، و لتوفير ذلك يحتاج المزارعون إلى توظيف آلاف العمال و شراء الأدوات اللازمة لزراعة أراضي جديدة بهدف زيادة منتجاتها الزراعية لتوفير المحاصيل التي تكفي الأعداد الجديدة من السياح، و ينطبق هذا على مجالات الصناعة و الإتصالات و الصحة و المياه و الكهرباء و التشييد و البناء و كافة الخدمات، و بالتالي فإن إهتمام الدول بالسياحة يخلق فرص عمل جديدة و يزيد من دخل سكانها و تحد من هجرة سكان بعض المجتمعات المحلية فيها، و بذلك تؤدي إلى القضاء على البطالة و مكافحة الفقر فيها [1] ، فالسياحة مصدر متجدد لمكافحة الفقر و التخلف، و هناك من أطلق عليها "البترول القادم".

---

[1] محمد علي العروسي، أهمية السياحة في اليمن و دورها في القضاء على الفقر، متحصل عليه: https://ar-ar.facebook.com، أطلع عليه يوم: 2015/09/18.

ثانيا: السياحة محرك دافع للتقدم الإجتماعي

السياحة ليست فقط ظاهرة مادية، و المقصود بمادية هنا هو أنها ذات بعد إقتصادي، أي أنها تساهم في الدخل الفردي و الوطني، و تساهم في رفع المؤشرات الإقتصادية بصفة عامة، بل لها أيضا أبعاد أخرى لا مادية إجتماعية و ثقافية لا يستهان بها.

فالسياحة تساعد على التقدم الإجتماعي، نظرا لأن إرتفاع الأجور و الإجازات المدفوعة الأجور، و تنظيم الرحلات الجماعية و السفر بالتقسيط،...إلخ، كل هذه العوامل أدت إلى إتساع السوق الدولي الذي تطور فإمتد حتى وصل الفئات المحدودة الدخل، بعد أن كانت ممارسة السياحة في السابق حكرا على الطبقة المرموقة، و على ذلك فقد أدى هذا التطور إلى خلق الرغبة في تعلم اللغات و الإهتمام بالشؤون العالمية و الجغرافيا و التاريخ و الإهتمام بالأجانب، و بالتالي يمكن أن نتصور الدور الإيجابي الذي تستطيع أن تلعبه القوى المتشابكة في سبيل تجنب الحروب و خلق روح جديدة للتعاون السلمي بين مختلف شعوب العالم، و قد جمعتهم الرغبة في رفع مستوى معيشة الإنسانية جمعاء، فالإتصال المباشر مع السياح يؤدي بأفراد

المجتمع المحلي إلى مساعدتهم على إكتساب الكثير من الخبرات و القيم الإنسانية البناءة و الموضوعية في الحياة، بالإضافة إلى تكيف تلك الخبرات مع قيمهم و عاداتهم، مما يساعد على الإنفتاح على العالم الخارجي.[1]

كما تجدر الإشارة بأن للسياحة أثر على التطور الإجتماعي إذ تعتبر نافذة تطل منها الشعوب المختلفة على بعضها البعض، حيث تساهم في توفير الإحتكاك المباشر بين الشعوب و بالتالي تلعب السياحة دورا هاما في إتاحة الفرص للأفراد للتعرف على الأفكار

و الإهتمامات و الثقافات الأجنبية المختلفة للسائحين، فضلا على أن للسياحة دور في التحول الطبقي و الذي يقصد به إنتقال بعض فئات المجتمع التي يرتبط نشاطها بالسياحة

---

[1] فؤاد أبركان، مرجع سبق ذكره، ص 53 و 54.

سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طبقة إجتماعية أدنى إلى طبقة إجتماعية أعلى من خلال ما يحققونه من مكاسب و أرباح ناتجة عن العمل السياحي بمختلف مجالاته، و تبعا للتغير الناشئ في أحوالهم الإقتصادية المترتبة عن السياحة تتغير سلوكيات و أنماط حياة أفرادها.[1]

ثالثا: دور السياحة في تحقيق الإستقرار الإجتماعي و السياسي

إن المحيط السياسي له صلة وثيقة بالسياحة، حيث تتدخل الدولة من خلال وضع السياسات السياحية الملائمة التي تهدف إلى تخطيط و توجيه و تأطير السياحة و جعلها تستجيب للأهداف المراد بلوغها قصد تلبية الحاجيات المتنوعة للطلب السياحي الداخلي و الخارجي، من جهة أخرى فإن الإستقرار السياسي و الإنسجام الإجتماعي يلعبان دورا هاما في ترقية الصورة السياحية لأي بلد يرغب في تسويق منتجاته السياحية لا سيما على مستوى الأسواق الخارجية، التي تتأثر كثيرا و بسرعة بالتفاعلات السياسية التي تحدث على مستوى أي بلد و خاصة الآثار التي قد تترتب عنها.

كما أن الإستثمار السياحي الأجنبي، و حتى المحلي في بعض الأحيان يتأثران كثيرا بالأوضاع السياسية السائدة لأن ازدهار السياحة مرتبط أساسا بالإستقرار السياسي و الإنسجام الإجتماعي و السلم و الطمأنينة.[2]

إجمالا يمكن القول بأنه رغم عدم وجود معايير يمكن إستخدامها للحكم على مدى إستقرار دولة ما سياسيا و إجتماعيا، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها التنبؤ

بدرجة هذا الإستقرار في دول ما، فإرتفاع معدل التضخم و إنخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، و البطالة و ما ينجر عنها من آفات إجتماعية، كالإجرام و

---

[1] عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 39

[2] صالح موهوب، تشخيص واقع السياحة في الجزائر و إقتراح سبل تطويرها، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص العلوم الإقتصادية علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006-2007، ص 36 و 37.

غيره، تعتبر عوامل تهدد الإستقرار السياسي و السلام الإجتماعي في الدولة، و بالتالي فإن تطوير و تحديث القطاع السياحي و ما يضمنه من نتائج إيجابية في دفع عجلة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، يساهم بشكل كبير في حل المشكلات السابقة (التضخم، البطالة، إنخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي و الإجرام)، و بالتالي ضمان الإستقرار الإجتماعي و تدعيم الثقة بالحكومة، و هو ما يعني تحقيق الإستقرار السياسي.[2]

و للسياحة أيضا أهمية سياسية حيث تساهم في:[3] عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره.

-تحسين العلاقات بين الدول.

-النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.

-تعمل على تحقيق الحوار و معرفة الآخر و تساعد على التفاهم بين شعوب الدول المختلفة، و نشر مبادئ السلام العالمي.

-تساعد على تدعيم أواصر الصداقة بين شعوب دول العالم من خلال العلاقات الودية التي تنشأ بينها.

و بالتالي يمكن أن نستخلص مجموعة من النقاط حول دور السياحة في تحقيق التنمية الإجتماعية للمجتمع كما يلي:

-تشجيع المستثمرين المحليين على إنشاء مشاريع سياحية مما ينعكس على زيادة فرص العمل الجديدة خاصة للشباب و زيادة الدخل و العوائد.

---

(2) مصطفى يونسي، مرجع سبق ذكره ، ص 09.

(3) للمزيد ينظر: عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره ، ص 27 و 28.

-الدخل الناجم عن الزيادة في فرص العمل التي توفرها السياحة ينعكس على تحسين مستويات المعيشة، خصوصا إذا كانت الأنشطة التجارية مملوكة و تدار من قبل السكان المحليين.[1]

إضافة إلى ذلك تعتبر السياحة صناعة بشرية تحقق الرفاهية للمجتمع، فهي تتيح فرصة الراحة و الإستجمام مما يؤدي إلى إستعادة اللياقة الذهنية و العصبية لما يفيد في زيادة الإنتاج و السياحة تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان في الإستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر.[2]

و جاء في مذكرة عبد القادر عوينان بأنها تزيد من إهتمام الشعوب المضيفة بعادات و شعوب و قيم أجدادها و آبائها و الحفاظ عليها من الزوال و الإضمحلال و رفع مستوى الشعور بالإنتماء الوطني من خلال التبادل الثقافي و الحضاري.[3]

المطلب الثالث: السياحة و التنمية الثقافية

سنحاول في هذا المطلب الوقوف على إسهامات السياحة في التنمية الثقافية، إذ سنتناول كيفية مساهمة التنمية السياحية في التنمية الثقافية.

أولا: دور السياحة في تنمية الثقافة السياحية

سنتطرق في هذا المطلب إلى كيفية مساهمة السياحة في التنمية الثقافية، و ذلك من خلال خلق ثقافة سياحية لدى سكان الأقاليم المحلية، و بداية سنتعرض لمفهوم الثقافة التي تشكل

عاملا محوريا في تحقيق تنمية متكاملة و شاملة للإنسان [4]

---

[1] أحمد أديب عمر، تحليل الأنشطة السياحية في سورية بإستخدام النماذج القياسية (دراسة ميدانية)،رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص الإحصاء و البرمجة، جامعة تشرين، سنة 2006/2005، ص 38.

[2] رؤوف محمد علي الأنصاري، السياحة و دورها في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.sutuur.com، أطلع عليه يوم: 2015/03/20.

[3] عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

[4] العلاقة الجدلية بين الثقافة و التنمية، متحصل عليه من:www.nador24.com،أطلع عليه يوم:2015/03/20.

فضلا عن أنها أصبحت مرادفا للرقي الفكري و الإجتماعي للأفراد و الجماعات.

1-مفهوم الثقافة السياحية: إن السمعة السياحية لأي دولة لا تبنيها النشرة السياحية الملونة أو الصورة لتلك المناطق أو الإعلان الجيد أو العبارات البراقة، بل تبنى أو تهدم هذه السمعة بالمعاملة الحسنة أو غير الحسنة التي تنتظر السائح أثناء سياحته و التي تحكمها إجمالا الثقافة السياحية، و قبل التطرق إلى هذه الأخيرة، يجب الوقوف أولا على بعض مفاهيم الثقافة بمعناها العام، و التي لها العديد من التعريفات المتنوعة، حيث أن هناك من قسمها إلى قسمين:أ-في الزمن القديم، ب- في الوقت الحديث.

أ-في الزمن القديم:

تعني كلمة الثقافة في القاموس اللاتيني Cultura الفلاحة و التهذيب، و تعني في القاموس العربي الصقل و التهذيب، ثقف نفسه أي صقلها و سواها، و هي أيضا الفطنة و الحذق.

ب-في الوقت الحديث:

تبلور مفهوم الثقافة في أوربا خلال القرنين الأخيرين بأنها:" كل عمل يهدف إلى تحقيق غاية الكمال، عن طريق التعرف على أفضل ما تم الوصول إليه فكرا و قولا".[1]

-و قد عرفها إدوارد تايلور الذي قدمها في أواخر القرن 19 في كتابه عن «الثقافة البدائية» إذ يقول : « كل مركب يشتمل على المعرفة و المعتقدات و الفنون و الأخلاق و القانون و العرف، و غير ذلك من الإمكانيات أو العادات التي يكتسبها الإنسان بإعتباره عضوا في المجتمع».[2]

---

[1] خليفة بن قادة، مداخلة بعنوان قراءة في واقع المعالجة الصحفية للشأن الثقافي، **ملتقى حول دور الإعلام الثقافي في تنمية الفعل الثقافي بالجزائر**، دار الثقافة مفدي زكريا بورقلة، يومي 28 و 29 أكتوبر 2013، ص 03.

[2] ميشيل تومبسون و ريتشارد إليس و آرون فيلدافسكي، ترجمة علي السيد الصاوي،نظرية الثقافة، بدون طبعة، عالم المعرفة، يناير 1997، ص 09.

- الثقافة مفهوم معقد، و هي مجموعة المعتقدات المشتركة و الدائمة، و القيم التي تميز المجموعات الوطنية أو المجموعات العرقية أو غيرها و توجه سلوكياتهم.[1]

إذا الثقافة بصفة عامة هي من صنع الإنسان، و تمثل مجموع خبراته و هي نتيجة لما يمتاز به، و هي تنتقل من جيل لآخر عن طريق الإتصال و الإحتكاك المباشر و غير المباشر بالكلمات المسموعة و المقروءة، و الثقافة السياحية لها دور كبير في تبادل و إنتقال الشعوب، كما تمكن السائح من نشر ثقافة بلده لدى أوساط المجتمعات المستقبلة لها، و للإيضاح سنحاول تحديد مفهوم الثقافة السياحية من خلال التعاريف التالية: [2]

-تعريف الثقافة السياحية: هناك من عرفها بأنها:« عملية إكتساب الفرد لمعلومات سياحية عن البيئة التي يعيش فيها ، و بالتالي مساعدته على توظيف هذه المعلومات و الإستفادة منها بما يؤدي إلى النهوض بالسياحة».[3]

-و عرفها أخرون بأنها: "إمتلاك الفرد لقدر من المعارف و المعلومات و المفاهيم و المهارات و الإتجاهات و القيم التي تمثل في مجملها خلفية مناسبة لكي يسلك سلوكا سياحيا رشيدا نحو كل

المشتملات و المظاهر السياحية، و كذلك العمليات اللازمة للتخطيط و التنظيم و التعامل مع المؤسسات و الأماكن السياحية و السياح".[4]

و يشخص الباحثين 3 أنواع مختلفة من الثقافة ذات الصلة بالسياحة و هي: ثقافة البلد المضيف، ثقافة السائح، الثقافة العرضية.

---

[1] Jalal Ali Belshek,The influence of culture on the negotiation styles of British students,page 03, obtenu **par** :www.research**.nc1**.ac.uk,consulté le 20/03/2015

[2] فاتح بلقاسم أولاد الهدار، دور صناعة السياحة في إبراز المقومات السياحية دراسة حالة ولاية غرداية، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص الإدارة السياحية و البيئة، جامعة الجزائر 03، سنة 2012-2013، ص 95.

[3] عبد القادر هدير، مرجع سبق ذكره، ص 66 و 67.

[4] عبد الغني دادن و سعيدة تلي، الثقافة السياحية في المجتمع و دورها في تنمية السياحة الصحراوية، جامعة ورقلة، ص 06، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: *www.djelfa.info* أطلع عليه يوم: 2015/03/21.

1-ثقافة البلد المضيف: غالبا ما تكون المجتمعات المضيفة أحرص من غيرها على رعاية الضيف من خلال تقديم أفضل الخدمات، خصوصا أن هذه المجتمعات لن تكون قادرة على النمو و الإزدهار إلا من خلال إنتهاج ما يسمى سياسات التوجه بالسائح، كما أن ثقافة البلد المضيف ليست ساكنة، و إنما قد تصبح متغيرة و متنوعة بحكم تلاقي السياح و المسافرين الذين يقصدونها، و لهذا يمكن القول بأن تأثير الثقافات أو التأثير الإجتماعي لا يتحقق بمستوى عال في ظل تساوي الثقافات، و إنما يتحقق التأثير عندما تكون الثقافات مختلفة إختلافا كبيرا، و هذا الإختلاف يبرز السياحة الدولية في المقام الأول.

2-ثقافة السائح: يشكل السياح ثقافتهم الخاصة بالإستناد إلى النشاطات التي يقومون بها في جهة القصد، و غالبا ما تتضمن هذه النشاطات قدرا عاليا من اللهو و المتعة و الإستجمام، إلا أنه عندما تهيمن نشاطات السياح فإن آثارها على البلد المضيف تكون كبيرة، فالسياح يعيشون عالما غير إعتيادي، بينما تبقى المجتمعات المضيفة تعيش عالمها الإعتيادي، فإن درجة الإختلاف ما بين عالم السائح هي الثقافة المهيمنة لأنها تمثل عبق الشعور بالحرية و الإنفلات من العالم

الإعتيادي، كما أن عدم قدرة المجتمعات المضيفة على أن تصبح جزء من ثقافة السائح و تحرير نفسها من نمط الحياة الإعتيادية قد تؤدي إلى ردود فعل سلبية تشمل المجتمع المضيف برمته.

3-الثقافة العرضية: تتألف الثقافة العرضية من العادات و التقاليد في الحيلة الإعتيادية للسائح، فبعض النشاطات التي يقوم بها السائح قد لا تكون أخلاقية في ثقافة المجتمع المضيف.[1]

عناصر الثقافة السياحية: إن الثقافة السياحية تستدعي جملة من العوامل التي من شأنها إظهار الصورة الحقيقة للسياحة، و التي ينتظر من خلالها تحقيق العائد الإقتصادي، و تتمثل هذه العناصر الأساسية و التي تساعد في دفع عجلة السياحة في مايلي:

---

[1] فاتح بلقاسم أولاد الهدار، مرجع سبق ذكره، ص 93 و 94.

1-العنصر المعرفي: ترتكز الثقافة السياحية على العنصر المعرفي، لأن المعلومات و المفاهيم هي أساس المعرفة و البحث، و يحتوي هذا العنصر على التعريف باسياحة و مفهومها و أهميتها بالنسبة للإقتصاد الوطني على عوامل الجذب السياحي، صناعة السياحة، التخطيط السياحي، مستقبل السياحة في البلد، و في هذا الإطار يظهر عنصر تسهيل و تبادل المعلومات و المهارات و التكنولوجيا المتعلقة بالسياحة المتواصلة بين الدول المتقدمة و النامية و ذلك من خلال: [1] فاتح بلقاسم أولاد الهدار، مرجع سبق ذكره.

-تقديم التجارب المختلفة حول التنمية المتواصلة إلى المراكز البحثية السياحية و مراكز المعلومات،

-تشجيع برامج المشاركة مع الدول النامية لإفادتها في شأن مكونات التنمية السياحية،

-إقناع الشركات المتعددة الجنسيات بتقديم استشارات للدول النامية بأقل التكاليف في شأن الدور الذي تؤديه التكنولوجيا النظيفة في مجال السياحة،

-عقد الندوات و تفعيل طرق قياس فاعلية برامج و مشروعات التنمية السياحية المتواصلة.

2-العنصر المهاري: المهارة هي الأداء الذي يلعبه الفرد و يقوم به بسهولة و فهم، و يركز العنصر المهاري للفرد على هذا الأداء من خلال الثقافة السياحية، و التي يجب أن تكون لدى الفرد و قدرته على إعداد و تخطيط برنامج سياحي متكامل، و قدرته على التعامل مع السائحين، حيث أن هذا التفاعل المادي بين الأفراد و السياح يجعل السائحين يقتبسون بعض سمات ثقافة الأفراد، مثل إرتداء الملابس الشعبية، و إقتناء الأواني و المنتجات و تناول الوجبات الشعبية بالطريقة المحلية، فكل هذا الإحتكاك يتطلب مهارة خاصة تستدعي وعيا بها.

3-العنصر الوجداني: العنصر الوجداني هو تلك السلوكيات الإيجابية المرغوب فيها نحو السياحة و السائحين لكي يكون مساهم فعلي في التنمية السياحية، و إيجاد حلول لتطوير

---

(1) للمزيد ينظر: فاتح بلقاسم أولاد الهدار، مرجع سبق ذكره، ص من 94 إلى 96.

صناعة السياحة و التغلب على المشكلات التي تواجهها، و إذا كان العنصر الوجداني يتأثر بالنشأة و السلوكيات الأولى للفرد من خلال تفاعله مع أفراد أسرته و رفاقه في الحي و المدرسة، فإنه يتعزز بتوفر المناخ الملائم مع مختلف مراحل تطور الفرد.

مؤسسات الثقافة السياحية: على الدولة و مؤسساتها الإهتمام بتنمية الثقافة السياحية إلى جانب مؤسسات المجتمع الدولي، حتى تتكاتف الجهود لإنعاش هذا النوع من الثقافة بإعتباره نوع من الإستثمار الفكري و التفعيل الصريح لنشاط السياحة، و تتعدد المؤسسات التي يقع على عاتقها تنمية الثقافة السياحية من بينها:(1)

أ-الأسرة: للأسرة دور مهم و كبير في تنمية الثقافة السياحية من خلال تنمية إتجاهات و قيم إيجابية لدى الأطفال و الشباب عن السياحة و فائدتها على الفرد و المجتمع، و إكساب الأفراد كيفية التعامل مع السائحين و حسن إستقبالهم و تنمية السلوك الحضاري بالمحافظة على المكتسبات السياحية و البيئية.

ب-المؤسسات التربوية: من خلال المناهج و المواد الدراسية، و تنويع طرق التدريس لتنمية الثقافة السياحية لدى طلاب المدارس، من خلال ما يعرف بالتربية المتعددة الثقافات.

ج-الجامعات: يجب ألا يقتصر دور الجامعة على إعداد الخبراء السياحيين فقط، بل يجب عليها أن تقوم بإعداد مواطنين مثقفين سياحيا من خلال تعريف الطلاب بأهمية السياحة في تنمية الإقتصاد الوطني و التأكيد على ضرورة النهوض بالقطاع.[2]

د-وسائل الإعلام: يكمن دورها في ما يلي:

-تقديم البرامج الثقافية عن المعالم السياحية في البلاد.

-التعريف بالحضارات المتعاقبة على البلد.

[1] فاتح بلقاسم أولاد الهدار، مرجع سبق ذكره، ص 96 و 97.

[2] عبد الغني دادن و سعيدة تلي، الثقافة السياحية في المجتمع و دورها في تنمية السياحة الصحراوية، جامعة ورقلة، ص 06، متحصل عليه من: www.forum.educdz.com، أطلع عليه يوم: 2015/03/21.ص 8.

-التوعية و التحسيس للمحافظة على المناطق السياحية في البلد.

-تشجيع المواطنين على العمل في مجال السياحة و حثهم على السياحة الداخلية.

-كما تعمل الصحافة على التأثير في أفكار القراء و معتقداتهم نحو السياحة، و تزويدهم بالمعلومات عن الأماكن السياحية.[1]

مبادئ الثقافة السياحية: تقوم الثقافة السياحية على مجموعة من المبادئ هي:

- تعد الثقافة السياحية عملية متكاملة معرفيا و مهاريا و وجدانيا،

-على الدولة و مؤسساتها أن يهتموا بتنمية الثقافة السياحية لدى الأفراد،

-إقامة خطط مستقبلية خاصة ببرنامج التنمية الشاملة للثقافة السياحية لدفع عجلة التنمية،

-الثقافة السياحية تهتم بالجوانب الثقافية و الإجتماعية للمجتمع،

-المحافظة على البيئة و الإهتمام بها،

-إشراك أفراد المجتمع و المثقفين في إعداد برنامج تنمية الثقافة السياحية.[2]

أهمية الثقافة السياحية: و للثقافة السياحية أهمية كبرى تكمن في مايلي:

1-فهم و تنمية التراث: إن الذاكرة التاريخية لأي دولة هي تراثها الحضاري و التي تعمل الثقافة السياحية على تنميته و المحافظة عليه و إستغلاله بطريقة أمثل و زيادة الوعي لدى المجتمع بأهميته.

2-عالمية الثقافة السياحية: صارت الثقافة السياحية تقدم المعلومات و المفاهيم و المهارات و الإتجاهات لجميع أفراد المجتمع محليا و دوليا و ذلك من خلال ما أصبح اليوم يسمى بظاهرة العولمة.

---

(1) عبد القادر هدير، *مرجع سبق ذكره*، ص 69.

(2) عالية بشيرة، السياحة الجزائرية و دورها في كشف معوقات التنمية الإجتماعية للبناء السوسيوثقافي، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علم الإجتماع الثقافي، جامعة الجزائر 02،سنة 2009-2010، ص 173.

3-إحتياج المجتمع للتغيير: إن المجتمع في حاجة إلى ضرورة التغيير في أنماط العلاقات الإجتماعية و التي لا يمكن أن تحدث إلا من خلال التغيير الإجتماعي و الثقافي و الإقتصادي.

4-ضرورة الثقافة السياحية للتنمية: تعمل على إحلال قيم و تقاليد جديدة تتماشى مع البيئة المحيطة بالفرد و التي هدفها التغيير و رفع مستوى المعيشة.

5-الثقافة السياحية نشاط إجتماعي: فهي ضرورية لإعداد و تنفيذ خطة التنمية السياحية ، و مشاركة الجماهير في إعداد برامج التنمية الثقافية السياحية جد مهم.[1]

و يمكن القول بأن فنون الجذب السياحي أصبحت مضمارا تتبارى فيه العديد من البلدان التي تعول على السياحة كمصدر للدخل الفردي و الوطني، و على نحو يتحول فيه الوعي السياحي إلى سمة عامة تجعل السائح يشعر بالدفء في المعاملة و التميز في الإستقبال، و الألفة بينه و بين المواطن أينما حل أو ارتحل على تراب هذا الوطن، حينئذ يفكر في الرغبة بالعودة و التمتع بما لقيه من حسن الضيافة و كرم المعشر، حيث يكمن النجاح الحقيقي في مجال الترويج السياحي في القدرة على إعادة هذا السائح و معه عدد من المتشوقين للتمتع بما تتمتع به هذه الدولة من مقومات سياحية و ثقافية.[2]

و بالتالي عملية تطوير السياحة مرتبطة بسلوكيات الأفراد و لن ترتقي السياحة إلا بتظافر جهود الجميع، فالفرق بين الحديقة الغناء و الصحراء ليس الماء، بل العنصر البشري و عليه فإن المورد البشري ضروري لأي عملية مهما كان نوعها، و خاصة في مجال الخدمات، كون أن هذا الأخير يعتمد بصفة مباشرة على العنصر البشري، سواء تعلق الأمر بتكوين الأفراد القائمين على السياحة، أو من خلال خلق ثقافة سياحية لديهم و تشجيعهم على تقبل الآخر، و إعداد المجتمع للفكر السياحي.[3]

[1] عبد القادر هدير، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2] عبد الغني دادن و سعيدة تلي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[3] عالية بشيرة، مرجع سبق ذكره، ص 174.

و بالتالي يمكن القول أنه كلما كان للمجتمع ثقافة و وعي سياحيين كبيرين كلما شكل ذلك عامل جذب و إستقطاب للسياح من مختلف أنحاء الأرض، و أدى إلى تحقيق الرقي الثقافي الذي يساهم في سرعة إعداد المواطن الصالح الذي يدعم بجهوده تنمية البلد.[1]

ثانيا: دور السياحة في النمو الحضاري و التبادل الثقافي و الإهتمام بالتراث

نتيجة للحركة السياحية تتجه الأنظار إلى الإهتمام الدائم و الإرتقاء بالقيم الحضارية و المعالم السياحية، و بذلك تعتبر السياحة سببا رئيسيا من أسباب الرقي الحضاري من حيث الإهتمام بالمقومات السياحية الأثرية و الطبيعية.

كما تمثل السياحة وسيلة حضارية لنقل و تبادل الثقافات و الحضارات بين شعوب العالم المختلفة، فعن طريقها يتحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية، حيث تنتقل اللغات و المعتقدات الفكرية و الفنون و الآداب و مختلف ألوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية الوافدة إليها، فتؤثر فيها ثقافيا و تتأثر هي أيضا بما في الدول السياحية من ثقافة و حضارة، و بذلك يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يمثل محورا هاما من محاور تنمية المجتمع.[2]

و التبادل الثقافي هو عملية الفحص الذاتي للنظر في العوامل التي تحدد شخصياتنا و تقيم ما إذا حققنا الخيارات الصحيحة، و غالبا ما نجد أن هناك الكثير مما يمكننا تعلمه من بعضنا

البعض، فهو عملية التعليم و التقييم و التفكير و الفهم و التعلم، والسياحة حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية و الحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية و جسر للتواصل بين الثقافات و المعارف الإنسانية للأمم و الشعوب، و محصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية.[3]

---

[1] فؤاد أبركان، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] حميدة بوعموشة، *مرجع سبق ذكره* ، ص 39.

[3] السياحة و التبادل الثقافي، متحصل عليه من :www.12allchat.com ، أطلع عليه يوم: 2015/07/20

فالسياحة و ما ينتج عنها من إحتكاك بين أفراد المجتمع المضيف و السياح تعد عاملا مساعدا في تلاقي الأجيال و التعرف على الثقافات المختلفة للشعوب،[1] و حسب ياسر حارب المدير التنفيذي لقطاع الثقافة في مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، يمكن القول بأن التبادل الثقافي هو إكسير الحضارة الإنسانية، كما أن التواصل الثقافي يلعب دورا محوريا في تقريب و توثيق الثقافات و العلاقات بين مختلف الشعوب.[2]

و بالتالي فإن الوعي بالتبادل الثقافي أحد أهم التأثيرات الإيجابية للسياحة، حيث يعمل على تنمية التفاهم بين الشعوب، و الذي أصبح الآن فرصة متاحة لتبادل المعرفة و الأفكار، كما يتيح فرصة للشعوب المضيفة التعرف على عادات و سلوكيات الزائرين ، و بذلك تتقارب المسافات الإجتماعية بينهم، و هذا بدوره يعمل على دعم التراث الإنساني و اتساع الحلقة الحضارية على مستوى العالم، و لم تصبح السياحة إشباعا للفضول فحسب و إنما تعمل على إكتساب الإحترام و التعاون المتبادل و تبادل المعارف و القيم الثقافية.

أما من جانب الإهتمام بالتراث، فالسياحة تؤدي إلى الإهتمام بالقيم الجمالية و المعالم الفنية في الدول المستقبلة للسياحة، و يكون ذلك من خلال الفنون و المهارات الخاصة بهم مثل الرقص الشعبي و الإحتفالات الخاصة بالأعياد و المناسبات و حفلات الزواج، بالإضافة إلى إحياء بعض العادات الدينية و أنشطة أوقات الفراغ التي تجذب السياح لمشاهدة ذلك، حيث ينتقل

التراث الإجتماعي الذي يرثه أعضاء المجتمع من الأجيال السابقة، فالسمات الثقافية لها قدرة هائلة على الإنتقال عبر الزمن.[3]

و يمكن أن نستخلص مما سبق أن للسياحة أهمية ثقافية بالغة نذكر منها ما يلي: [4]عبد القادر عويناـن، *مرجع سبق ذكره*.

-السياحة أداة للإتصال الفكري و تبادل العادات و التقاليد بين الشعوب ، و أداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم و التسامح بينهم.

---

[1] التنوع الثقافي يساهم في تعزيز التبادل المعرفي بين المغاربة و النرويجيين، www.menara.ma/ar/2014/12/08/1492563 ، أطلع عليه يوم: 2015/07/20.

[2] التبادل الثقافي إكسير الحضارة الإنسانية، أطلع عليه يوم: 2015/07/20، http://ar.quantara.de

[3] حميدة بوعموشة، *مرجع سبق ذكره* ، ص 40.

[4] للمزيد ينظر: عبد القادر عويناـن، *مرجع سبق ذكره* ، ص 28

2-تساهم السياحة في إنتشار ثقافات الشعوب و حضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، و توطيد العلاقات بين الناس، وزيادة معرفة شعوب الأرض ببعضهم أي إنفتاحهم على مختلف ثقافات العالم.

3-توفر السياحة التمويل اللازم للحفاظ و صون التراث و المواقع الأثرية و التاريخية، و التي تعد جزء من ذاكرة و ثقافة البلدان المضيفة.

و تحدثت آمنة أبو حجر في كتابها جغرافية السياحة عن مستوى الصحة كبعد ثقافي له علاقة كبيرة بالسياحة، إذ يمثل مستوى الخدمات الصحية في أقاليم العرض السياحي عامل جذب لا يمكن التقليل من شأنه، خاصة و أن الأوربيين الذين يشكلون مع الأمريكيين القطاع الأكبر من هيكل السياحة الدولية يحرصون على الإلتزام بالضوابط الصحية في أسلوب حياتهم، فهم أكثر لجوءً إلى الأخصائيين الطبيين لإستشارتهم عند ظهور أية أعراض صحية غير معتادة، مما يجعلهم يشكلون مصدر دخل إضافي للأطباء.[2]

و يضيف زيد منير عبوي في مؤلفه بعنوان السياحة في الوطن العربي دراسة لأهم المواقع السياحية العربية بأن السياحة تعمل على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين إضافة إلى تنمية

عملية تبادل الثقافات و الخبرات و المعلومات بين السائح و المجتمع المضيف، و الذي يمكن أن نطلق عليه مصطلح «الحوار بين الحضارات».[3]

---

[2] آمنة أبو حجر، **الجغرافيا السياحية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2011، ص 233.

[3] زيد منير عبوي، **السياحة في الوطن العربي دراسة لأهم المواقع السياحية العربية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2008، ص 47.

المطلب الرابع: السياحة و التنمية البيئية

إن الهدف من دراسة العلاقة بين البيئة و السياحة، هو أن تكون السياحة وسيلة للحفاظ على نقاء البيئة و تحسينها، فالموارد السياحية هي من مكونات البيئة في المنطقة [1]، فنوعية البيئة تحدد طبيعة السياحة، فلا وجود مثلا لسياحة التزحلق على الثلوج في بلد أو منطقة تتميز بمناخ صحراوي، و لا يمكن تطوير سياحة من نوع رفيع في بيئة غير نظيفة أو تفتقد للجمال الطبيعي و المعماري، فالسياحة تؤثر على البيئة عن طريق تدخل الإنسان قصد إستغلالها لأغراض سياحية، و هذا ما يساهم سواء في تحسينها أو تدهورها، الأمر الذي دفع معظم البلدان و الهيئات الدولية المتخصصة تنادي بضرورة وضع سياسات تنموية مستدامة للسياحة من أجل تفادي الإستغلال المفحش للبيئة و الحد من تدهورها.

كما يمكن للسياحة أن تثمن بعض المناطق غير اللائقة أو المتدهورة عن طريق تنظيف محيطها ة تهيئتها و تطويرها ببرامج إستثمارية سياحية، تأخذ بعين الإعتبار الطابع المحلي و الفن المعماري التقليدي، و الجانب الجمالي كالتشجير و إنجاز المساحات الخضراء،...إلخ.[2]

و بالتالي فالسياحة كأي قطاع إقتصادي آخر يعتمد في إنتاج الخدمات السياحية على الموارد الطبيعية، و من الملاحظ أن غالبية عناصر السياحة ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالموارد البيئية [3] ، و نتيجة للتطور التكنولوجي الكبير مع بداية القرن الواحد و العشرين و ما

صاحبه من تطور في حركة السياحة، و كان من نتائج هذا التقدم سواء تكنولوجيا أو سياحيا ظهور ما يسمى بتلوث البيئة، فكلما زادت حركة السياحة بأعدادها الهائلة مستخدمة وسائل النقل المتنوعة، زاد تلوث الهواء و ازدادت نسب الضوضاء، ففي السابق كانت السياحة تنتج خدمات ذات جودة عالية لكن على حساب

(1) رعد مجيد العاني، **الإستثمار و التسويق السياحي، الطبعة الأولى**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2008، ص 177.

(2) صالح موهوب، مرجع سبق ذكره، ص 37 و 38.

(3) حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

البيئة و الموارد الطبيعية، أما اليوم فإن السياحة الخضراء (ثقافة المحافظة على البيئة) في غطار مبدأ الممارسة الأفضل تنطوي على إتباع نظام متكامل يشتمل على إدارة البيئة كجزء لا يتجزأ من العمليات التي تقوم بها المؤسسات السياحية، حيث يرى بيغرام أن صناعة السياحة اليوم ملتزمة بهذا النظام المتكامل و حريصة على ترسيخه في إطار ميثاقها.(1)

و يكمن دور السياحة في التنمية البيئية من خلال ما يلي: (2)

-يساهم التخطيط السليم و الجيد للسياحة على تمويل الحفاظ على الموارد الطبيعية و على البيئة الصالحة للحياة البرية و البحرية، بإعتبارها مشوقات مطلوبة من السياح.

-تحسين نوعية و مستويات البيئة، لأن نظافة و نقاء البيئة التحتية الجيدة من أهم شروط البيئة السياحية.

-نشر الوعي البيئي لدى السكان المحليين· بأهمية البيئة و ضرورة حمايتها خاصة بعد الأضرار البالغة لها نتيجة ممارسات الأفراد من جهة و ممارسات الشركات و المصانع من جهة أخرى، و بالتالي بدأ الوعي و العمل الميداني في التزايد من أجل العمل على إنقاذ البيئة و إستدامتها للأجيال القادمة، و تجسد ذلك في ثقافة متكاملة تتمثل في الثقافة البيئية لدى الأفراد

إنعكست في الجانب السياحي في ما يسمى بالسياحة البيئية ، و بالتالي يعتبر النشاط السياحي وسيلة لرفع الوعي بأهمية الطبيعة و نشر التوعية بين السياح و أصحاب المشاريع و الحكومة و السكان المحليين، إضافة إلى توليد الأموال التي تساهم في المحافظة على الطبيعة و البيئة، و بذلك تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد السياحية.[3]

---

[1] مراد زايد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] للمزيد ينظر: رعد مجيد العاني، مرجع سبق ذكره ، ص 177.

[3] حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

أما عندما لا يتم تخطيط السياحة بشكل مناسب، فإن عدة تأثيرات سلبية يمكن أن تحدث أبرزها: [1] رعد مجيد العاني، مرجع سبق ذكره.

-تلوث الماء و الهواء و الصوت نتيجة لمختلف الأنشطة السياحية.

-تشويه المعالم الطبيعية و الأثرية بسبب عدم معالجة مخلفات الزوار و السياح و سلوكاتهم البيئية أحيانا اتجاه الأملاك العامة (كقطف الزهور و المزروعات، إشعال النيران، جمع الأصداف أو المرجان،...).

-زحام السير و كثافة المرور في المواقع السياحية و عدم تحديد طاقة الإستيعاب.

إستنتاجا مما سبق يمكن القول بأنه على الرغم من الآثار الإيجابية التي تتركها السياحة على مختلف الجوانب الإجتماعية و الثقافية و البيئية، إلا أن لها آثار سلبية نذكر منها مايلي: [2] حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره.

1-التحولات الإجتماعية:حيث أن النشاط الإقتصادي يتطلب الإهتمام بالمناطق السياحية المختلفة و تنميتها و إعدادها لإستقبال السياح بما في ذلك أماكن الإقامة المختلفة(قرى سياحية و فنادق و منتجعات)، و يتولد عن ذلك قيم و تقاليد جديدة و غير مألوفة بصورة سريعة و مفاجئة بالنسبة

لسكان هذه المناطق تختلف عن موروثاتهم الحضارية و الإجتماعية التي نشأوا و تربوا عليها مما يؤدي إلى تحولات و تغيرات جذرية.

2-إنتشار عوامل الفساد و التدهور الإجتماعي و الثقافي: تعاني بعض الدول من إنخفاض مستويات المعيشة و نقص الإمكانيات المتاحة في الوقت الذي يتوافد إلى الدول أنماط مختلفة من السائحين بعاداتهم الإستهلاكية و قدراتهم المالية، مما يؤدي إلى اتجاه نسبة من أبناء هذه الدول إلى محاولة تحقيق مكاسب مادية سريعة و إن كانت بوسائل غير مشروعة، فتظهر عند كافة الوسطاء و المستغلين للسائح في مختلف المجالات و المروجين لبعض صور الإنحراف تحت مسميات متعددة مثل التسلية و الترفيه و المتعة.

(1) للمزيد ينظر: رعد مجيد العاني، مرجع سبق ذكره ، ص 178.

(2) للمزيد ينظر: حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

3-التصادم الثقافي: تتعارض و تختلف الأفكار و الأساليب الغالبة في المجتمع و القادمة من الخارج نتيجة لسلوك بعض السائحين و تصرفاتهم التي لا تعبر بالضرورة عن أسلوب حياتهم اليومي في بلدانهم و إنما يرجع ذلك لأسباب منها الميل إلى حب المغامرة و حب الإستطلاع، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة ضيق أفراد البلد المضيف و رفضهم للسياحة ، كما أن الرحلة السياحية بالنسبة للسائح بمثابة تجربة مؤقتة لفترة محدودة، تبعده عن الإلتزام بالقيم و العادات الخاصة بدولته مما يولد لديه رغبة في تجربة كل ما هو جديد (تناول المخدرات و غيرها)، و يساهم في ذلك غياب الوعي لدى السائحين و عدم إيمانهم بثقافة المجتمع المضيف.

أما من الناحية الآثار السلبية على البيئة، نذكر مايلي: (1)عامر عيساني، مرجع سبق ذكره.

-الإضرار بالمواقع التاريخية و الأثرية نتيجة غياب الرقابة، مما يؤدي إلى ظهور الممارسات الضارة بهذه المواقع، و منها على الخصوص السرقات و تهريب بعض الآثار.

-الإستعمال غير العقلاني للأرض،فالتوسع في تشييد البنى التحتية للأنشطة السياحية أدى إلى إمتداد هذه المشاريع إلى الأراضي الزراعية و إلى مناطق ذات تنوع نباتي و حيواني نادر.

-إبادة الكثير من الحيوانات البرية (كما هو الحال في الإبادة الوحشية الكبرى للعديد من حيوانات إفريقيا بفعل سياحة السفاري).

[1] للمزيد ينظر: عامر عيساني، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

المبحث الثاني:إسهامات السياحة في التنمية على المستوى المحلي في الجزائر

للسياحة دور فعال و حيوي في التنمية المحلية، إذ أنه من غير الممكن أن تزدهر السياحة إلا إذا أشركت السكان المحليين من خلال المساهمة في القيم الإجتماعية مثل التعليم و الإدارة المحلية المعززة في حين لا يمكن التحدث عن تنمية سياحية حقيقية إذا كان من نتائجها إلحاق الضرر بقيم المجتمعات المحلية و ثقافتها.

قد إرتأينا أن نتحدث - بصفة مختصرة - عن السياحة و آثارها على التنمية المحلية في الجزائر كتمهيد للفصل التطبيقي للموضوع، إذ سنتطرق للعائدات المالية المترتبة عن القطاع السياحي و أثرها على التنمية المحلية بالإضافة إلى اليد العاملة و دور الصناعة التقليدية في دعم القطاع السياحي، فضلا عن دور الإستثمار السياحي في التنمية المحلية، و أخيرا دور الجماعات المحلية في إستغلال الموارد السياحية لغرض تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: العائدات المالية المترتبة عن القطاع السياحي و أثرها على التنمية المحلية

تجسيدا لإهتماماتها بالجانب السياحي و إيمانها بأهميتة و دوره في التنمية المحلية، لازالت الهيئات الرسمية الجزائرية توفر الوسائل التنظيمية و القانونية بغرض التحكم أكثر في هذا القطاع و إعتبار بعض الرسوم و الضرائب المطبقة على النشاطات السياحية مثل رسم الإقامة و رسم المكان (Droit de place, taxe de séjour)، قامت وزارة السياحة بالإشتراك مع وزارة الداخلية على إعادة إحياء رسم الإقامة الذي كان موجودا منذ 1966، لكن دون أن يكون له الأثر الظاهر على مالية البلدية أو الولاية، و لذلك عكفت الهيئتين على دراسة هذا الملف و أولت له كل الأهمية، إذ شرعت في تأسيس رسم الإقامة من خلال قانون المالية لسنة 1998 في المواد 59-65، و اتبعت بعدة نصوص تنظيمية، من بينها المرسوم التنفيذي رقم 370/98 المؤرخ في 23 نوفمبر 1998، المتعلق بتصنيف البلديات أو التجمعات البلدية في محطات مصنفة.

هذا المرسوم أعطى البلديات أو تجمعات البلديات المصنفة كمحطات سياحية، مناخية هيدرو معدنية إستجمامية أو مختلطة إمكانية أن تؤسس ما إسمه "رسم الإقامة"، و يجب على هذه البلديات المصنفة أن تعلن إنشاء هذا الرسم بمداولة المجلس الشعبي البلدي الذي يحدد إضافة إلى ذلك نسبة الرسم التي لا تتعدى الحدود المبينة في المادة 63 من قانون المالية لسنة 1998

كما أن هذه البلديات المصنفة مطالبة بتهيئة الظروف الملائمة لممارسة النشاط السياحي، ففي مجال الإيواء على سبيل المثال فهي مطالبة بالحيازة على مؤسسة للإيواء عمومية أو خاصة على الأقل مصنفة نجمة واحدة، و مطعم أو مؤسسة مماثلة من نفس الفئة، و كذا الحيازة على مكان

للتخييم، أما في مجال التنشيط و الإستقبال و الترفيه، فإن البلديات المصنفة في المرسوم السابق الذكر مطالبة [1] بـ:

-إعداد برمجة دائمة و متنوعة للتنشيط الثقافي،

---

[1] غوثي بومدين زياني، مكانة السياحة في ظل المعطيات الإقتصادية العالمية الجديدة، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1999-2000، ص 64.

-ترقية إنشاء المتاحف،

-ضمان فتح دائم للمحلات الأساسية (محطات البنزين، مستودعات،...إلخ)،

-تهيئة أماكن للرياضة و المسالك،

-أما في مجال البيئة فهي مطالبة بـ:

-حماية و ترقية الممتلكات الثقافية و السياحية للبلدية (صيانة، إضاءة،...إلخ)،

-صيانة المنشآت السياحية و السهر على نظافتها،

-الحيازة على شبكة نقل مصانة،

-الحيازة على وسائل إتصال هاتفي و تلغرافي يمكن إستعمالها من طرف السياح.

و في الأخير أكد محتوى هذا المرسوم على أن هذا الرسم يكون مخصص بصفة تامة لتثمين المعالم التاريخية و الطبيعية و إعادة الإعتبار للنشاط السياحي المحلي، و عليه يمكن إستخلاص، أن للمالية المحلية (مالية الجماعات المحلية البلدية /الولاية) أثر مالي مباشر يساهم بصورة مباشرة أيضا في التنمية المحلية و ذلك من خلال الموارد لمالية التي تقوم بتحصيلها.

المطلب الثاني: اليد العاملة في القطاع السياحي كأهم عنصر للتنمية المحلية

يعتبر القطاع السياحي-كما سبق الذكر- من بين القطاعات المعروفة بإنشائها لمناصب الشغل بالنظر لطبيعة النشاط و نوعية الخدمة المقدمة التي تتطلب يد عاملة.[1]

و بالنسبة للحديث عن الجزائر، فقد كان للقطع السياحي الدور الفعال في إنشاء مناصب شغل فصلية في قطاع السياحة و خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أصبح يشكل موسم

---

(1)غوثي زياني بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 65

الإصطياف فرصة لإحداث مناصب شغل في العديد من النشاطات مثل التنظيف، الحراسة، الإطعام، النقل،...إلخ، فقد قدر عدد هذه المناصب سنة 1999 بـ: 13052 أي زيادة 1.752 منصب عمل مقارنة بالنسبة لسنة 1998، حيث سجل في تلك الفترة، أن أكبر عدد في مناصب الشغل كان في ولاية بجاية بنسبة 25 بالمائة (1)، أما فيما يتعلق بتطور عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري نجد أن هناك تزايد ملحوظ ، و هو ما يوضحة الجدول التالي:

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2011
عدد العمال (الوحدة:ألف عامل)	82	95	103	165	172	193.9	204.4	320	344

المصدر: عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص91.

و بالتالي ما يمكن ملاحظته هو أن هناك تطور و تصاعد في إجمالي عدد العمال المشتغلين في المجال السياحي، و هو ما يؤكد مساهمة السياحة في خلق مناصب الشغل.

المطلب الثالث: دور قطاع الصناعة التقليدية في دعم القطاع السياحي

إن الصناعة التقليدية و السياحة علاقة متبادلة، إذ يلعب قطاع الصناعة التقليدية دورا مهما في تحسين المداخيل السياحية، فالسائح يبحث دائما عن أخذ منتوج تذكاري يعكس ثقافة البلد الذي زاره، و الصناعة التقليدية و الفنية التي تتوفر عليها الجزائر تجعل السياحة الثقافية أكثر إنتعاشا خاصة في موسم الإصطياف، حيث يكتسي دور الصناعة التقليدية في ترقية السياحة نفس الأهمية التي يحظى بها القطاع السياحي في تسويق المنتج التقليدي، و يوضح لنا الجدول أدناه دور هذا القطاع في دعم القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990 إلى غاية 2002):

[1] غوثي زياني بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 67.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
المداخيل (مليون دولار)	105	84	74	73	94	32	45	28	74	80	96	100	103

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول، هو تراجع المداخيل بالعملة الصعبة في بداية سنوات التسعينات، ثم عرف تطورا ملحوظا إبتداء من سنة 1998، و يمكن إرجاع هذا الإنخفاض في المداخيل السياحية في الجزائر إلى تراجع تدفق السياح الأجانب، فقد سجل تراجع إجمالي قدره 35 في المائة في عدد السياح المتوافدين، و هذا يرجع لعدة أسباب منها:

-الأوضاع الأمنية التي عاشتها البلاد خلال العشرية السوداء،

-موسمية النشاطات السياحية الجزائرية،

-نقص قدرات الإستقبال ذات المستوى العالي،

-نقص نشاطات الصناعة التقليدية في تلك الفترة.[1]

و بالتالي تعتبر الصناعات التقليدية من أهم المشروعات الصغيرة التي تعمل على خلق الثروة و المساهمة في التنمية المحلية و الوطنية، و بالتالي هناك ترابط عضوي و مفصلي بين الصناعات التقليدية و السياحة، فالصناعة التقليدية تلعب دورا مهما في تدعيم و ترقية القطاع السياحي، فهي تمثل 10 في المائة من إيرادات السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة، فالسائح عند عودته لبلده مقتنيا المنتوجات التقليدية يكون قد نقل صورة و تذكارا عن تلك المنطقة أو البلد الذي زاره، و من هنا يعتبر المنتوج التقليدي مرآة عاكسة للبلد أو المنطقة التي زارها السائح، و السبيل الوحيد الذي يصل الحرفي التقليدي

[1]جليلة بن العمودي، إستراتيجية تنمية الصناعات التقليدية و الحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010 دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي SPL بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص إقتصاد و تسيير المؤسسة، جامعة ورقلة، سنة 2011-2012، ص 56 و 57.

المحلي بالمستهلك الأجنبي هو المنتوج التقليدي المصَدّر، و الذي يعبر عن ثقافة المنطقة و يعطي صورة عن البلد المنتج لهذه السلعة مما قد يعتبر ترويجا غير مباشر للمنطقة أو البلد الأصلي للمنتوج.[1]

المطلب الرابع: دور الإستثمار السياحي في التنمية المحلية

عرفت المنظمة العالمية للسياحة الإستثمار في السياحة كما يلي:"التنمية الإستثمارية للسياحة تلبي إحتياجات السياح و المواقع المصنفة إلى جانب حماية و توفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، و يتحقق معها التكامل الثقافي في العوامل البيئية و التنوع الحيوي و دعم نظم الحياة ".[2]

و منه فالإستثمار السياحي هو عبارة عن إستثمار مادي مباشر، يتمثل في إقامة منشآت سياحية وظيفتها الأساسية تقديم خدمات للسائحين (الإقامة، المأكل، النقل،...إلخ)، و ذلك في إطار القوانين المحلية و الدولية مقابل أجر محدد، و قد ترجم هذا الإهتمام الشديد بقطاع السياحة في كثير من الدول في شكل تشجيع للإستثمار السياحي من خلال التسهيلات المتنوعة التي تقدمها لهذه الإستثمارات، إضافة إلى مساهمة هذه الدول في تكاليف إنشاء الخدمات اللازمة للمشروعات السياحية كتمهيد الطرق و إنشاء الشبكات الخاصة بالمياه، و الكهرباء و الإتصالات، و ذلك لما لهذه الإستثمارات من أهمية في تنمية إقتصاديات الدول[3]

و عوائد الإستثمار السياحي تنعكس على المجتمع المحلي، و على السلطات المحلية أن تعمل على توزيع معظم تلك الفوائد على أوسع شريحة من السكان المحليين، و بذلك

يصبح أولئك السكان عنصرا داعما لتحقيق شروط الإستثمار للسياحة.[4]

---

[1]عبد القادر بوري، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر "السياحة بالجنوب الغربي"، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006، ص 127.

[2] فاتح بلقاسم أولاد الهدار، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[3] الإستثمار السياحي ، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.ouargla30.com ،أطلع عليه يوم:2015/07/23.

[4] فاتح بلقاسم أولاد الهدار، مرجع سبق ذكره، ص 74.

و بالنظر إلى واقع مناخ الإستثمار السياحي في الجزائر، لازال هذا النشاط بعيدا عن مواكبة إحتياجات السوق في ضوء ما تملكه الجزائر من مقومات سياحية، حيث تركزت حتى الآن المشاريع السياحية في عدد قليل من المدن الرئيسية، بينما بقيت مناطق كثيرة بمنأى عن قيام مشاريع و إستثمارات سياحية فيها، لكن رغم ذلك و حسب المختصين فإن الجزائر التي كانت في سنوات السبعينات مقصدا سياحيا عالميا هاما، ستسترجع مكانتها بشكل كبير و متميز، خاصة و أنها مدرجة حاليا حسب المنظور السياحي في خانة الوجهات السياحية غير المكتشفة، هذا المنظور الذي يأخذ بعين الإعتبار توجه السياح إلى إختيار الوجهات الجديدة غير المكتشفة، و هو ما من شأنه، إعطاء الجزائر درجة إمتياز في إستقطاب السياح العالميين و ربما تتصدر قائمة الدول السياحية.[1]

[1] فاتح بلقاسم أولاد الهدار، مرجع سبق ذكره ، ص 83 و 86.

المطلب الخامس: الجماعات المحلية و إستغلال الموارد السياحية لغرض تحقيق التنمية المحلية

إن تطبيق اللامركزية في تسيير شؤون الدولة يجعل للجماعات المحلية دور كبير في تجسيد طموحات أفراد المجتمع من خلال الإهتمام بتطلعاته و ظروفه في ظل واقعه المحلي، و إنطلاقا مما يملكه من موارد في حيزه المحلي، و تأتي الجماعات المحلية أساسا من البلدية في ولوجها إلى الإهتمام و السعي وراء تحقيق التنمية المحلية، و هذا بإجتماع عدة عناصر و شروط إنسانية، إنطلاقا من العنصر البشري فالمادي و المالي، و تسعى الجماعات المحلية إلى البحث عن مصادر تمويل مختلفة وفق ما تزخر به المنطقة في شتى القطاعات الإقتصادية من صناعة و زراعة و صيد بحري و سياحة، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا هاما تجعل للجماعات المحلية مصدرا هاما لتمويل مختلف مشاريع التنمية، و هذا إنطلاقا مما تملكه هذه المناطق من مواقع جذب سياحي تستقطب السياح داخليا و خارجيا، و إشراك الفرد و إحساسه بمسؤولية كبيرة و مساهمته الفعالة في تحقيق هذا المبتغى و المتمثل في كسب أكبر عدد من السياح، ينبغي أن يولد لدى الفرد ثقافة سياحية بالمحافظة على الإرث الكبير بالإضافة إلى كيفية خدمة السائح.

و يوضح لنا المخطط التالي دور الجماعات المحلية في المساهمة في إستغلال الموارد السياحية لتحقيق التنمية المحلية المنشودة [1]:

---

[1] محمود قرزيز، **واقع القطاع السياحي في الجزائر و دوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية**، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.9alam.com، أطلع عليه يوم: 2015/07/24.

الجماعات المحلية ← أشخاص مؤهلين، ثقافة تسييرية رائدة

+ +

المجتمع المحلي← خلق و فتح مطاعم، مقاهي، نوادي في ظل منافسة خدماتية

+ +

صنـــاعـــة تقليـــديـــة

+ +

الثقافة السياحية ← الوعي بضرورة خدمة السياحة و السائح

+ +

مواقع سياحية ← آثار سياحية جبلية، سواحل، سياحة صحراوية،...إلخ

↓ ↓

موارد مالية ← رأسمال مشاريع السياحة

↓ ↓

تنمية محلية ← ترويج المنتوج المحلي، تعبيد الطرق، بناء المدارس و بناء المساكن = فرص عمل

= تحسين ظروف و مستو معيشة الأفراد في الحيز المحلي

↓ ↓

تنمية وطنية ← تحقيق لا مركزية في تنفيذ خطط التنمية

و المساهمة في بلوغ تنمية وطنية و هدف برنامج التنمية الوطنية.[1]

في هذا السياق يسهر المجلس الشعبي البلدي على تطبيق القوانين و الأنظمة الرامية لإزدهار النشاط السياحي في الدولة، و ينشىء المقاولات و الهيئات المحلية ذات الطابع السياحي، كما يضطلع ذات المجلس الشعبي بمسؤولية المحافظة على الأماكن و المعالم السياحية في البلدية، و العمل على إستثمارها للحدائق و المتاحف، الآثار التذكارية و الحمامات العلاجية المعدنية، و كذا ترقية مناطق الإستجمام و العلاج و الراحة، و للبلدية

---

[1] محمود قرزيز، مرجع سبق ذكره.

كامل المبادرة في إتخاذ الإجراءات التي من شأنها تشجع و توسع من قدرتها السياحية و تشجع المتعاملين المعنيين على إستغلالها.[1]

و يمكن القول بأن الجزائر أدركت أهمية السياحة في التنمية المحلية إبتداء من الثمانينات بعد إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني، و إعادة النظر في مبدأ اللامركزية و عدم التركيز، حيث تضمنت النظرة الجديدة للإقتصاد الوطني محاور عدة أهمها: [2] غوثي زياني بومدين، مرجع سبق ذكره.

-التوزيع الجغرافي لعملية الإنتاج الوطني،

-إيقاف نزوح و هجرة بعض المناطق المحرومة،

-التوزيع المتساوي للسكان على التراب الوطني،

-عقلنة التسيير الحضري،

-إدماج الواقع الريفي في التنمية الوطنية،

-توازن التموين و الإستهلاك،

و كان ينتظر من خلال هذه المحاور تحقيق توازن إقتصادي و إجتماعي جهوي، و بذلك فقد تم إعادة النظر في الوسائل القانونية و التنظيمية التي تسير النشاط السياحي و إعادة الإعتبار لمناطق التوسع السياحي بوضع سياسة جديدة ركزت على ضرورة إستغلال الثروات السياحية من خلال التهيئة العمرانية، و ذلك بغية وضع الأسس لهياكل قاعدية سياحية، و ذلك من خلال فتح طرق و معابر و إيصال الماء و حفر الآبار و إيصال الكهرباء و الغاز، و بالتالي لا شك أن كل هذه العمليات سوف يكون لها أثر واضح على التنمية المحلية سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة كالحد من البطالة بإستعمال اليد العاملة المتواجدة محليا سواء قبل أو بعد إقامة المشروع السياحي أو أثناء إستغلاله.

---

[1] بن عثمان شويح، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص القانون العام، جامعة تلمسان، سنة 2010-2011، ص 91.

[2] للمزيد ينظر: غوثي زياني بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 63.

إستنتاجات الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الترابط بين التنمية السياحية و التنمية الإقتصادية من خلال مساهمة السياحة في الدخل الوطني و تحسين ميزان المدفوعات و توفير العمالة و إعادة توزيع الثروة و الدخل و غيرها، هذا من جانب الآثار المباشرة، أما من ناحية الآثار غير المباشرة فهي تساهم في التنمية على سوق بعض السلع و تنمية المرافق الأساسية و تنشيط الإستثمار الوطني و الأجنبي، فضلا عن دور التنمية السياحية و التنمية الإجتماعية، ذلك كون أن السياحة كآلية لمكافحة الفقر و محرك للتقدم الإجتماعي، و دورها في تحقيق الإستقرار الإجتماعي و السياسي، إلى جانب ذلك مساهمة السياحة في التنمية الثقافية من خلال تنمية الثقافة السياحية و النمو الحضاري و التبادل الثقافي، فضلا عن دورها في التنمية البيئية.

أما فيما يتعلق بمساهمات السياحة في التنمية المحلية الجزائرية، فالعائدات المالية الناتجة عن القطاع السياحي لها دور فعال في التنمية المحلية، كما أن القوى العاملة أهم عنصر للتنمية المحلية، كما أن عوائد الإستثمار السياحي تنعكس على المجتمع المحلي من خلال توزيع الفوائد على أوسع شريحة من السكان المحليين.

الفصل الثالث

دراسة ميدانيــة حول:

دور الحمامات المعدنية في دعم مسار التنمية المحلية في ولاية سعيــدة

مقدمة الفصل :

بعدما تحدثنا في الفصلين السابقين عن السياحة و التنمية المحلية و دراسة التداخل و الترابط بينهما، سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية لواقع و آفاق الحمامات الإستشفائية المعدنية في ولاية سعيدة و هي تعتبر من بين الولايات الجزائرية المرشحة لإحداث طفرة تنموية سياحية بحكم ما تمتلكه هذه الولاية من موارد طبيعية و بشرية، و كذلك لما تتمتع به الولاية من خصوصيات طبيعية و ثقافية تثري عرضها السياحي، و بالتالي سنتعرض في هذا الفصل إلى مبحثين، الأول هو تقديم عام حول مدينة سعيدة، و ذلك بإعطاء نبذة تاريخية عن الولاية و موقعها و حدودها الجغرافية، كما سنتعرض إلى تعريفات الحمامات المعدنية، إضافة إلى هياكلها و منشآتها من فنادق و مطاعم و أجنحة طبية و غيرها، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى دور الحمامات المعدنية في تحريك عجلة التنمية المحلية بالولاية من النواحي الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و البيئية.

المبحث الأول: تـعريف بولاية سعيدة

إن الحديث عن التنمية في إقليم أو منطقة ما، تقتضي دراسة موقعها الطبيعي و تتبع مسارها التاريخي، بالإضافة إلى إبراز ما تتوفر عليه من إمكانيات و موارد طبيعية و بشرية تجعل من التنمية شيئا ممكن التحقيق.[1]

المطلب الأول:لمحة تاريخية و تعريفية عن مدينة سعيدة

لقد عرفت منطقة سعيدة تواجد الإنسان منذ عصور ما قبل التاريخ، و شهد على ذلك محطات عديدة مثل المغارات، المخابئ و الرسومات الصخرية، مثل تلك المتواجدة بمنطقة تيفريت و عين الحجر، عين المانعة، كونها ملتقى ممرات طبيعية تميزها مجاري المياه المتواصلة و مساحات غابية شاسعة و متنوعة، و أقام بها الإنسان منذ أكثر من 15 ألف سنة، و قد كان يعيش تحت الصخور و في المغارات كمغارة "الإنسان" التي توجد بالضفة الشمالية لمصب واد سعيدة، و تم إكتشافها عام 1891، و حسب الدراسات فإن هذه المغارة تعود إلى العصر الحجري الوسيط، كما توجد بمنطقة تيفريت 30 كلم شرق سعيدة مغارة أخرى تعود إلى العصر الحجري الحديث ، و حسب ابن خلدون يعتبر البرابرة أول سكان سعيدة، و قد مرت على سعيدة العديد من الحضارات منذ عصور ما قبل الميلاد، حيث في القرن الثالث ميلادي أحتلت من طرف الرومان (آثار ليماس سبتريم سيفر) بدوار بنيان تيفريت (بلدية عين السلطان) و بقايا لوكوا بقرية المعاطا (بلدية يوب) و آثار أخرى بعين بالول (بلدية أولاد إبراهيم)، و قد كانت سعيدة في ذلك العصر منطقة زراعية قوية.(2)

و في الفترة الممتدة ما بين القرنين الرابع و السادس، سجلت مقاومات عنيفة من طرف السكان الأصليين ضد الإحتلال الروماني و تحطيم هذا النظام على يد الغزو الفينيقي.

أما عام 429 ميلادي فقد إحتلها الوندال، و في القرن السابع ترسخت المسيحية في المنطقة مع الجداريين الفرنديين، و معني جدارين هم المدافعون عن الله و هم البرابرة المسيحيون.

---

[1] فؤاد أبركان، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2] مطويات مديرية السياحة لولاية سعيدة.

لقد دخل الإسلام إلى منطقة سعيدة حوالي سنة 700 ميلادي في فترة حكم الدولة الأموية، ثم أصبحت تابعة لحكم الرستميين (بين سنتي 776 ميلادي ،908 ميلادي)، ثم حكمها المرابطين منذ سنة 1080 ميلادي، بعد ذلك حكمها الموحدون و من بعدهم الزيانيين سنة 1235 ميلادي، و كانت منطقة سعيدة قديما تسمى بـ " قرسيف" و بقي هذا الإسم منذ ما قبل العهد الإسلامي إلى غاية عهد حكم الفاطميين.

و كانت سعيدة منطقة إسلامية تحت إمامة حكم " تاهرت" في القرن الثامن ميلادي (704-858 ميلادي)، ثم تتالت عدة أسر مالكة على المنطقة إلى غاية مجيء قبائل بني هلال الذين أسسوا بها مذهب اليعقوبية بحيث سميت "العقبان".

و في حدود سنة 1150 ميلادي، كانت منطقة سعيدة تابعة لمملكة عبد الوحيد المتواجدة بتلمسان، و في منتصف القرن 15 ميلادي، بدأ التواجد التركي و تحولت منطقة سعيدة إلى قوة إغالكية تحت سيطرة باي معسكر (1701 م-1791 م).

وبعد دخول الإحتلال الفرنسي بالجزائر العاصمة سنة 1830 بالمرسى الكبير و وهران في جانفي 1831، دخلت القوات الكولونيالية إلى معسكر سنة 1935، مما دفع الأمير عبد القادر إلى الإستقرار بمدينة سعيدة و إتخاذها كقاعدة عسكرية بالمكان المسمى بسعيدة القديمة (Vieux saida)، حيث أنشأ بها مصنع للأسلحة في 22 أكتوبر 1841. [1]

ووصل الإحتلال الفرنسي إلى سعيدة بعد مقاومة عنيفة من طرف جماعات الأمير عبد القادر بقيادة الآغا بن تامي (ملازم أول)، لجأ بعد ذلك الأمير إلى منطقة الحساسنة حيث واصل المعارك ضد فرق الجنرال(لامور و الكولونيل جيري)، و من أهم معارك الأمير عبد القادر: جبدة في جوان 1843، عين المانعة في 24 أوت و 12 سبتمبر 1843، تيرسين و سيدي يوسف في 22 سبتمبر 1843، جنوب المنطقة مابين 1864 و 1882، و من أهم المعارك الأخرى التي عرفتها المنطقة: معركة الخلايفية، الجبل الأخضر، أولاد خالد، تامسنة، المرجة، أولاد علي، كرسوط و جبل المناورة.

---

[1] مطويات مديرية السياحة لولاية سعيدة.

و حسب الروايات تعود تسمية سعيدة إلى سعيدة الأمازيغية زوجة عبد الله بن الربيع خال المهدي العباس في القرن الثالث الهجري و التاسع ميلادي، و تعود تسمية سعيدة إلى نهر سغير المسمى بـ "سعيد" و الذي بنيت بجانبه مدينة سعيدة في مراحل بني هلال حسب رواية أخرى.

و قد أثبت العلامة عبد الرحمن بن خلدون قدم هذا الإسم، إذ أشار إليه مرة بـ " قلعة سعيدة " و مرة أخرى بـ " إمارة سعيدة ".[1]

---

[1] مطويات مديرية السياحة لولاية سعيدة.

للمزيد حول هذه المعلومات ينظر في ملاحق الدراسة.

المطلب الثاني:الموقع و الحدود الجغرافية (الإمكانيات و المؤهلات السياحية)

تقع ولاية سعيدة في الجهة الغربية من الجمهورية الجزائرية، تتربع على مساحة قدرها 6613 كم^2، بها ستة دوائر و ستة عشر بلدية، و تدخل ولاية سعيدة ضمن إطار ولايات الهضاب العليا الغربية التي تضم (تيسمسيلت، تيارت، سعيدة، النعامة و البيض)، و تتشارك سعيدة في حدودها مع عدة ولايات إذ يحدها من الشمال ولاية معسكر، و من الجنوب ولايتي البيض و النعامة، و من الشرق ولاية تيارت، و من الغرب ولاية سيدي بلعباس، و قد أصبحت سعيدة ولاية سنة 1959.[1]

و تعتبر الولاية ذات مناخ قاري مما يجعل منها منطقة فلاحية باردة شتاء و حارة صيفا[2]

و بحكم موقعها الجغرافي في الجهة الجنوبية الغربية من الوطن، تعتبر ولاية سعيدة مدينة المياه المعدنية منطقة عبور بين الشمال و الجنوب و الشرق و الغرب، ذات إمتزاج تاريخي و طبيعي و ثقافي أخاذ من مغارات تعود لفترة ما قبل التاريخ و التي تتميز برسوماتها الصخرية و آثارها الرومانية كموقع تيمزوين بمنطقة المعاطة التي لا تزال تقف شاهدة على التنوع الحضاري و الإرث التاريخي العريق و الأصيل أصالة قاطنيها.

تتوفر ولاية سعيدة على متاحات طبيعية متناغمة تبرز جليا في جبال الضاية الشامخة و شلالات تيفريت الدافئة و غاباتها الفسيحة، و من أهمها غابة العقبان بمنطقة سعيدة القديمة، و التي تعتبر المتنفس لسكان الولاية بحكم موقعها وسط المدينة، كما تزخر المنطقة بأربعة مناطق للتوسع السياحي ذات تنوع طبيعي و إيكولوجي جذاب و التي تستقطب إستثمارات سياحية هامة و معتبرة من شأنها أن تساهم مستقبلا في تحريك عجلة التنمية و تنشيط التدفق السياحي بالولاية.

تمتزج أهازيج الفلكلور المحلي الذي تزخر به الولاية من رقصة "العلاوي" و "قرقابو"، و

---

[1] مطويات مديرية السياحة لولاية سعيدة.

[2] ولاية سعيدة، ، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:http://ar.wikipedia.org، أطلع عليه يوم 2015/07/26.

بالمواسم السنوية ذات الطابع الدينية (الوعدة)، و التي تنتشر عبر كل بلديات الولاية و

تستأثر إعجاب أهالي المنطقة و قاصدي الولاية، و من بين هذه المواسم: موسم مولاي الطيب، و سيدي بلال و سيدي الحاج عبد الكريم،...إلخ

فضلا عن ذلك تزخر الولاية بإرث لا بأس به في مجال الصناعات التقليدية، حيث تعرف الولاية بمنتوجاتها التقليدية المختلفة، و التي كانت ترتكز أساسا على مواد أولية محلية منها على وجه الخصوص: الحلفاء، الطين، الجلد، الخشب و الصوف، و من بين أهم المنتوجات التقليدية المحلية: صحون الكسكسي الطينية، الجرة الخاصة بتخزين ماء الشرب، صناعة الفراش كالزربية و صناعة البرنوس و الجلابة، إضافة إلى صناعة السروج و مستلزمات الفارس، و غيرها من الصناعات التقليدية.

كما تتوفر الولاية على خمسة مؤسسات فندقة معدة للإستقبال و الإيواء و ثمانية وكالات للسياحة و الأسفار و التي تعمل جاهدة على تقديم أجود الخدمات للوافدين إليها و المساهمة في الترقية و الترويج للمقصد السياحي للولاية، فتنوع ثرواتها المائية من مياه معدنية (ماء سعيدة) و جوفية (الشط الشرقي) و مؤسساتها الحموية الهامة (حمام ربي، سيدي عيسى و حمام عين السخونة)، كلها مؤهلات تجعل الولاية قبلة و وجهة للسياحة الحموية، و بالتالي فإلى جانب التنوع الطبيعي من مناخ و جبال و وديان و غابات و مناطق سهبية، و كذا الإمكانيات الثقافية، كلهل تستدعي الإهتمام و تشكل فرص أكيدة للإستثمار السياحي.[1]

و يوضح الجدول التالي القدرات و الإمكانيات السياحية لولاية سعيدة:

---

[1] مطويات مديرية السياحة لولاية سعيدة.

المطلب الثالث: الحمامات الإستشفائية في ولاية سعيدة

لما نذكر إسم ولاية سعيدة يتبادر لأذهاننا مدينة المياه و عاصمة الحمامات المعدنية، فالولاية غنية بمنابعها العذبة، أهمها منبع سعيدة المشهور وطنيا و دوليا، و الذي جعل تسمية المياه المعدنية بالوطن مقترنة بإسم سعيدة، أما الحمامات فهي كذلك تكسب المنطقة شهرة، و أهمها: حمام ربي، حمام سيدي عيسى و حمام عين السخونة.[1]، و قبل التعرض إلى هذه الحمامات بشيء من التفصيل، سنتطرق أولا إلى تعريف مياه الحمامات المعدنية حسب القانون الجزائري.

أولا:تعريف مياه الحمامات المعدنية و إستغلالها:

تعرف مياه الحمامات المعدنية حسب منطوق المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 94-41 المؤرخ في 29 يناير 1994، المتضمن تعريف مياه الحمامات المعدنية و تنظيم حمايتها و إستغلالها، بأن:" مياه الحمامات المعدنية هي مياه مجذوبة إنطلاقا من نبع طبيعي أو بئر محفورة، و يمكن أن تكون لها خاصيات طبية نظرا لعناصرها الخاصة و إستقرار مميزاتها الطبيعية و مكوناتها الكيمياوية".

و حسب المادة الخامسة:" يتمثل الإقرار بمياه الحمامات المعدنية في تقويم مدى أهمية مواردها و معرفة مميزاتها و تحديد خاصياتها الطبية و العلاجية الإستشفائية المطابقة لها"

و تثبت ذلك المخابر المعتمدة وفقا للتنظيم المعمول به.

و أما عن منافعها فقد نصت المادة الثامنة من ذات المرسوم التنفيذي على أنه:" يمكن التصريح بأن منابع الحمامات المعدنية ذات منفعة وطنية، بقرار من الوزير المكلف بالحمامات المعدنية بناء على طلب من المستغل لها أو بإقتراح من اللجنة التقنية للحمامات

---

[1] مطويات مديرية السياحة لولاية سعيدة.

المعدنية، و ذلك تبعا لما يأتي:

-القيمة الطبية لمياهها،

-منسوب منبجسها،

-قابلية إستغلال موقعها[1]

أما فيما يخص إستغلال مياه الحمامات المعدنية، فقد ورد في المادة الثانية من أحكام المرسوم التنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في أول صفر عام 1428 الموافق لـ 19 فبراير سنة 2007، المحدد لشروط و كيفيات منح إمتياز إستعمال و إستغلال المياه الحموية بأنه:" يمنح الإمتياز لمدة عشرين (20) سنة قابلة للتجديد"

و نصت المادة الرابعة من نفس المرسوم التنفيذي:" يسلم المحيط الممنوح للإمتياز بموجب محضر يوقع حضوريا من طرف الإدارة المانحة الإمتياز و صاحب الإمتياز الذي يرفق به جرد الأملاك المنقولة و العقارية"

و تنص المادة الخامسة بأنه:" يجب أن تباشر أشغال جذب و توزيع المياه الحموية من طرف صاحب الإمتياز في أجل ثلاثة (03) أشهر على الأكثر بعد تاريخ منح الإمتياز".[2]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 94-41، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، الصادرة بتاريخ 25 شعبان عام 1414، ص 07.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 07-69، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 03 صفر عام 1428 الموافق لـ 21 فبراير 2007، ص 13.

ثانيا: لمحة تعريفية عن الحمامات المعدنية في ولاية سعيدة

1-المحطة الحموية حمام ربي: تقع المحطة الحموية "حمام ربي" على بعد 10 كلم شمالا من مركز ولاية سعيدة بمحاذاة الطريق الوطني رقم 06 بإتجاه ولاية معسكر ببلدية أولاد خالد دائرة سيدي بوبكر، تتربع على مساحة تقدر بـ: 01 هكتار منها 3040 م^2 مساحة مبنية و تعتبر هذه المحطة مؤسسة تابعة لمؤسسة التسيير السياحي في تلمسان(EGTT)، و قد كانت بداية إستغلالها بصفة رسمية سنة 1970، و إن كان الإستغلال الفعلي لهذا المنبع الحموي يرجع للفترة الإستعمارية، و هي مستغلة بطريقة عصرية [1]، تعتبر مياه حمام ربي مياه مكبرتة و التي تكون بصيغة SO4، الذي له خصائص علاجية على الجلد و المفاصل و العضلات و الأعصاب و الغضروف،...إلخ.

يزخر محيط منبع حمام ربي بمناظر سياحية و طبيعية، إضافة إلى وجود منطقة للتوسع السياحي و فندق خاص، و مرقد لدى الخواص (مرقد بوعباسي) و مركز للإستجمام و العلاج خاص بفئة المجاهدين.[2]

-التطور التاريخي للمحطة:

-لقد كان الحمام وجودا منذ الحقبة الرومانية، و عند مجيء الإستعمار الفرنسي أطلق عليه تسمية " حمام الربيع"، سميت المحطة المعدنية بحمام ربي نسبة إلى التسمية التي أطلقها المستعمر الفرنسي على المنطقة، إلا أن كتابة الكلمة بالفرنسية Rabie لا ينطق فيها الحرف الأخير، ما دفع السكان إلى قلب التسمية إلى حمام ربي.

-تم إنشاء حمام ربي سنة 1970 في شكل مؤسسة ولائية تابعة للجماعات المحلية في إطار التنمية المحلية آنذاك لما كانت كل ولاية مطالبة بخلق ثرواتها.

---

[1] مطويات مديرية السياحة لولاية سعيدة.

[2] محمد وزاني، تحليل الوضع السياحي لولاية سعيدة (حمام ربي) و تطلعات القطاع بها، مصدر من مديرية السياحة لولاية سعيدة، ص 218.

-في أوت 1997 لما قسمت الدولة إلى 6 مجمعات كبرى حصلت هذه المؤسسة على إستقلالية التسيير في إطار المجمع الغربي الجنوبي (Holding sud ouest)، و لكن مراقبة الدولة تبقى قائمة من خلال محافظي الحسابات.

-في سبتمبر 2000، و بعد تقسيم لدولة إلى ثلاث مجمعات كبرى: شرق، غرب، وسط، تم ضم حمام ربي إلى الغرب في إطار: "SGP"، و هي إختصار لـ:

(Société de gestion des participations de l'état)، كما تبقى رقابة الدولة قائمة.

-20 ماي 2003 أصبح الحمام يسمى "المحطة المعدنية حمام ربي" فرعا تابعا إلى مؤسسة التسيير السياحي تلمسان EGTT، في إطار عقد إكتساب، قامت EGTT بترميم الفرع بداية بالمطعم الذي كان قد أحرق من طرف الإرهاب، و بعدها رممت هذه المؤسسة غرف الإيواء مع المحافظة على الطابع التقليدي لها و الذي يميزها عن باقي الفنادق، ثم الحمامات، بحيث أخذت الترميمات شكل التجديد بتغيير خزف الجدران و الأرضية، بالإضافة إلى التغيير في النظام الداخلي للمحطة و تطوير الوظائف.

-و في مارس 2011، تم إنشاء الجناح الطبي من أجل التدليك الطبي.[1]

---

[1] دراسة حالة فندق الفرسان و المحطة المعدنية حمام ربي، ص 153، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:-dspace.univ-tlemcen.dz، أطلع عليه يوم 2015/09/01.

و تشمل التركيبة الكيميائية لمياه حمام ربي مايلي:

مغنيزيوم: 58.32 مغ/ل

+

كالسيوم: 224.45 مغ/ل

+

الصوديوم: 276 مغ/ل

+

ثاني الكربونات: 335 مغ/ل

+

كلوريد: 426 مغ/ل

+

الكبريتات: 563.34 مغ/ل

و تحتوي المحطة على 60 غرفة إستحمام مقسمة على جناحين منها 30 غرفة إستحمام للرجال و 30 غرفة إستحمام للنساء.

و مياه الحمام تنصح بشكل خاص لعلاج الأمراض التالية:

-الأمراض الروماتيزمية: (هشاشة العظام، إلتهاب المفاصل الروماتيدوي)

-الأمراض العصبية: (عرق النسا، الآلام العصبية)

-الأمراض الجلدية: (الصدفية، الإكزيما، الحكة)

-الأمراض الوريدية: (قرحة الساق)

-الأمراض الهضمية: (إلتهاب المعدة، إعتلال القولون، القنوات الصفراوية).[1]

[1] Fiche technique :l'eau thermale de Hammam Rabbi-Saida,p2

-المحطة الحموية سيدي عيسى: يعتبر حمام سيدي عيسى من بين الحمامات التي تعرف بها ولاية سعيدة، يقع على بعد 13 كلم شمال ولاية سعيدة و على بعد 2 كلم من محطة حمام ربي على الطريق الوطني رقم 06 بإتجاه ولاية معسكر، يتواجد ببلدية سيدي اعمر دائرة سيدي بوبكر، و يتميز بمياهه المعدنية الساخنة التي يرجع مصدرها لبركان قديم كان بمنطقة سيدي اعمر.

إن هذا المنبع الحموي مستغل عن طريق الكراء لأحد الخواص و هو ملك لبلدية سيدي اعمر مستغل بطريقة تقليدية، حيث يتكون من 54 غرفة إستحمام مقسمة بين جناحين، الأول خاص بالرجال و الثاني خاص بالنساء.

3-المحطة الحموية عين السخونة: تزخر بلدية عين السخونة التي تقع على بعد 90 كلم جنوب شرق مركز الولاية بالحدود مع ولايتي تيارت و البيض بإمكانيات سياحية فريدة، تجعل منها منطقة جاذبية للإستثمار، و من بين هذه الإمكانيات الموقع الجغرافي، حيث تقع ما بين ولايتين بالإضافة إلى ولاية الإنتماء.

وجودها ضمن نطاق الشط الشرقي يجعل منها منطقة رطبة بخصائص نوعية أهمها تربية أسماك التيلابيا ذو الخصائص العلاجية، لاسيما أمراض الجلد، و هذه الأسماك تعيش في المياه العذبة، يتم العثور عليها في المياه ذات قيمة PH تتراوح من 5 إلى 11، و درجة حرارة تتراوح ما بين 13.5 درجة مئوية و 33 درجة، كما توفر تدليك طبيعي يساهم في تنشيط الدورة الدموية، و يعتبر من أهم الإكتشافات النادرة في الطب السياحي، و قد تم إكتشاف هذا النوع من العلاج لأول مرة بمنطقة أزمير في تركيا ليعرف إنتشارا فيما بعد في دول شرق آسيا كتايلندا و كوريا الجنوبية ثم في أوربا، أين ظهر في إنجلترا ثم حاليا في فرنسا، [1]، أما في الجزائر فالمكان الوحيد الذي يوجد به هذا النوع من الطب السياحي.

---

[1] مطويات مديرية السياحة لولاية سعيدة.

هو منطقة عين السخونة، كما تحتوي المنطقة على العديد من المسطحات المالحة و المائلة للملوحة، و هي ضمن المناطق الرطبة المصنفة حسب إتفاقية رامسار في 2 فبراير 2001، حيث تأتي في المرتبة الثانية في إفريقيا بعد شط الجريد بتونس، و هي جزء من 26 من المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية، و تأتي في المرتبة 27 في قائمة رامسار للمناطق الرطبة، و تزخر المنطقة الرطبة لعين السخونة بأنواع نادرة من النباتات، بعضها مهدد بالزوال على غرار تلك التي تحتويها الغابة القديمة للصنوبر البحري أو غابة تامارس الرطبة التي تطفو فوق سطح المياه المتدفقة من النبع الحار لعين السخونة، و تتوفر منطقة الشط الشرقي الممتدة داخل ولاية سعيدة على مساحة 12 ألف هكتار على عدد من الحيوانات المستوطنة التي ما فتئت أعدادها تتقلص على مر السنين، كما هو الحال بالنسبة لطائر الحبار و الغزال الجبلي، و من جهة أخرى تعتبر عين السخونة ملجأ مفضلا للعديد من الطيور المهاجرة على غرار النحام الوردي و الحذف، فضلا على طيور الشهرمان و أنواع أخرى من البط البري.

كما تزخر المنطقة بحمامها المعدني الذي تتدفق مياهه بمتوسط 90 ل/ثا، و درجة حرارته 30°، و الذي يختص بمعالجة الأمراض الجلدية، الأمراض التنفسية، و أمراض الروماتيزم ز الأوردة، و يعرف الحمام يوميا و خارج عطلة نهاية الأسبوع ما يقرب 400 زائر، و هذا المنبع مستغل عن طريق الكراء لأحد الخواص، و هو ملك لبلدية عين السخونة و هو مستغل بطريقة تقليدية.

و نظرا لما تتمتع به هذه المنطقة من مقومات سياحية هامة و فريدة مما يجعلها قطبا سياحيا و رافعة للتنمية بالولاية [1].

---

[1] مطويات من مديرية السياحة لولاية سعيدة.

المطلب الـرابــع: منشآت و هياكل الحمامات المعدنية

تضم الحمامات المعدنية بسعيدة العديد من المرافق و المنشآت الفندقية و هياكل الإستقبال التي يستفيد منها المتوافدين عليها ، حيث تعتبر هذه المرافق مصدرا لمداخيل الحمامات المعدينة و ضامن لراحة و رفاهية الزوار، حيث سنتطرق أولا إلى الهياكل التنظيمية ثم نتعرض إلى هياكل الإيواء و الإطعام و الهياكل الخدماتية الأخرى.

1-الهياكل التنظيمية للحمامات:

أ-حمام ربي: يضم حمام ربي 53 عاملا منهم 30 رجلا و 17 إمرأة، و سنوضح الهيكل التنظيمي للحمام كما يلي:

-المديرية

-قسم الإدارة و الوسائل العامة

-قسم المراقبة و التسيير

-قسم المالية و المحاسبة

-قسم التمويل و الإستثمار:

-رئيس فرع المصالح الإقتصادية

-مسير المخزن

-قسم الصيانة:

-رئيس القسم

-العمال التقنيين

-مصلحة الإستقبال:

-رئيس مصلحة الإستقبال

-مستقبل

مصلحة الحمام:

-حمام الرجال - رئيس فرع

-حمام النساء - رئيس فرع [1]

2- حمام سيدي عيسى: نظرا لكون حمام سيدي عيسى مستغل عن طريق الكراء لأحد الخواص و هو مسير بطريقة تقليدية، فلا توجد بع إدارة رغم الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الحمام، فلا يوجد به سوى 8 عمال: 4 رجال و 4 نساء، و مسير الحمام.

3-حمام عين السخونة: يضم الحمام 30 عاملا، 16 منهم عمال دائمين بالحمام (إمرأتين و 14 رجلا)، أما الثلاثة عشر الباقية يشتغلون بصفة مؤقتة، و إنما تتم الإستعانة بهم كمساعدين خاصة أثناء فترات تزايد تعداد الوافدين على الحمام.

2-هياكل الإيواء (المنشآت الفندقية):

-حمام ربي: تحتوي هذه المحطة على هياكل للإستقبال متكونة من 13 بنغالوهات للعائلات بسعة 52 سرير و 12 أستوديو و ثلاثة أجنحة بطاقة إجمالية تقدر حوالي: 111 سرير كطاقة إستيعابية لزوار المنطقة، حيث أن أسعار الإقامة هي كالتالي:

بن قالو أحادي: 3800.00 د.ج

أستوديو أحادي: 3000.00 د.ج

بن قالو فاخر لشخص واحد: 5500.00 د.ج

أستوديو فاخر لشخص واحد: 4500.00 د.ج

جناح لشخص واحد: 10000.00 د.ج

بن قالو لشخصين: 5100.00 د.ج

أستوديو لشخصين: 4000.00 د.ج

---

[1] محمد وزاني، مرجع سبق ذكره، ص 220.

بن قالو فاخر لشخصين: 6500.00 د.ج

أستوديو فاخر لشخصين: 4500.00 د.ج

جناح لشخصين: 11000.00 د.ج

بن قالو لثلاثة أشخاص: 6400.00 د.ج

أستوديو لثلاثة أشخاص: 5500.00 د.ج

جناح لثلاثة أشخاص: 12500.00 د.ج

ملحقات (تكملة) السرير لشخص واحد: 1500.00 د.ج، كما أن وجبة الإفطار متضمنة.

أما سعر الإستحمام: 150 د.ج. [2]

2-حمام سيدي عيسى: بإستثناء المحطة المعدنية لسيدي عيسى التي لا يوجد بها منشآت فندقية لإيواء و إستقبال المتوافدين للحمام، أما سعر الإستحمام: 150 د.ج.[3]

3-حمام عين السخونة: يتكون من هياكل إيواء مكونة من 18 بن قالو في كل بن قالو 4 أسرّة و جناحين، و تقدر الطاقة الإجمالية للفندق بـ:88 سرير، حيث تحتوي الغرفة الواحدة على غرفة إستحمام و دورة مياه، مكيف هواء و تدفئة مركزية و جهاز تلفزيون، حيث أن سعر الإقامة بالفندق يقدر بـ:2500 د.ج في اليوم.

من جهة أخرى، يختلف سعر الإستحمام بين الرجال و النساء:

---

[1] محمد وزاني، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[2] مصدر من المحطة الحموية لحمام ربي.

[3] مقابلة مع مسير حمام سيدي عيسى.

أسعار إستحمام الرجال	أسعار إستحمام النساء

حمام لشخص واحد: 100د.ج	حمام لشخص واحد: 100 د.ج
حمام جماعي: 100 د.ج	حمام لشخصين: 150 د.ج
حمام لشخصين: 200 د.ج	حمام لثلاثة نساء: 200 د.ج
الأطفال من 6 إلى 10 سنوات: 50 د.ج	الأطفال من 6 إلى 10 سنوات: 50 د.ج

3- هياكل الإطعام:

-حمام ربي: يحتوي على مطعم سياحي بقدرة إستيعابية تقدر بـ: 120 مقعد بمعدل 120 وجبة في اليوم (غذاء و عشاء)، إضافة إلى وجود مقهى سياحي و قاعة شاي تستوعب حوالي 100 شخص بسعة 25 مقعد.[1]

-حمام سيدي عيسى: تدعم هذا الحمام مؤخرا بمطعم سياحي بسعة 30 مقعد و مقهى سياحي بسعة 48 مقعد، إضافة إلى المحلات التجارية.[2]

-حمام عين السخونة: يحتوي على مطعم سياحي بسعة 28 مقعد و في نفس المطعم خصصت جهة خلفية للمقهى، نظرا لغلق مقهى الحمام من طرف مصالح بلدية الحساسنة.[3]

4-هياكل أخرى:

-حمام ربي: إضافة إلى هياكل الإطعام و الإيواء تضم هذه المحطة المعدنية جناح طبي متخصص يتم تأطيره و الإشراف عليه من طرف فريق طبي مكون من أشخاص مؤهلين في الميدان، يتكون هذا الجناح من: طبيب، سكرتارية طبية، ممرض و مدلك (إمرأة)، و يحتوي جناح العلاج بالمياه المعدنية على معدات خاصة للعلاج، بحيث تتم المعالجة في عدة تخصصات:

---

[1] مصدر من المحطة الحموية لحمام ربي..

[2] مقابلة مع مسير حمام سيدي عيسى

[3] مقابلة مع مساعد مسير حمام عين السخونة.

1-المعالجة المائية:تضم:

-جاكوزي (منظم)

-إستحمام بالضغط (Douche au jet)

-إستحمام أفقي

2-المعالجة الطبيعية: فيها:

-المعالجة الكهربائية

-التدليك الجاف

-التدليك بالأشعة تحت الحمراء

-العلاج بالموجات تحت الضوئية/فوق الصوتية

3-إعادة التأهيل: يضم

-إعادة التأهيل الوظيفي

-المعالجة الميكانيكية

-الجمباز الطبية (جهاز المشي الرياضي، جهاز الدراجة الثابتة).[1]

تقدر الطاقة الإجمالية للإستحمام في حمام ربي بحوالي 1152 حمام في اليوم.

أما حمامي سيدي عيسى و عين السخونة فلا يوجد بهما حاليا أجنحة طبية علاجية بالمياه المعدنية.

إضافة إلى ذلك تحوي الحمامات المعدنية مواقف للسيارات، فحمام ربي يحتوي مرآب بسعة 35 سيارة، أما حمام سيدي عيسى فبه حظيرة بسعة حوالي 40 سيارة، أما مرآب حمام عين السخونة فسعته تقدر بحوالي 50 سيارة، إضافة إلى وجود مصلى.

---

[1] مصدر من المحطة الحموية حمام ربي.

المشاريع الإستثمارية المستقبلية للحمامات المعدنية:

هناك العديد من المشاريع المستقبلية في طور الإنجاز التي تعمل الحمامات الثلاثة على إنشائها و ذلك من أجل تحسين المستوى المعيشي و دفع عملية التنمية المحلية بالمنطقة.

1-حمام ربي: تعمل المحطة الحموية حمام ربي على إنجاز فندق بسعة 80 غرفة(160 سرير) و بناء قاعة للمحاضرات و المؤتمرات، بناء مخزن و جناح إداري، إضافة إلى ملعب و قاعة للرياضة و توسعة موقف السيارات، فضلا عن تجديد المعدات التقنية (المغسلة، هاتف عمومي، تأثيث محلات الحرف التقليدية) [1]، و قد إستفاد الحمام من عملية إعادة التأهيل التي ستنطلق قريبا، و قد تساهم في رفع قدرات الإيواء و إنشاء مناصب الشغل و التماشي مع معايير مخطط الجودة السياحي.

2-حمام سيدي عيسى: لا يوجد به حاليا مشاريع مستقبلية أو مشاريع لتوسع الحمام و قد يعود ذلك إلى أن تاريخ إنتهاء عقد الكراء لمسير الحمام ستكون سنة 2016 غير قابلة للتجديد[2].

3-حمام عين السخونة: يتم حاليا إنجاز جناح إداري و تشييد فندق جديد بثلاثة طوابق بأربعة أجنحة بسعة تقدر بـ 16 سرير، حيث ستكون قدرات إيواء مشروع الإقامة السياحية بعين السخونة ككل 104 سرير، و في إطار مرافقة المستثمرين و تذليل العقبات أمامهم لتجسيد مشاريعهم، إقترحت مديرية السياحة على الوزارة المعنية بأن يصبح هذا المشروع (أي مشروع الإقامة السياحية بعين السخونة) منازل سياحية مفروشة بدلا من إقامة سياحية ، و هذا من أجل تمكين صاحب المشروع من إستغلاله قصد المساهمة في خلق مناصب شغل و رفع قدرات الإيواء بالولاية التي هي بحاجة ماسة إليها، فضلا على ذلك هناك جناح للمعالجة الطبية بالمياه المعدنية قيد الإنجاز[3].

---

[1] دراسة حالة فندق الفرسان و المحطة المعدنية حمام ربي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[2] مقابلة مع مسيري الحمامات المعدنية.

[3] بطاقة تقنية لمشروع إقامة سياحية بعين السخونة، مديرية السياحة لولاية سعيدة.

و يمكن القول بأن هذه المشاريع الإستثمارية التي هي في طور الإنجاز لها أهمية حيوية تكمن في:

-تنشيط الحركة التجارية و الإقتصادية بالولاية،

-رفع قدرات إيواء الزوار بالولاية،

-إنشاء مناصب شغل.[1]

وسنوضح في الجدول التالي خصوصيات كل حمام على حدى:

إسم المنبع الحموي	نسبة التدفق	سعة الإستقبال	درجة الحرارة	طريقة الإستغلال	الخصوصيات العلاجية
حمام ربي	6 ل /ثا	111	47°	عصرية	أمراض الجهاز التنفسي و الروماتيزم و بعض الأمراض الجلدية
حمام سيدي عيسى	7 ل /ثا	لا يوجد	49°	تقليدية	أمراض الروماتيزم المزمنة و أمراض الجلد و تصلب الشرايين
حمام عين السخونة	90 ل /ثا	88	30°	تقليدية	الأمراض الجلدية، الأمراض التنفسية، أمراض الروماتيزم و الأوردة

المصدر: مطويات مديرية السياحة لولاية سعيدة.

[1] مصدر من مديرية السياحة لولاية سعيدة.

المبحث الثاني: دور الحمامات المعدنية في تحريك عجلة التنمية المحلية بولاية سعيدة

تطرقنا في الفصلين السابقين إلى كيفية مساهمة التنمية السياحية في تنشيط و إزدهار التنمية بصفة عامة و التنمية المحلية بصفة خاصة، و سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية مساهمة الحمامات المعدنية لولاية سعيدة في تنشيط التنمية على المستوى المحلي.

المطلب الأول: إسهامات الحمامات المعدنية في التنمية الإقتصادية بالولاية

سنتطرق في هذا المطلب إلى نسبة مساهمات الحمامات المعدنية بالولاية في التنمية الإقتصادية، و ذلك من خلال الحديث عن المداخيل المحصلة نتيجة التوافد من إستحمام و إيواء و إطعام إضافة إلى نسبة المصاريف التي تدفعها الحمامات و التي تعتبر محور المساهمة في التنمية المحلية، مثل أجور العمال و نسبة الضرائب و الرسوم المدفوعة.

1-المحطة المعدنية حمام ربي:قبل الحديث عن الجانب المالي، سنتحدث أولا إلى تعداد و توزيع المتوافدين على الفندق حسب عدد الوصول و الليالي خلال الثلاثي الثاني لسنة 2015.

الإقامة السياحية:

الزوار	شهر أفريل		شهر ماي		شهر جوان	
	الوصول	الليالي	الوصول	الليالي	الوصول	الليالي
الأجانب	04	13	10	107	04	129
الجزائريين	661	1374	628	1158	353	515
المجموع	665	1387	638	1265	357	644

المصدر: مديرية السياحة لولاية سعيدة

-نلاحظ من هذا الجدول بأن حركة توافد السياح على حمام ربي عرفت إرتفاعا ملحوظا خاصة في شهر أفريل، أما السياح الأجانب فنلاحظ بأن توافدهم إرتفع خلال شهر ماي، حيث وصل عددهم إلى 10 زوار، أما عدد الليالي فقد كان أكثر في شهر جوان، لكن ما

يلاحظ بأن عدد التوافد إنخفض خلال شهر جوان و ذلك نظرا لحلول شهر رمضان الذي تقل فيه الحركة السياحية على المحطة، و عموما يمكن القول بأن هذه المحطة المعدنية تعرف ديناميكية و حركية أكثر بالنسبة للسياح الأجانب في موسم العطل صيفا.

و سنوضح في الجدول التالي النشاطات الحموية خلال الثلاثي الثاني لسنة 2015 للمؤسسة الحموية حمام ربي:

عدد المستحمين		رقم الأعمال (د.ج)			
المعالجون طبيا	الأحرار	الإطعام	الإيواء	الإستحمام	متفرقات
2450	55100	582560.00	5462600.00	7944800.00	1500.000.00

المصدر: مديرية السياحة لولاية سعيدة

-يمكن القول بالنسبة للنشاط الحموي بأن محطة حمام ربي قد عرفت توافدا كبيرا في الثلاثي الثاني من سنة 2015، حيث بلغ عدد المستحمين 57550، ما بين المعالجون بالمياه المعدنية و الأحرار.

إضافة إلى السياح الأحرار، هناك عقود إتفاقيات (conventions) مبرمة بين محطة حمام ربي و بين العديد من المديريات و الشركات الأخرى مثل:تعاضدية الصناعات البترولية MIP، و جامعة د. مولاي طاهر –سعيدة، و شركة الكهرباء GRTE، و المديرية العامة للأمن الوطني، و مجلس قضاء سعيدة، و مديرية التربية الوطنية، و هذا ما يؤدي إلى زيادة المتوافدين و بالتالي زيادة مداخيل الحمام.[1]

-سنوضح في الجدول التالي إلى تعداد المعالجين بالمياه المعدنية الجزائريين و الأجانب خلال سنتي 2013 و 2014:

---

[1]مقابلة مع السيد بن دياب حسان رئيس دائرة المراقبة و التسيير بالمحطة المعدنية حمام ربي.

السنة	المعالجين بالمياه المعدنية			الحمام العادي	المجموع
	المحليين	الأجانب	مجموع المعالجين		
2013	4327	33	4360	185800	190160
2014	11618	44	11662	201600	213262
التطور الحاصل	7291	11	7302	15800	90220

المصدر: وثائق من مديرية السياحة لولاية سعيدة.

-ما نلاحظه على هذا الجدول، بأن هناك تطور كبير في أعداد السياح، فما بين سنتي 2013 و 2014، طرأ تطور على عدد المعالجين بالمياه المعدنية فوصل إلى 7291، و تطور عدد السياح الأجانب فوصل إلى 11 زائرا، و بالتالي تطور عدد المعالجين ليرتفع إلى 7302 معالج، أما في ما يتعلق بالإستحمام العادي فتطور ليصل إلى 15800، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على حسن الضيافة و الإستقبال، و جودة الخدمات التي تقدمها المحطة الحموية حمام ربي.

و كتقييم سنوي لتوافد الزوار على هذا المنبع يمكن القول-حسب المعلومات المتحصل عليها-:

-عدد المبيت: في سنة 2014 و صل إلى أكثر من 13000 شخص

-عدد الوجبات المقدمة :أكثر من 11000 وجبة

-أما فيما يتعلق بالإستحمام: فالمحطة تعرف 1150 حمام في اليوم، أي ما يعادل 419750 حمام في السنة الواحدة، هذا ما يخص الحمام العادي، أما فيما يخص العلاج، فيصل إلى حوالي 10000 معالج، و هذه الأرقام خارج نطاق الإتفاقيات المبرمة بين المحطة و المديريات و الشركات السابقة الذكر.[1]

2-الحمام المعدني سيدي عيسى: يصل عدد المتوافدين إلى هذا المنبع الحموي المهم إلى أكثر من 200 زائر يوميا على مدار الأسبوع من داخل الولاية و من خارجها، و يعرف

---

[1] وثائق من مديرية السياحة لولاية سعيدة.

الحمام إقبالا أكثر في فصل الشتاء خصوصا، و ذلك نظرا لمميزات مياه الحمام، بحيث تصل درجة حرارته إلى 50 درجة، من جهة أخرى تبلغ نسبة الكراء التي تتحصل عليها بلدية سيدي اعمر مليون و 300 ألف د.ج (1300000 د.ج) في السنة الواحدة.[1]

3- حمام عين السخونة: يشهد هذا الحمام نسبة توافد تصل من 200 إلى 300 زائر يوميا، و هذا في مواسم العطل المدرسية، بينما في الأيام العادية لا يعرف الحمام نسبة توافد كبيرة، بل تكاد تكون الزيارات شبه معدومة، و هو يعرف حركة سياحية أكثر في عطل نهاية الأسبوع، فيصل عدد الزوار إلى 400 زائر من داخل الولاية و من خارجها لاسيما ولايتي البيض و تيارت، و تبلغ القيمة الإجمالية للكراء التي تستفيد منها بلدية عين السخونة 240000 د.ج بمعدل 60000 د.ج في الثلاثي الواحد.[2]

من المعلوم بأن تطور المداخيل السياحية مرتبط بتطور توافد السياح المحليين و الأجانب، و بعدما تطرقنا إلى توافد السياح على الحمامات المعدنية بسعيدة، سنتحدث عن المداخيل السياحية و المستحقات التي تدفعها هذه الحمامات و مدى مساهمتها في التنمية المحلية، (أو ما يعرف بالجباية السياحية)، بحيث سنتعرض إلى رقم أعمال كل حمام و نسب الضرائب و الرسوم المدفوعة أو ما يصطلح عليه بالضرائب السياحية .

---

[1] مقابلة مع مسير حمام سيدي عيسى.

[2] مقابلة مع عامل بحمام عين السخونة.

1-المحطة المعدنية حمام ربي: إن رقم الأعمال(Chiffres d'affaires) عبارة عن مجموع المداخيل المالية الناتجة عن النشاطات السياحية المقدمة داخل الحمام كالإيواء، الإطعام، الإستحمام، بالإضافة إلى خدمات أخرى كمرآب السيارات أو المركبات.

و يبلغ رقم أعمال المنبع الحموي حمام ربي: 146.957.000 د.ج بالنسبة لسنة 2014.

من رقم الأعمال السنوي تستخرج الرسوم و المستحقات التالية:

1-الرسم على النشاط المهني (Taxe sur l'activité professionnelle) أو (TAP): تبلغ نسبة هذا الرسم 2% ، و يكون حسابه كما يلي:

$$TAP = \frac{146.957.000\ \text{DA} \times 2}{100} = 2939.000\ \text{DA}$$

2-الرسم على القيمة المضافة:(Taxe sur la valeur ajoutée) أو (TVA): تبلغ قيمة هذا الرسم 7% ، و يتم حسابه كما يلي:

$$TVA = \frac{146.957.000\ \text{DA} \times 7}{100} = 5.080.260\ \text{DA}$$

3-الرسم على الإقامة: تدفع محطة حمام ربي مبلغ 50 د.ج للشخص الواحد، إذ تنص المادة 59 من القانون رقم 97-02 بأنه:" يؤسس رسم على الإقامة لفائدة البلديات أو تجمع البلديات المصنفة في محطات سياحية أو مناخية أو هيدرو معدنية أو إستحمامية أو مختلطة".[1]

و يمكن أن نوضح في الجدول التالي المبالغ المحصلة من المحطة المعدنية لحمام ربي خلال شهر أوت 2015:

TAP	IRG/Salaire	TVA	Droit de timbre	IRG/autres
41.160 DA	3564 DA	144.000.064 DA	18563 DA	10.650 DA

المصدر: مديرية الضرائب لولاية سعيدة.

[1] القرار رقم 97- 02 المتضمن قانون المالية لسنة 1998، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 89، الصادرة بتاريخ 2 رمضان عام 1418 الموافق لـ 31 ديسمبر 1997، ص 30.

2-المحطة المعدنية سيدي عيسى:

يبلغ رقم أعمال هذا الحمام لسنة 2014: 3.300.000 د.ج، و يدفع الحمام الضريبة الجزافية الوحيدة أو كما تعرف بـ: (Impôt forfaitaire unique) أو كما يرمز إليها (IFU)، و تقدر نسبتها بـ: 12 % و يتم حسابها كما يلي[1]:

$$IFU = \frac{3.300.000.\,\text{DA} \times 12}{100} = 396.000\ \text{DA}$$

3-المحطة المعدنية عين السخونة: بلغ رقم أعمال هذه المحطة بالنسبة لسنة 2014: 300.000.00 د.ج، و يدفع هو كذلك الضريبة الجزافية الوحيدة سنويا، و تتم كالآتي:

$$IFU = \frac{300.000.00\ \text{DA} \times 12}{100} = 36.000\ \text{DA}$$

أما بالنسبة لسنة 2013، فقد قدر مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المدفوعة بـ: 34.800 د.ج، أما خلال سنة 2015، فقد بلغت 37.200 د.ج، و بالتالي نلاحظ تطور في حجم مداخيل و إيرادات الحمام مما ينجم عنه زيادة في نسبة الضريبة الجزافية المدفوعة أو المحصلة.[2]

---

[1] مقابلة مع السيد قديدش محمد، قابض الضرائب بمديرية الضرائب لولاية سعيدة.

[2] مقابلة مع رئيس مصلحة الضرائب بدائرة الحساسنة.

و ما يمكن قوله هو أن الضرائب المحصلة من المحطة المعدنية لحمام ربي تدخل في إطار النظام الحقيقي للضرائب (Réel)، بمعنى آخر إذا كان رقم أعمال أي مؤسسة إقتصادية السنوي أكثر من 30 مليون دينار، فالضرائب المستحقة تكون ضمن سياق النظام الحقيقي للضرائب، أما إذا كان رقم الأعمال السنوي أقل من 30 مليون دينار، فتكون الضريبة المحصلة في إطار ما يسمى بالضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) أو Forfait [1]، و هو ما ينطبق على المحطتين المعدنيتين سيدي عيسى و عين السخونة، حيث تنص المادة 282 مكرر من القرار رقم 14-10 على أنه: تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات و تغطي زيادة على الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني.

و جاء في نص المادة 282 مكرر من ذات القرار: يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون و الشركات و التعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30 مليون دينار (30.000.000 د.ج).[2]

و يمكن أن نضيف كذلك بأن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة كانت تضم عدة رسوم و هي: (TAP+TVA+IRG)، جمعت و استخرجت منها هذه الضريبة أو (IFU)، و هذه الأخيرة تكون بنسبتين:

-12%: تدفعها المؤسسات أو الشركات التي تقدم خدمات (ذات طابع خدماتي) أو ما يسمى (prestation de service).

-5% تدفعها المؤسسات أو الشركات ذات طابع غير خدماتي.

بمعنى آخر بأن المؤسسات أو الشركات التي تدفع IFU بنسبة 5 % لا تدفع رسم القيمة المضافة، و هو ما نسبته 7% ، أما المؤسسات ذات الطابع الخدماتي و من بينها الحمامات فهي تدفع رسم القيمة المضافة (TVA) [3] .

---

[1] مقابلة مع السيد بوزيان، موظف بمديرية الضرائب لولاية سعيدة.

[2] القرار رقم 14- 10 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق لـ 30 ديسمبر 2015، ص 6.

[3] مقابلة مع السيد قديدش محمد، قابض الضرائب بمديرية الضرائب لولاية سعيدة.

هذا فيما يتعلق بالضرائب و الرسوم المستحقة، أما فيما يتعلق بتوزيع هذه المبالغ المحصلة، فيكون كما يلي:

تنص المادة 282 مكرر 5: يوزع ناتج الضريبة الجزافية كما يأتي:

-ميزانية الدولة: 49%

-غرفة التجارة و الصناعة: 0.5%

-الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية: 0.01%

-غرفة الصناعة التقليدية و المهن: 0.24%

-البلديات: 40.25%

-الولاية: 5%

-الصندوق المشترك للجماعات المحلية: 5%. [1]

هذا ما يتعلق بتوزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة التي تدفعها كل من المحطتين الحمويتين سيدي عيسى و عين السخونة، و ذات الشيء بالنسبة لتوزيع ناتج الضريبة في النظام الحقيقي الذي تدفعه المحطة المعدنية حمام ربي، و لمزيد من التفصيل في هذا السياق، يمكن القول بأن التوزيع في هذا النظام يكون حسب نوع الرسم كما يلي:

-بالنسبة للبلدية: في تأخذ 10% من رسم القيمة المضافة(TVA)، كما يمنح لها 65% من الرسم على النشاط المهني (TAP).

-أما بالنسبة للولاية فهي تأخذ نسبة 29.5% من الرسم على النشاط المهني.[2]

---

[1] القرار رقم 14- 10 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق لـ 30 ديسمبر 2015، ص 6.

[2] مقابلة مع السيد قديدش محمد، قابض الضرائب بمديرية الضرائب لولاية سعيدة.

المطلب الثاني: إسهامات الحمامات المعدنية في التنمية الإجتماعية

تنصب دراسة التنمية الإجتماعية خصوصا على دراسة المستوى المعيشي للسكان من خلال عدة مؤشرات، أهمها مستوى التشغيل، بحيث تعتبر مسألة التشغيل و البطالة إحدى الإنشغالات الأساسية للدولة، بحكم أنها إحدى المؤشرات الإجتماعية التي تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة معيشة السكان، فالتشغيل يساعد على رفع القدرة الشرائية و ينمي القدرات الإنسانية، و بذلك فقضية التشغيل تحمل بعدا إقتصاديا و إجتماعيا مهما.[1]

فبالنسبة للمحطة المعدنية حمام ربي فهي توظف 53 عاملا، منهم 36 رجلا و 17 إمرأة، و تبلغ أجور العمال في الحمام أكثر من 41 مليون دينار سنويا.

أما فيما يتعلق بتحسين المستوى المعيشي للسكان القاطنين بمنطقة حمام ربي، فتكثر في هذه المنطقة المقاهي و المحلات التجارية المختلفة، و التي تشهد حركة تجارية كبيرة، و التي تعتبر مصدر هاما للعمل و تحسين الدخل و رفع المستوى المعيشي للسكان، بحيث يقول أحد الموظفين بحمام ربي بأن المحطة لها دور حساس و حيوي في التنمية الإجتماعية، فحسب رأيه إذا أغلقت المحطة المعدنية فستغلق المحلات التجارية المجاورة لها، و التي تعتبر مصدر رزق للكثير من سكان المنطقة، مما يؤثر سلبا على مستوى معيشة السكان، و يضيف ذات المتحدث قائلا بأن أكبر دليل على ذلك هو أن نسبة التوافد في شهر رمضان تكون قليلة جدا و بالتالي تقل معها الحركة التجارية و تكاد تكون المنطقة مهجورة من قاطنيها، و هذا ما يؤكد المساهمة الفعالة لمحطة حمام ربي في تنمية و تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة.[2]

أما فيما يتعلق بحمام سيدي عيسى، فنظرا للمستوى التعليمي المتدني لمسيري الحمام و القائمين عليه، و عدم الوعي بالضرورة و التداعيات الإيجابية التي تعكسها السياحة على المنطقة و دورها في خلق مناصب الشغل و إمتصاص البطالة، فالحمام لا يوظف

---

[1] فؤاد أبركان، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[2] مقابلة مع السيد بن دياب حسان رئيس دائرة المراقبة و التسيير بالمحطة المعدنية حمام ربي.

سوى 8 عمال: 4 رجال و 4 نساء، و هذا راجع لقلة الوعي و الفكر السياحي لدى المسيرين و لدى سكان المنطقة على حد السواء، و الذين يعيشون حياة بسيطة و إقتصار إهتماماتهم على الجانب الرعوي و الفلاحي كون أن المنطقة زراعية بالدرجة الأولى.

أما حمام عين السخونة: فهو يوظف 29 عاملا منهم إمرأتين و 27 رجلا، حيث أن 16 من هؤلاء يشتغلون بصفة دائمة و منتظمة، أما الباقي فيتم توظيفهم عند الحاجة خاصة في فترات التوافد في أيام العطل و الإجازات.

يمكن القول بأن الحمامات المعدنية يمكن أن تساهم في توفير بعض مناصب الشغل و خاصة في محطة حمام ربي و عين السخونة، و ذلك نظرا لوجود بعض المشاريع الإستثمارية و التي دخل البعض منها طور الإنجاز، لا سيما في قطاع البناء و التشييد.

و لكن رغم ذلك لا يمكننا إعتبار بأن الحمامات الثلاث توفر فرص عمل يعول عليها في إمتصاص نسبة البطالة خصوصا و أن أغلب العاملين بالحمامات يفتقدون للمؤهلات و المعارف بالمجال السياحي، حيث أن أكثرهم ذووا مستويات تعليمية متدنية و ليسوا من خريجي الجامعات أو المعاهد المتخصصة، و بعبارة أخرى إن عدد العاملين في الحمامات مجتمعة لا يتعدى 90 عاملا، حيث أن هذا العدد لا يُبشّر بتحسين المستوى المعيشي العام، هذا من جهة، و من جهة أخرى هو غير كفيل بدفع قاطرة التنمية المحلية بالولاية.

و بالتالي يمكن القول بأن ما يحتاجه السكان المحليين هو الوعي بأهمية السياحة و الإيمان بها و بآثارها كون أنها أصبحت من أكبر الصناعات التي شكلت قفزة نوعية في إقتصاديات العديد من الدول، فالإهتمام بالسياحة اليوم أصبح واجبا و أمرا في غاية الأهمية، و لم يعد خيارا كما كان في السابق، خصوصا بالنسبة للدول الغنية بمواردها السياحية.

المطلب الثالث:إسهامات الحمامات المعدنية في التنمية الثقافية

إذا كانت التنمية تعني جهدا واعيا و مخططا من أجل حياة أفضل لكل إنسان، فإن الثقافة بمعناها الواسع تعتبر عنصرا فاعلا و مؤثرا في إنجاح برامج التنمية، فالثقافة هي المعيار الذي تتحدد به هوية كل مجتمع بشري.[1]

و بذلك نستطيع القول بأن التنمية الثقافية هي شرط أساسي للتنمية الإقتصادية بقدر ما هي مشروطة بها، و بالتالي لا يمكن تحقيق تنمية إقتصادية بدون أن تواكبها منذ البداية تنمية ثقافية فهي شرط أساسي للتنمية الشاملة.[2]

أما إذا تحدثنا عن دور الحمامات في التنمية الثقافية المحلية، فبالنسبة لمحطة حمام ربي يمكن القول بأنها إستضافت خلال سنة 2014 أربع أو خمس ملتقيات علمية و ثقافية في إطار إتفاقيتها مع جامعة سعيدة، و قد شارك في هذه الملتقيات أساتذة من داخل الجامعة و من خارجها، كما يقام بالمحطة المعدنية أحيانا معارض الصناعات التقليدية التي تنظمها دار الصناعات التقليدية بالولاية.

إضافة إلى ذلك تعمل المحطة على تقديم خدمات ترفيهية للزبائن، فهي تنظم بشكل دائم حفلات فنية عائلية كالفلكور و الفن الأندلسي الأصيل و ذلك لإرضاء أذواق كافة الزوار، إضافة إلى ذلك تقيم المحطة حفلات إحتفاء باليوم العالمي للمرأة المصادف للثامن من شهر مارس في كل سنة، فضلا عن ذلك تشهد المحطة رحلات ترفيهية منظمة من خارج الولاية كل أسبوع.[3]

---

[1] فتحي سيد فرج، الثقافة و التنمية، **الحوار المتمدن**، العدد2340، بتاريخ 2008/07/12، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.ahewar.org، أطلع عليه يوم:2015/08/28.

[2] محمد علي الجابري، التنمية الثقافية شرط أساسي في التنمية الشاملة، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.siironline.org/alabwab/derasat(01)1425.htm، أطلع عليه يوم:2015/08/29.

[3] مقابلة مع السيد بن دياب حسان رئيس دائرة المراقبة و التسيير بالمحطة المعدنية حمام ربي.

أما فيما يتعلق بالمحطة المعدنية سيدي عيسى و عين السخونة، فهما لا يزالان بعيدين عن المساهمة في التنمية الثقافية، فهاتين المحطتين المعدنيتين لا تشهدان أي نوع من التظاهرات

الثقافية أو الفنية، كالملتقيات أو تشجيع الحرف و الصناعات التقليدية، و غيرها، و قد يكون مرد ضعف و تدني نوعية الخدمات المقدمة و عدم إرتقائها إلى المستوى المطلوب خصوصا إذا ما قورنت بمستوى الخدمات التي تقدمها محطة حمام ربي، راجع إلى الثقافة المحدودة لدى المسيرين من جهة، و من جهة أخرى إنعدام شبه كلي للثقافة السياحية بالنسبة لزائري الحمامات و الذين يقصدونها لغرض الإستحمام فقط.

و بذلك يمكن القول بأن ثمة علاقة جدلية فيها تفاعل و تحاور بين الثقافة و الفنون من ناحية و تنمية المجتمع و النهوض به من ناحية أخرى، فالتنمية البشرية و الإجتماعية القائمة على أسس ثقافية و فنية في مجتمع ما تجعل هذا المجتمع يسهم في صناعة الحضارة الإنسانية، و لا أحد ينكر دور الفنون في ترقية الذوق و تنمية الوعي، كون الفنون نصدر كل تقدم و ينبوع كل إزدهار، و ليست نتاج إفرازات هامشية للتنمية.

إن الثقافة لها دور كبير في التنمية الشاملة المجتمعية لا يمكن إنكاره، موازيا للبعدين الإجتماعي و الإقتصادي، و التنمية شبهت بـ"مثلث متساوي الأضلاع" يعبر كل ضلع منه عن الأبعاد الثلاثة: الإقتصادية ، الإجتماعية، الثقافية.[1]

لذلك لا بد على الحمامات المعدنية أن تعطي أهمية خاصة للجانب الثقافي حتى تتكامل أبعاد التنمية و من تم المساهمة في دعم التنمية المحلية بالولاية.

[1] د.هويدا صالح، مسرح الهناجر و دوره في التنمية الثقافية و المجتمعية، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.kenanonline.com، أطلع عليه يوم: 2015/08/15.

المطلب الرابع: إسهامات الحمامات المعدنية في التنمية البيئية

إن قضية البيئة و المحافظة عليها من التلوث أصبحت من أهم القضايا التي تشغل المجتمعات في الوقت الراهن، و إدراك الجميع لما تمثله المشاكل البيئية و التلوث البيئي من خطر على الحياة البشرية و التنمية الإقتصادية، جعل من عملية الحفاظ على البيئة و حمايتها بعدا إستراتيجيا للإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية لأنها شرط أساسي لتحقيق التنمية.[1]

كما أن التداخل و التواصل ما بين السياحة كنشاط و البيئة كمجال و إطار و ما بين الحياة كتواصل تعطي للنشاط السياحي معنى.[2]

أما إذا تحدثنا عن دور الحمامات في التنمية البيئية، فيمكننا القول بأنها لازالت بعيدة كل البعد عن المساهمة الفعلية و الحقيقة في هذا الميدان، فبإستثناء أعمال النظافة التي تجري داخل الحمامات لا وجود لنشاطات بيئية أخرى، فبالنسبة لمحطة حمام ربي هناك إتفاقية مع أحد الخواص من أجل إزالة النفايات و القيام بأعمال التنظيف، لكن رغم ذلك فإن الأوساخ و مخلفات الزوار تنتشر في كل مكان في محيط الحمام مما يشوه من جمالية المكان، و نفس الشيء ينطبق على حمام عين السخونة و حمام سيدي عيسى الذي يخصص عاملي نظافة لتنظيف المخلفات، غير ذلك نجد أن الحمامات الثلاث لا تقوم بتنظيم ندوات أو ملتقيات بغرض نشر الوعي البيئي لدى السكان المحليين أو التحسيس بأهمية و ضرورة الحفاظ على بيئة نقية و صحية، الأمر الذي يسهم في راحة السياح، أو تنظيم حملات تشجير و حث السكان على ذلك، و غيرها من الأمور المرتبطة بالبيئة، و ذلك نظرا لأن الإهتمام بالبيئة و المحيط ليس في بؤرة إهتماماتهم، سواء تعلق الأمر بالمسيرين أو السكان المحليين، خصوصا و أن المواطنين يحيون حياة بسيطة لا يهمهم

---

[1] عزاوي اعمر، لعمى أحمد، الثقافة البيئية بعد إستراتيجي لحماية البيئة ص 41، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: manefst.univ-ouargla.dz، أطلع عليه يوم:2015/06/22.

[2] الطيب داودي و دلال بن طبي، السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، **ملتقى دولي حول إقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة**، بسكرة يومي 09 و 10 مارس 2010، ص 2.

سوى كيفية تدبير و تحصيل معيشتهم و قوت يومهم، كما أنهم ليسوا على درجة كبيرة من الوعي الذي يقودهم إلى الإهتمام بمواضيع من هذا النوع، و لهذا لا تدخل البيئة في جدول أولوياتهم،و لا يبدون أدنى درجات الإهتمام بها .

فما يحتاج إليه المسيرين و السكان هو الثقافة البيئية التي تهدف إلى تطوير الوعي البيئي و خلق المعرفة البيئية الأساسية، بغية بلورة لسوك بيئي إيجابي و دائم، و الذي هو بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة، و بالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة، و هنا تكمن أهمية الثقافة البيئية و السعي الدؤوب لتطويرها بغية نشرها و إنضاجها.[1]

و عليه لا بد من تظافر جميع الجهود بين القائمين بالتسيير و المواطنين و ذلك نظرا للعلاقة المتفاعلة بين البيئة و السياحة، فهما وجهان لعملة واحدة، كما أن السياحة صديقة حميمة للبيئة لتحقيق تنمية سياحية متواصلة للأجيال الحالية و الأجيال القادمة، و بالتالي يمكننا القول بأن بيئة سليمة تساوي سياحة سليمة.[2]

---

[1] عزاوي اعمر و لعمى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] العلاقة بين السياحة و البيئة، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.startimes.com، أطلع عليه يوم:2015/08/31.

ما يمكننا إستنتاجه، خصوصا بالنظر إلى مبالغ الكراء التي تتحصل عليها بلديتي سيدي اعمر و عين السخونة، إذ تتحصل هذه الأخيرة على مبلغ لا يزيد عن 240000.00 د.ج في السنة الواحدة، أي ما يعادل 60000.00 د.ج في الثلاثي الواحد، أما بالنسبة لبلدية سيدي عيسى، فهي تحصل على مبلغ 1 مليون و 300 ألف د.ج (1300000.00 د.ج) في السنة الواحدة، إذ أن هذين الحمامين مؤجرين بعقد كراء لفائدة أحد الخواص بموجب عقد إيجار رسمي – كما سبق الذكر- محدد المدة و المبلغ، حيث أن هذا المبلغ يسدد بطريقة مباشرة في الحساب الخاص بالبلدية الموجود بخزينتها، و هذا يدخل في إيرادات الميزانية حسب المادة المخصصة لها، و من تم تدخل في إطار النفقات، أما فيما يخص المساهمة في التنمية المحلية فلا يكاد يختلف إثنان أن مثل هذه المبالغ غير كافية.

من جهة أخرى فإن بلدية سيدي اعمر مجبرة على الإلتزام بواجبها اتجاه المستأجر خاصة و أن مدة العقد و المحددة بـ 10 سنوات، تفرض على البلدية عدم فسخ العقد بغرض تأجيره لشخص آخر بمبلغ مالي معتبر قد يغطي جزء من حاجيات البلدية، و ذلك حسب ما ورد في بنود العقد المبرم بين الطرفين.

ما تجدر الإشارة إليه بأن هذا الوضع المتدهور الذي تعرفه بلدية سيدي اعمر في هذا الشأن مرده إلى الفساد و المحاباة بين مسؤولين من البلدية ذاتها و من ولاية سعيدة، هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإن عدم وجود المرافق الضرورية بالمحطة المعدنية كالفنادق و مراكز الراحة و مراكز العلاج و الإستشفاء و المحلات التجارية، و غيرها يعود سلبا على مداخيل البلدية، إذ أن وجود مثل هذه المرافق يعود بالإيجاب على المحطة و البلدية على حد السواء.[1]

و بالتالي فإن المتطلع على هذا الوضع يستنتج سوء التسيير المستشري في إداراتنا، و الذي يعد عاملا أساسيا في شل الحركة الإقتصادية و التنمية، فقاطرة النمو الإقتصادي

---

[1] مقابلة مع أحد موظفي بلدية سيدي اعمر في مكتبه.

رهينة سوء التسيير و نقص الكفاءات، و يقول الأستاذ بلال خروفي أنه إذا ما حاولنا فهم الخلل الذي يميز أداء المجالس المحلية في الجزائر، نجد أن معضلة الفساد هي الداء الذي يعرقلها عن القيام بالمهام المنوطة بها و على رأسها النهوض بالتنمية المحلية.[1]

إرتأينا أن نتطرق إلى أهم السلبيات التي تعاني منها الإدارة المحلية الجزائرية بصفة عامة و من تم تحديد سبل معالجتها، و تتمثل أهم هذه الخصائص في:[2] بومدين طاشمة، الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، جامعة تلمسان.

-الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة و المصلحة العامة، و بين المال العام و الخاص، و يتجه بشكل دائم إلى إستخدام الموارد العامة أو إستغلالها لصالح مصلحة خاصة،

-الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني و لا يطبق مفهوم حكم القانون،

-الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية و الإجرائية أمام الإستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي و المضاربات،

-الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية و تدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة و سوء إستخدامها،

-الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة و مغلقة و غير شفافة للمعلومات و لعملية صنع القرار بشكل عام و عمليات وضع السياسات بشكل خاص،

الحكم الذي يتميز بوجود الفساد و إنتشار آلياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

و بالتالي إن حتمية تطوير الإدارة المحلية أصبح حتمية أولى على جدول أولويات المجتمع الإنمائية فالتطوير الإداري هو الذي يستهدف أولا خلق إدارة إنمائية قادرة ، كما أن خلق الإدارة المحلية المؤهلة خطوة أساسية على هذا الطريق، و بالطبع فإن بناء نظام متطور

---

[1] بلال خروفي، الفساد في المجالس المنتخبة كعقبة في وجه التنمية المحلية في الجزائر، جامعة أم البواقي، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.el-hourria.com، أطلع عليه يوم: 2015/09/01.

[2] للمزيد ينظر: بومدين طاشمة، الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، جامعة تلمسان، ص 07، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.univ-chlef.dz، أطلع عليه يوم: 2015/07/26.

للإدارة المحلية لا يأتي بمجرد إصدار قوانين أو مراسيم خاصة بذلك، و إنما لا بد من الإنسجام بين ما تقدمه القوانين و بين ظروف و مقتضيات التطور.[1]

و من هذا فإن أول عمل يجب القيام به، هو توفير المناخ العام الملائم لتطبيق الإصلاحات، الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في بناء و أداء الجهاز الإداري حتى يواكب التحولات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية العميقة، ذلك أن أي محاولة لإصلاح الجهاز الإداري المحلي تتم بمعزل عن هذه التحولات و التأثيرات البيئية محكوم عليها بالفشل، لذا يجب على مخططي التنمية و بناة قدرات الإدارة المحلية الإستفادة من الأخطاء السابقة، و دراسة الواقع الإجتماعي، و مراعاة العوامل البيئية المحيطة بالإدارة.[2]

فضلا عن ذلك فإن ما تحتاجه إليه الإدارة المحلية هو نخبة من الأفراد خريجي الجامعات و المعاهد القادرين على إيجاد الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل و تلبية الحاجات المحلية المتعددة.

من جهة أخرى يمكن القول بأن الهياكل السياحية للحمامات بولاية سعيدة و إن كانت متواضعة من حيث عددها و نوعيتها، إلا أن المعضلة الكبرى تكمن في الفرد و مدى تقبله لدور السياحة في ترقية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و البيئية، إذ أن غرس الثقافة السياحية في المجتمع هي مهمة شاقة و تستغرق زمنا طويلا.[3]

كما يمكننا القول بأن الوعي بضرورة تبني التنمية المحلية شكل نقلة نوعية على صعيد التصورات التنموية، ذلك أن التنمية لم تعد تملى من الأعلى أو تأتي من الخارج، بل أصبحت عملية قاعدية تستلزم مشاركة فعلية للسكان كتعبير عن الحياة التشاركية، يتم فيها تظافر الجهود المحلية و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الإقتصادية و افجتماعية للمواطنين، و إدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، خاصة و أن النظريات

---

[1] بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص 01.

[2] المرجع السابق، ص 15.

[3] صالح فلاحي، النهوض بالسياحة أهم شروط التنمية المستدامة، متحصل عليه من الموقع الإكتروني: www.4algeria.com، أطلع عليه يوم: 2015/08/24.

الإقتصادية الحديثة أصبحت تأخذ بعين الإعتبار الإطار الإقتصادي المحلي كعنصر أساسي في التحليل الإقتصادي.

إن إستراتيجية التنمية المحلية المتكاملة الجوانب هي التي ترتكز على الأبعاد الثلاثة المتمثلة في: البعد الإقتصادي من خلال البحث عن القطاعات و المقومات الإقتصادية التي تتميز بها المنطقة، و البعد الإجتماعي من خلال توفير الحاجيات الأساسية للفرد من عدالة و صحة و تعليم و سكن، إضافة إلى البعد البيئي من خلال تحقيق التوازن الإقتصادي و الإجتماعي مع الحفاظ على البيئة وفق التوزيع العادل و الشامل للأجيال الحاضرة و المستقبلية، و هو ما يؤدي في المحصلة النهائية إلى إنشاء جماعة محلية مسؤولة تنمويا، إجتماعيا و بيئيا، و بالتالي تحويل الجماعات المحلية من مجرد هياكل مرافقة للدولة إلى دوائر لصنع القرار المحلي قائمة على المبادرة الإقتصادية و إشراك مختلف طبقات المجتمع و الفاعلين الإقتصاديين على المستوى المحلي.[1]

و يتضح أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة، فنجاح تجربة أية دولة في النمو يرجع إلى إعتمادها على مواردها المحلية، و أثمن هذه الموارد هو العنصر البشري، و إذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر و ركزت على عناصر أخرى، فإنها ستخلق عبء مستمر على التنمية و هو وجود عنصر بشري يزداد عددا و يقل كفاءة، دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية.[2]

---

[1] ملتقى التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، يومي 19 و 20 أكتوبر 2015، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.diae.net، أطلع عليه يوم: 2015/09/01.

[2] بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص06.

إستنتاجات الفصل:

تشتهر مدينة سعيدة بمياهها المعدنية، إذ تزخر بثلاث محطات معدنية حموية و هي المحطة المعدنية حمام ربي، و حمام سيدي عيسى و حمام عين السخونة، و تكتسب هذه الحمامات سمعة و صيت على المستوى المحلي و الوطني، و ذلك بالنظر إلى الخصائص العلاجية و الطبية لمياهها.

و تساهم هذه الحمامات – بنسب معتبرة – في دعم التنمية المحلية في الجانب الإقتصادي بحكم ناتج الضرائب و الرسوم المحصلة و التي تعود لميزانية الجماعات المحلية، كما تساهم في الجانب الإجتماعي المحلي، و ذلك من خلال التوظيف و تحسين مستوى معيشة السكان، إلا أن ذلك غير كافي لإحداث التنمية المحلية، خصوصا و أن ولاية سعيدة مرشحة لإحداث طفرة تنموية سياحية، و يعود السبب في ذلك – من وجهة نظر متواضعة- إلى الأوضاع المتردية المستشرية في الإدارات المحلية السعيدية، و التي تنعكس آثارها سلبا على التنمية السياحية و بالتالي على التنمية المحلية ككل، ذلك أن من أهم الشروط التي تحتاج إليها التنمية السياحية المحلية و تؤدي إلى تحقيقها هو تظافر الجهود بين جميع الأطراف و الفاعلين، بالإضافة إلى توافر الإرادة الشعبية و السياسية، فنقص هذه الأخيرة واحد من أهم القيود و المعوقات لعملية التنمية و واحد من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى فشل أكبر خطط التنمية، فمتى ما توفرت الإرادة الحقة و الجادة أصبح المستحيل ممكن التحقيق.

خـــاتـــمـــة

السياحة ظاهرة إجتماعية و إقتصادية، و تعد من القطاعات الرائدة لإحداث التنمية في كثير من الدول، و هي تعد واحدة من أهم القطاعات الإقتصادية الموفرة للدخل في إقتصاديات العديد من الدول، و هي نشاط إقتصادي سريع التطور و النمو، حيث أنها شهدت تطورا مذهلا بعد الحرب العالمية الثانية بسبب التطور التكنولوجي و الإقتصادي لاسيما في قطاع النقل، خاصة النقل الجوي الذي سمح بالوصول إلى أبعد المناطق، و لذلك أبح لهذا القطاع أهمية كبيرة في الإقتصاد العالمي، حيث صنفها البعض في المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات و صناعة الطائرات، بينما إعتبرها آخرون كصناعة ثقيلة للخدمات نظرا لآثارها الإيجابية في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى كونها من الأنشطة التي تساهم بفعالية بزيادة الناتج المحلي و زيادة الإيرادات من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى معالجة مشكلة البطالة، كونها من أكبر القطاعات التي تنتج فرص هامة للتشغيل، و بالتالي رفع مستوى المعيشة مع تدفق المداخيل السياحية.

و يعتبر قطاع السياحة عاملا من عوامل التطور الإقتصادي و نشاطا مكملا لبقية الأنشطة الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية، كما أنها صناعة متكاملة تتضمن التخطيط و الإستثمار و البناء و الترويج و التسويق، و يتفاعل مع باقي قطاعات الإقتصاد في المساهمة في عمليات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

و هناك علاقة وطيدة بين السياحة و التنمية في أي مجتمع سواء كان متقدما أو ناميا، فمتى ما وجدت السياحة العناية في بلد ما، إلا و ساهمت في تنمية القطاعات الأخرى، و في إحداث تغييرات إقتصادية و إجتماعية و بيئية.

و التنمية المحلية تشير إلى ضرورة تظافر الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية للمجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة بكل جوانبها الإقتصادية والإجتماعية و السياسية، إلخ...، دون التركيز على جانب معين من جوانب التنمية، على إعتبار أن التنمية المحلية هي كلا متكاملا لكافة جوانب مجالات الحياة.

و بالتالي التنمية المحلية هي عملية تراكمية، و المقصود بذلك بأنها إجراء تحسينات على كافة الأصعدة الإجتماعية، الإقتصادية و الخدماتية للمجموعة المحلية في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها و أسسها عن التنمية الوطنية، إلا من حيث مجال تطبيقها.

و قد أوضحت العديد من الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات و المجتمعات المحلية في العملية التنموي، فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة، بحكم أن الإدارة المحلية قريبة من المواطنين، و هي أقدر على الوقوف على الحاجات المحلية و إشراك السكان المحليين فكرا و جهدا في وضع البرامج الهادفة إلى النهوض بالمجتمع المحلي و تنفيذها عن طريق إثارة الوعي و الإقناع بأهمية هذه البرامج و عوائدها على السكان المحليين و على الدولة كذلك.

مما لا شك فيه أن قطاع السياحة يعتبر أداة و آلية فعالة في التنمية المحلية إنطلاقا من ميزاته التي لها علاقة بالإقتصاد الجزئي كالربح و السيولة، و الأكثر من ذلك هو دوره في بعث التحولات الإجتماعية و الإقتصادية تشكل في حد ذاتها قاعدة التنمية على المستوى المحلي.

و قد أخذ هذا الدور عدة أشكال و أنماط تناسبت مع تطور البلد، فإذا ما تحدثنا عن الدول المتطورة مثلا، فتعرف فيها بعض المناطق إنخفاضا في الحركة الإقتصادية، سواء كان ذلك راجع إلى غلق بعض المصانع أو تقلص النشاط الإقتصادي مما ينتج عنه مظاهر سلبية على الإقتصاد، أولها على الإطلاق البطالة، ففي فرنسا مثلا تعاني بعض مقاطعاتها ركودا إقتصاديا خلفه الإتحاد الأوربي و قواعد السوق المشتركة، و من أهم صور ذلك الركود هو النزوح الريفي، حيث كان سببه الأساسي البطالة التي شهدتها تلك المناطق.

فقد توصل المختصون عند معالجتهم لهذه الوضعية بأنه لا حد لهذه الحالة المتردية للإقتصاد في هذه المناطق سوى إعادة الإعتبار للقطاع السياحي من خلال تثمين المؤهلات الطبيعية و الجهوية لتلك الأقاليم (حيوانات، نباتات، مواقع تاريخية و

أثرية،...إلخ)، و هو ما دفع أصحاب القرار من إدارة و منتجين في سبعين (70) مقاطعة فرنسية لتنشيط الحركة السياحية الريفية.

أما بالنسبة للدول النامية، و التي تتباين طبيعة مشاكلها عن الدول المتطورة، إذ تعاني مناطقها من العزلة الجغرافية، و مركزية القرار، فإن مساهمة قطاع السياحة في تنمية المناطق النائية تبدو ذات أثر واضح و فعال من خلال مثلا عملية فك العزلة من منطقة ما، فعندما يتقرر إقامة مشروع سياحي في مثل هذه المناطق، فالأمر لا يتطلب الكثير من المواد الأولية الخاصة و اليد العاملة لإستغلاله، و ذلك لتوفر الشرط الأساسي في جلب السياح و هو الجمال الطبيعي أو غنى التراث الثقافي، أو وجود المنابع المعدنية،..إلخ.

و تشير تجارب العديد من الدول إلى التزايد الملحوظ الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية، كتدفق رؤوس الأموال الأجنبية و نقل التقنيات التكنولوجية، فضلا عن دورها في خلق مناصب الشغل، ما يؤدي إلى إنخفاض معدلات البطالة التي تؤدي بدورها إلى تحقيق درجة من السلام الإجتماعي، بالإضافة إلى دور السياحة في تنمية و تحقيق التوازن الإقتصادي و الإجتماعي بين المناطق و غيرها.

تمتاز ولاية سعيدة بغنى مواردها المائية، إذ تلقب بعاصمة المياه، و تتوفر الولاية على حمامات معدنية ذائعة الصيت على المستوى الوطني، ما يجعل الولاية قبلة سياحية هامة، و ذلك نظرا لخصوصية مياهها و مؤشراتها العلاجية، و لكن بالرغم من أهمية هذه الحمامات المعدنية، إلا أن النقائص و السلبيات التي تعاني منها غالبا ما تؤثر عليها، مما يعيق إرتقاء السياحة إلى المستوى المطلوب، و من بين جملة هذه النقائص مايلي:

-نقص الهياكل القاعدية و التجهيزات السياحية و التي من أنها تلبية طلبات السياح،

-إنعدام الإنارة العمومية مما يصعب حركة التنقل،

-عدم توفر فضاءات خاصة بالعائلات كالمساحات الخضراء، الحدائق أو ملاهي الأطفال،

-قلة وسائل النقل مما يصعب على الزوار سهولة التنقل،

-تدني المستوى التعليمي للعاملين في الحمامات خصوصا في حمام سيدي عيسى و حمام عين السخونة، و هذا ما يعكس عنصر بشري غير مؤهل و غير كفء في الميدان السياحي،

-قلة الوعي بأهمية و ضرورة السياحة في تنمية المجتمع المحلي لدى السكان المحليين، و ذلك نظرا للطابع الرعوي و الفلاحي للولاية في حد ذاتها،

كل هذه العوائق لها أثر كبير على أداء الحمامات المعدنية، مما يؤدي إلى تأخر قطاع السياحة بالولاية ككل.

من جهة أخرى، المتخصصون في قطاع السياحة يبدون نوعا من التشاؤم بخصوص قدرة قطاع السياحة و الصناعة لتقليدية على إستغلال المخزن الحموي الذي تحتوي عليه الجزائر بصفة عامة بشكل كامل، و ذلك قياسا على قلة الإعتمادات المالية التي رصدتها الدولة للقطاع.

و ما يمكن إستخلاصه من هذه الدراسة بأن النهوض بالنشاط السياحي الحموي في ولاية سعيدة يستلزم تخطيطا إستراتيجيا شاملا، على إعتبار أن التخطيط وسيلة فعالة لبلوغ أهداف التنمية، و لا بد أن يضم كافة الفاعلين في التنمية المحلية، كون أن هذه الأخيرة عملية متكاملة، و أهم عنصر فيها يتعلق بالمشاركة الشعبية، من خلال مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم و نوعية الحياة التي يعيشونها، فضلا على أن أهم أهداف التنمية المحلية هو تعزيز روح العمل الإجتماعي و ربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد إقتصاديا، إجتماعيا، ثقافيا.

فالإستثمار في الرأسمال البشري محرك أساسي لعجلة التنمية، و في سبيل مواجهة التحديات التي تعاني منها الحمامات المعدنية بولاية سعيدة التي تحول دون إرتقائها إلى المستوى المنشود و مساهماتها في تدعيم التنمية المحلية بالولاية، إرتأينا أن نقدم

مجموعة من الإقتراحات:

-العمل على تطوير إدارة نزيهة و شفافة، تعمل جنبا إلى جنب مع المواطنين و قادرة على تسيير التنمية المحلية،

-تشجيع الصناعة التقليدية لدورها في دعم السياحة و رصد المزيد من الإعتمادات المالية،

-فتح المجال أمام الخواص و تشجيع الإستثمارات في البنى التحتية من أجل إنعاش النشاط السياحي الحموي، كإنجاز هياكل إستقبال ذات مستوى عالي و راقي، خاصة الفنادق العالية التصنيف،

-العمل على توفير وسائل النقل الكافية إبتغاء مرضاة الزبون و راحته،

-إنشاء معاهد متخصصة في السياحة تعمل على إرساء ثقافة سياحية لدى القائمين على الحمامات المعدنية في الولاية و تحسين مستوى العملين بها و رفع مهاراتهم و كفاءاتهم، كتنظيم فترات تربص و تكوين مستمر،

-العمل على إبرام إتفاقيات بين الحمامات المعدنية من جهة، و مؤسسات سياحية من جهة أخرى، من داخل الوطن و خارجه، و ذلك من أجل نقل التقنيات الحديثة و المتطورة و الإنفتاح على الآخر،

-تسخير وسائل الإعلام للتعريف بالكنوز السياحية المتنوعة التي تزخر بها المنطقة، إذ أن تسويق المنتج السياحي الجزائري عموما لا يزال يفتقد إلى العمل الخاص بالإعلام السياحي لجلب الزبائن،

-الإهتمام بالسكان بإعتبارهم أهم عنصر في التنمية، و ذلك من خلال تحسيسهم و نشر الوعي السياحي في أوساطهم و توعيتهم بأهمية البيئة السليمة، و ضرورة صيانة و الحفاظ على التراث الثقافي و الموارد الموجودة بالدولة، و ذلك عن طريق وضع لوحات إشهارية و تثقيف الجماهير بحملات إعلانية مركزة على إظهار أهمية السياحة، فضلا

على غرس قيم و أخلاق و التحلي بأسلوب اللباقة في التعامل مع السياح محليين كانوا أو أجانب،

-العمل على تعزيز و تنشيط السياحة الداخلية خاصة السياحة الحموية، نظرا لكونها مصدر للثروة أكثر من نظيرتها الخارجية و ذلك لإمكاناتها في توزيع الدخل الذي تتيحه منتجاتها الثرية و القابلة للإستهلاك من كافة فئات المجتمع، و بالتالي يمكن القول بأن تحقيق تنمية سياحية مستدامة يبقى الوعي بأهمية البيئة هو السبيل الوحيد لذلك من طرف جميع شرائح المجتمع الكختلفة، خاصة من طرف المستثمرين في النشاط السياحي.

مـــلاحـــق

قائمة المصادر و المراجع

أولا: الوثائق الرسمية

1- المرسوم التنفيذي رقم 94-41، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، الصادرة بتاريخ 25 شعبان عام 1414.

2- المرسوم التنفيذي رقم 07-69، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 03 صفر عام 1428 الموافق لـ 21 فبراير 2007.

3- القرار رقم 97- 02 المتضمن قانون المالية لسنة 1998، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 89، الصادرة بتاريخ 2 رمضان عام 1418 الموافق لـ 31 ديسمبر 1997.

4- القرار رقم 14- 10 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق لـ 30 ديسمبر 2015.

ثانـيـا:الكتـب

1- البنا محمد ، **إقتصاديات السياحة و الفندقة**،الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، مصر، سنة 2004.

2- الصابوني محمد علي، **صفوة التفاسير**، الجزء الأول، دار الضياء، مكة المكرمة جامعة الملك عبد العزيز.

3- الصاخن محمد ، **فقه السياحة**، الطبعة الأولى، سنة 2009.

4- العاني رعد مجيد ، **الإستثمار و التسويق السياحي، الطبعة الأولى**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2008.

5- القريشي مدحت ، **التنمية الإقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات** ،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،الأردن، سنة 2007.

6- المهيرات بركات كامل النمر، **الجغرافية السياحية الأقاليم السياحية في العالم**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع،الأردن، سنة 2011.

7- أبو حجر آمنة، **الجغرافيا السياحية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2011.

8- أبو زيد رشدي شحاتة، من حقوق السائح في الإسلام الأمن و الأمان، الطبعة الأولى،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، سنة 2009.

9- أبو عياش عبد الإله و الطائي حميد عبد النبي، **التخطيط السياحي (مدخل إستراتيجي)**، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2010.

10- بظاظو إبراهيم ، **السياحة البيئية و أسس إستدامتها**، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن،سنة 2009.

11-بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج، و الإقترابات، الطبعة الأولى، كنوز للنشر و التوزيع، سنة 2011.

12- تومبسون ميشيل و ريتشارد إليس و آرون فيلدافسكي، ترجمة علي السيد الصاوي،نظرية الثقافة، بدون طبعة، عالم المعرفة، يناير 1997.

13- داودي الطيب، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الإقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة ، سنة 2008.

14- رواشدة أكرم عاطف ، **السياحة البيئية –الأسس و المرتكزات**، الطبعة الأولى،دار الراية للنشر و التوزيع ، الأردن- عمان،سنة 2009.

15-زيدان جمال ، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع**، بدون طبعة، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، سنة 2014.

16- زيدان زكي زكي ، **حقوق السائح و واجباته في الفقه الإسلامي و القانون الوضعي**، بدون طبعة، دار الكتاب القانوني،سنة 2009.

17-شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج ،الإقترابات ، و الأدوات، الطبعة الرابعة،، دار هومه، الجزائر، 2002.

18-صالح غادة ، **إقتصاديات السياحة**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة و النشر، الإسكندرية،سنة 2008.

19- طاشمة بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في الجنوب**، بدون طبعة، المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2011.

20- عبد اللطيف رشاد أحمد، **التنمية المحلية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر، سنة 2011.

21- عبوي زيد منير ، **السياحة في الوطن العربي دراسة لأهم المواقع السياحية العربية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2008.

22-عدلي عصمت ،**الأمن السياحي و الأثري في ظل القوانين السياحية**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة- مصر،2008.

23- عطية عطية خليل ، **التربية و التنمية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2012.

24- علي ماهر أبو المعاطي ، **الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية و دولية و عالمية لقضايا التنمية**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، سنة 2012.

25- مصطفى فاروق أحمد ، **التنمية المستدامة و السياحة دراسة أنثربولوجية**، بدون طبعة، المعرفة الجامعية طبع نشر توزيع، مصر، سنة 2011.

ثالثا: المعاجم و الموسوعات

1-علي بن هادية و بلحسن البيش و الجيلاني بن الحاج يحي، القاموس الجديد للطلاب، الطبعة الأولى، الشركة التونسية للتوزيع تونس، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر، جويلية 1979.

1- قاموس المنجد في اللغة و الأعلام، الطبعة 29، دار المشرق، بيروت، سنة 1986.

رابعا:الدوريات

1- خان أحلام و زاوي صورية، السياحة البيئية و أثرها على التنمية في المناطق الريفية، **مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية**، جامعة بسكرة، العدد 07، جوان 2010.

2- شبوطي حكيم، الدور الإقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، **مجلة البحوث و الدراسات العلمية**،5 جويلية 2011.

3- زايد مراد ، السياحة كصناعة في الإقتصاد الوطني،حالة الجزائر،**ملتقى دولي حول إقتصاديات السياحة و دورها في التنمية** المستدامة يومي 09 و 10 مارس 2010.

4- البرزنجي آمال كمال حسن ، أثر المزيج الترويجي في الطلب على الخدمات الفندقية (دراسة ميدانية في فندق بغداد)، **مجلة الإدارة و الإقتصاد**، العدد 85،سنة 2010.

5- كواش خالد ، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**،العدد الأول.

خامسا:الملتقيات و المؤتمرات

1- العشعاشي وسيلة و بن سعدة كريمة ، **واقع السياحة في الجزائر حالة ولاية تلمسان**، جامعة باتنة.

2- بن قادة خليفة ، مداخلة بعنوان قراءة في واقع المعالجة الصحفية للشأن الثقافي، **ملتقى حول دور الإعلام الثقافي في تنمية الفعل الثقافي بالجزائر**، دار الثقافة مفدي زكريا بورقلة، يومي 28 و 29 أكتوبر 2013.

3- داودي الطيب و بن طبي دلال ، السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، **ملتقى دولي حول إقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة**، بسكرة يومي 09 و 10 مارس 2010.

4- رشيد فراح و بودلة يوسف ، دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية و الحد من أزمات القطاع السياحي، **مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية**، العدد 12،12 ديسمبر 2012.

5- رقراقي أمينة و عتيق شيخ ، صناعة السياحة الداخلية بالجزائر مثال ولاية سعيدة، **الأسبوع العالمي للمقاولاتية من 17 إلى 23 نوفمبر 2014**، جامعة سعيدة، سنة 2015/2014.

6- عمر محمد العطا، أثر الأعمال الإرهابية على السياحة **ملتقى دولي حول صناعة السياحة و أهميتها الإقتصادية**، مركز الدراسات و البحوث،جامعة دمشق،2010/07/06.

7- لدول سامية و حناشي راوية ، تنمية السياحة في الجزائر و إستدامتها ضمن برنامج الإستثمارات العامة، **مؤتمر دولي :تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال فترة 2014/2001**، يومي 11 و 12 مارس 2013، جامعة سطيف.

8- محجوب أحمد محمد ، تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، **الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**، جامعة مصراتة.

9- معراج هواري و الدكتور جردات محمد سليمان ،السياحة و أثرها في التنمية الإقتصادية العالمية،حالة الإقتصاد الجزائري، **مجلة الباحث**، سنة 2004.

10- مقومات السياحة في الجزائر و أهميتها في التنمية الإقتصادية للدولة، الملتقى الدولي الثامن حول التنمية السياحية في الجزائر التحدي و الرهانات، تمنراست، يومي 19 و 20 ديسمبر 2009.

سادسا:الرسائل العلمية

1- نسيبة اسماعيلي، دور السياحة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، في الجزائر، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، سنة 2013-2014.

2- أبركان فؤاد ، السياسات السياحية و التنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص رسم السياسات العامة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، سنة 2009-2010.

3- الإمامي رفاه قاسم ، التنمية السياحية في العراق و إرتباطها بالتنمية الإقتصادية، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص العلوم الإقتصادية،الأكاديمية العربية في الدنمارك، سنة 2013.

4- أولاد الهدار فاتح بلقاسم ، دور صناعة السياحة في إبراز المقومات السياحية دراسة حالة ولاية غرداية، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص الإدارة السياحية و البيئة، جامعة الجزائر 03، سنة 2012-2013.

5- برنجي أيمن، الخدمات السياحية و أثرها على سلوك المستهلك – دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية- رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص الإدارة التسويقية،جامعة بومرداس، سنة 2009/2008.

6- بزة صالح، تنمية السوق السياحية بالجزائر دراسة حالة ولاية المسيلة، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علوم التسيير، جامعة المسيلة.

7- بشيرة عالية ، السياحة الجزائرية و دورها في كشف معوقات التنمية الإجتماعية للبناء السوسيوثقافي، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علم الإجتماع الثقافي، جامعة الجزائر 02، سنة 2009-2010.

8- بظاظو إبراهيم خليل إبراهيم ، تخطيط و تطوير المناطق السياحية في الأردن و تسويقها بإستخدام نظام المعلومات الجغرافي، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص الإدارة السياحية و التسويق،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، سنة 2006.

9- بن مرسلي رافيق ، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير و معوقات التطبيق، دراسة حالة الجزائر -2001-2011-، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، سنة 2001.

10- بن العمودي جليلة ، إستراتيجية تنمية الصناعات التقليدية و الحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010 دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي SPL بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص إقتصاد و تسيير المؤسسة، جامعة ورقلة، سنة 2011-2012.

11-بوري عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر "السياحة بالجنوب الغربي"، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006.

12- بوعقلين بديعة ، السياسات السياحية في الجزائر و انعكاساتها على العرض و الطلب السياحي، دراسة حالة ولاية تيبازة، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، سنة 1995-1996.

13- بوعموشة حميدة ، دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس بسطيف، سنة 2012/2011.

14- خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص التحليل الإقتصادي،جامعة الجزائر 03، سنة 2011/2010.

15- عبد الرزاق تومي، تكنولوجيا المعلومات و دورها في التنمية الوطنية دراسة ميدانية بولاية أم البواقي، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علم المكتبات و المعلومات، جامعة قسنطينة،سنة 2006/2005.

16- زياني غوثي بومدين ، مكانة السياحة في ظل المعطيات الإقتصادية العالمية الجديدة، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1999-2000.

17- سعيدي الشيخ ، التنمية المحلية الشاملة في الجزائر بين النظرية و التطبيق مع التركيز على ولاية سعيدة، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص القانون العام،جامعة سيدي بلعباس،سنة 1996/1995.

18- شاوش اخوان جهيدة ، المجتمع المدني و التنمية المحلية، جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علم إجتماع التنمية، جامعة بسكرة، سنة 2003-2004.

19- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص القانون العام، جامعة تلمسان، سنة 2010-2011.

20- صديقي سعاد ، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي –وكالة جيجل، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة منتوري بقسنطينة، سنة 2006/2005.

21- عبد اللاوي عبد السلام ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولاتي المسيلة و برج بوعريريج، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة ورقلة،سنة 2012.

22- عشي صليحة ، الأداء و الأثر الإقتصادي و الإجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باتنة،سنة 2011/2010.

23- عمر أحمد أديب ، تحليل الأنشطة السياحية في سوريا بإستخدام النماذج القياسية، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص الإحصاء و البرمجة، جامعة تشرين ، سنة 2006/2005.

24- عمروش تومية ، السياحة المستدامة في الجزائر الإشكالية و المتطلبات-دراسة حالة مدينة بومرداس، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، سنة 2007-2008.

25- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانات و المعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في تخصص العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر 03، سنة 2013/2012.

26- عياشي إلياس، الخدمات السياحية الفندقية و التنمية الحضرية في جيجل، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علم الإجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، سنة 2009/2008.

27- عيساني ربيع ، دور البنوك في تنشيط التنمية السياحية دراسة حالة ولاية سطيف، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باتنة، سنة 2012/2011.

28- عيساني عامر، الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-حالة الجزائر، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر بباتنة، سنة 2010/2009.

29- قويدر الويزة ، إقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2009-2010.

30- كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الإقتصادية-حالة الجزائر، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2003-2004.

31- مسدوري دليلة ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية و نمو القطاع السياحي-دراسة حالة ولاية بومرداس،رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس ، سنة 2009/2008.

32- مسكين عبد الحفيظ ، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر-حالة الديوان الوطني للسياحة- ،رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص التسويق،جامعة منتوري بقسنطينة، سنة 2010/2009.

33- مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة)،رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص إستراتيجة المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة سطيف ، سنة 2011.

34- موهوب صالح ، تشخيص واقع السياحة في الجزائر و إقتراح سبل تطويرها، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص العلوم الإقتصادية علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006-2007.

35- نويصر بلقاسم ، التنمية و التغير في نسق القيم الإجتماعية دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في تخصص علم الإجتماع، جامعة قسنطينة، سنة 2011/2010.

36-هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر ،سنة 2006/2005.

37- يوسفي نور الدين ، الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة بومرداس، سنة 2009-2010/.

سابعا:المواقع الإلكترونية

1- البخاري عبلة ، إقتصاديات السياحة،2012، ص 13 و 14. متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.kau.edu.sa، *أطلع عليه يوم: 2015/04/06.*

2- الجابري محمد علي، التنمية الثقافية شرط أساسي في التنمية الشاملة، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.siironline.org/alabwab/derasat(01)1425.htm، أطلع عليه يوم:2015/08/29.

3- الأنصاري رؤوف محمد علي ، السياحة و دورها في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.sutuur.com، أطلع عليه يوم: 2015/03/20.

4- بن فرحات ساعد و شيبان سمير، محاولة إقتراح نموذج قياسي لأثر المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية المؤثرة في الطلب السياحي في الجزائر للفترة (2009/1995)، جامعة سطيف، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.univ-biskra.dz

5- حامد نور الدين و ساسي فاطمة ، السياحة الصحراوية المستدامة بالدول العربية –دراسة حالة الجزائر – تونس-مصر، جامعة بسكرة، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: *univ-biskra.dz، أطلع عليه يوم: 2015/03/26.*

6- خروفي بلال ، الفساد في المجالس المنتخبة كعقبة في وجه التنمية المحلية في الجزائر، جامعة أم البواقي، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.el-hourria.com، أطلع عليه يوم: 2015/09/01.

7- خنفر عايد راضي و خنفر إياد عبد الإله ، تسويق السياحة البيئية و التنوع الحيوي، جامعة الملك خالد، متحصل عليه من الموقع الإلكترونيwww.anu.edu.eg ، أطلع عليه يوم: 2015/03/22.

8- دادن عبد الغني و تلي سعيدة ، الثقافة السياحية في المجتمع و دورها في تنمية السياحة الصحراوية، جامعة ورقلة، متحصل عليه من: www.forum.educdz.com، أطلع عليه يوم: 2015/03/21.

9- صالح هويدا، مسرح الهناجر و دوره في التنمية الثقافية و المجتمعية، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.kenanonline.com، أطلع عليه يوم: 2015/08/15.

10- طاشمة بومدين ، الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، جامعة تلمسان، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.univ-chlef.dz، أطلع عليه يوم: 2015/07/26.

11-عزاوي اعمر، لعمى أحمد، الثقافة البيئية بعد إستراتيجي لحماية البيئة، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: manefst.univ-ouargla.dz، أطلع عليه يوم:2015/06/22.

12- غرايبة خليف مصطفى ، **السياحة البيئية**، دار ناشري للنشر الإلكتروني، مارس 2012 ، متحصل عليه من:. www.magazine-geo.blogspot.com ، أطلع عليه يوم: 2015/02/25.

13- فرج فتحي سيد، الثقافة و التنمية، **الحوار المتمدن**، العدد2340، بتاريخ 2008/07/12، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.ahewar.org، أطلع عليه يوم:2015/08/28.

14- فلاحي صالح ، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط إندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي، جامعة باتنة، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.elbassair.net، أطلع عليه يوم: 2015/08/15.

15- فلاحي صالح، النهوض بالسياحة أهم شروط التنمية المستدامة، متحصل عليه من الموقع الإكتروني: www.4algeria.com، أطلع عليه يوم: 2015/08/24.

16-قرزيز محمود، **واقع القطاع السياحي في الجزائر و دوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية**، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.9alam.com، أطلع عليه يوم: 2015/07/24.

17-قعوار عوني ناصر، **السياحة و البطالة**، متحصل عليه: http//ar-Facebook.com، يوم 2015/03/19.

18-مجيد أحمد ، **السياحة حققت في عام 2010 عائد أكبر من دخل قناة السويس**، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.moheet.com، أطلع عليه في 29-04-2015.

19- يوسف يوسف عثمان عبد الكريم ، **أساسيات الإقتصاد (2)**، يناير 2011، ، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.aau.edu.sd،أطلع عليه يوم 2015/04/25

20- يونسي مصطفى ، **دور و أهمية السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية-حالة الجزائر**،جامعة الجلفة، متحصل عليه:www.revue-drassat.org،أطلع عليه يوم 2015/03/19.

21- **الإستثمار السياحي**، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.ouargla30.com، أطلع عليه يوم:2015/07/23.

22- التبادل الثقافي إكسير الحضارة الإنسانية متحصل عليه:http://ar.quantara.de ، أطلع عليه يوم: 2015/07/20.

23- التنوع الثقافي يساهم في تعزيز التبادل المعرفي بين المغربة و النرويجيين، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.menara.ma ، أطلع عليه يوم: 2015/07/20.

24- السياحة و التبادل الثقافي، متحصل عليه:www.12allchat.com ، أطلع عليه يوم: 2015/07/20،

25- السياحة المغربية تواجه عاما صعبا و أزمة مقبلة، متحصل عليه:www.alarabiya.net، أطلع عليه في 29-04-2015.

26- العلاقة بين السياحة و البيئة، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.startimes.com، أطلع عليه يوم:2015/08/31.

27- العلاقة الجدلية بين الثقافة و التنمية، متحصل عليه من:www.nador24.com،أطلع عليه يوم:2015/03/20.

28- تطور مفهوم التنمية السياسية و علاقتها بالتنمية الإقتصادية، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:www.univ-chlef.dz،أطلع عليه يوم: 2015/04/24.

29- جغرافية السياحة، متحصل عليه:www.iugaza.edu، أطلع عليه يوم: 2015/02/22.

30-دراسة حالة فندق الفرسان و المحطة المعدنية حمام ربي، متحصل عليه :dspace.univ-tlemcen.dz، أطلع عليه يوم 2015/09/01.

31-**ملتقى التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح**، يومي 19 و 20 أكتوبر 2015، متحصل عليه: www.diae.net، أطلع عليه يوم: 2015/09/01.

32-ولاية سعيدة،، متحصل عليه:http://ar.wikipedia.org ، أطلع عليه يوم 2015/07/26.

ثامنا: التقارير

1- محمد وزاني، تحليل الوضع السياحي لولاية سعيدة (حمام ربي) و تطلعات القطاع بها، مصدر من مديرية السياحة لولاية سعيدة.

2-بطاقة تقنية لمشروع إقامة سياحية بعين السخونة، مديرية السياحة لولاية سعيدة.

3-مصدر من المحطة الحموية لحمام ربي.

4-مديرية السياحة لولاية سعيدة.

تاسعا: المقابلات

1- مقابلة مع السيد أحمد مساعد مسير حمام عين السخونة، بتاريخ 2015/09/01.

2-مقابلة مع السيد بن دياب حسان رئيس دائرة المراقبة و التسيير بالمحطة المعدنية حمام ربي، بتاريخ 2015/08/05.

3- مقابلة مع السيد بوزيان، موظف بمديرية الضرائب لولاية سعيدة، بتاريخ 2015/08/16.

4-مقابلة مع السيد غوثي عبد القادر مسير حمام سيدي عيسى، بتاريخ 2015/03/25.

5-مقابلة مع السيد قديدش محمد، قابض الضرائب بمديرية الضرائب لولاية سعيدة، بتاريخ:2015/09/09.

6- مقابلة مع رئيس مصلحة الضرائب بدائرة الحساسنة ، بتاريخ:2015/09/09.

7-مقابلة مع أحد موظفي بلدية سيدي اعمر في مكتبه، بتاريخ 2015/09/06.

المراجع باللغة الأجنبية

A-**Dictionnaires :**

1- Cottez Henri et Rey Josette - Debove et Alain Rey, Dictionnaire : principaux collaboratoires, première édition, Année 1977.

B-périodiques:

1-.Kreishan Fouad M,Economic and umeployement :an Empirical analysis,journal of Sciences,N°(2) ,Al hussein Bin Talal University,Jordan,

C-Thèses :

1-Belbacha Mohamed Lamine, La capacité de charge touristique au sein de la démarche du projet urbain pour un tourisme durable-Cas de Constantine, Mémoire pour l'obtention du diplôme de Magister,université de Constantine ;Année 2011.

2- Harouat Fatima Zohra, Comment promouvoir le Tourisme en Algérie, mémoire présenté en vue de l'obtention d'un Magister en Marketing des services,Université Abou Bakr Belkaid Tlemcen,Année 2011/2012.

D-Les sites web :

1- Christine Demen Meier, Le tourisme : Essai de definition,EHL,Ecole Heteliere de Lausane,Switzerland,5 Février 2005,Obtenu à partir du site internet :www.ecofine.com.

2-Francesco Frangiali et Klaus Toeper,vers une tourisme durable ,guide à l'usage des décideurs ,PNUE-OMT,année 2006 ,Obtenuà partir du site internet :www.unpei.org.

3- Jalal Ali Belshek,The influence of culture on the negotiation styles of British students, obtenu **par** :www.research**.nc1**.ac.uk,consulté le 20/03/2015

4- untwo ,annual report 2014,
obtenue :www2.untwo.org/annualreport2014,consulté le :14/05/2015.

E-Rapports :

1- Fiche technique : l'eau thermale de Hammam Rabbi-Saida.

قـــــــــائمة الأشكال و الجداول :

قائـــــــمة الأشكـــــــال :

عنـــــــــوان الشـــكل	رقم الصفحة
شكل يوضح الفرق بين السائح و المتنزه و القائم برحلة	14
شكل يوضح حركة السياح في العالم من سنة 1995 م إلى سنة 2014م	57
رسم يوضح عائدات السياحة العالمية لسنة 2014 م	58
مخطط يوضح دور الحمامات المحلية في استغلال الموارد السياحية لتحقيق التنمية المحلية	100
مخطط يشمل التركيبة الكيميائية لمياه حمام ربي	115

قائـــمـــة الجـــداول:

عنـــــــــوان الجدول	رقم الصفحة
جدول يوضح المدارس السياحية العالمية	17
جدول يوضح طرق العمل المباشرة و غير المباشرة في القطاع السياحي	61
جدول يوضح تطور العمال في القطاع السياحي الجزائري من سنة 2000م إلى سنة 2011 م	95
جدول يوضح تطور مداخيل السياحة الجزائرية من سنة 1990 م إلى سنة 2002 م	96

جدول يوضح القدرات و الإمكانيات السياحية لولاية سعيدة	109
جدول يوضح أسعار الاستحمام	121
جدول يوضح خصوصيات الحمامات المعدنية	124
جدول يوضح الإقامة السياحية خلال الثلاثي الأول لسنة 2015 م لحمام ربي	125
جدول يوضح النشاطات الحموية خلال الثلاثي الأول لسنة 2015 م لحمام ربي	126
جدول يوضح تعداد المعالجين بالمياه المعدنية جزائريين و أجانب خلال سنتي 2013م و 2014م بالمحطة الحموية حمام ربي	127
جدول يوضح المداخيل المحصلة من المحطة المعدنية لحمام ربي خلال شهر أوت 2015 م	129

الفـــــــهرس العـــام :

إهـــــــــــــــداء

شكـر و عرفـــــــان

مـــــقدمـــة ..... أ

الفـــــــصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للسياحة و التنمية المحلية.....01

المبحث الأول : ماهية السياحة 02

المطلب الأول : الجذور التاريخية لتطور السياحة.....02

المطلب الثاني : تعريفات أساسية للسياحة و السائح 08

المطلب الثالث : مقومات السياحة، أهمها و أنواعها 19

المطلب الرابع : خصائص السياحة و شروط نجاحها و معوقاتها 28

المبحث الثاني : ماهية التمنية المحلية 32

المطلب الأول : التطور التاريخي للتمنية المحلية 32

المطلب الثاني : تعريفات أساسية للتمنية المحلية 35

المطلب الثالث : خصائص التنمية المحلية , مقوماتها , و أهدافها 44

المطلب الرابع : دعائم التنمية المحلية و معوقاتها 47
الفصـــــــل الثاني : الدور الإستراتيجي للسياحة في تعزيز و تدعيم التنمية المحلية 51
المبحث الأول : إسهامات القطاع السياحي في مجالات التنمية المحلية 52
المطلب الأول : السياحة و التنمية الاقتصادية 53
المطلب الثاني : السياحة و التنمية الاجتماعية أو (المجتمعية) 72
المطلب الثالث : السياحة و التنمية الثقافية 77
المطلب الرابع : السياحة و التنمية البيئية 88
المبحث الثاني : إسهامات السياحة في التنمية على المستوى المحلي في الجزائر 92

المطلب الأول : العائدات المالية المترتبة عن القطاع السياحي و أثرها على التنمية المحلية....93
المطلب الثاني : اليد العاملة في القطاع السياحي كأهم عنصر للتنمية المحلية 94
المطلب الثالث : دور قطاع الصناعة التقليدية في دعم القطاع السياحي 95
المطلب الرابع : دور الاستثمار السياحي في التنمية المحلية 97
المطلب الخامس : الجماعات المحلية و إستغلال الموارد السياحية لغرض تحقيق التنمية المحلية.....99
الفصـــــــل الثالث: دراسة ميدانية حول: دور الحمامات المعدنية في دعم مسار التنمية المحلية في ولاية سعيدة.....103
المبحث الأول : تعريف بولاية سعيدة 104
المطلب الأول : لمحة تاريخية و تعريفية عن مدينة سعيدة 104
المطلب الثاني : الموقع و الحدود الجغرافية (الإمكانيات و المؤهلات السياحية) 107
المطلب الثالث : الحمامات الإستشفائية في مدينة سعيدة.....109
المطلب الرابع : منشآت و هياكل الحمامات المعدنية 118
المبحث الثاني : دور الحمامات المعدنية في تحريك عجلة التنمية المحلية بمدينة سعيدة.....125
المطلب الأول : إسهامات الحمامات المعدنية في التنمية الاقتصادية بالمدينة.....125

المطلب الثاني : إسهامات الحمامات المعدنية في التنمية الاجتماعية 133
المطلب الثالث : إسهامات الحمامات المعدنية في التنمية الثقافية 135
المطلب الرابع : إسهامات الحمامات المعدنية في التنمية البيئية 137
خـــــــــــاتمة: 144
مــلاحق
قـــــــائمة المراجع
قائمة الجداول و الأشكال